

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم  
المالية والمحاسبية  
التخصص : محاسبة ومالية

الموضوع:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين  
- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT -

تحت إشراف الدكتور:

عزواني ناصر

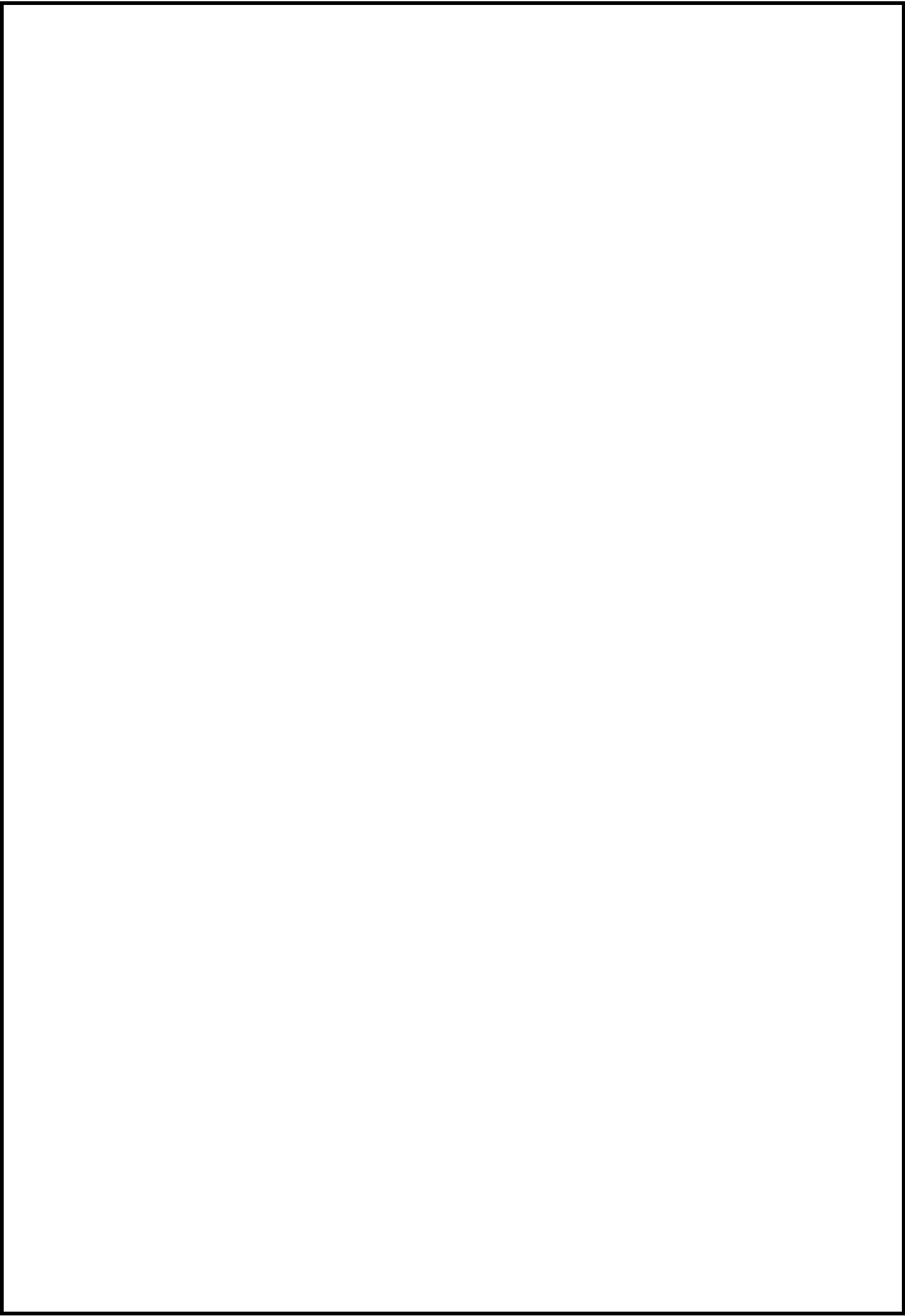
إعداد الطالبين:

- العطرة محمد الأمين (محاسبة ومالية)

- منصوري عبد الوهاب (محاسبة ومالية)

مكان التبرص: الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، بئر مراد رايس الجزائر.

فترة التبرص: من 2014/05/11 إلى 2014/06/10.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم  
المالية والمحاسبية  
التخصص : محاسبة ومالية

الموضوع:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين  
- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT -

تحت إشراف الدكتور:

عزواني ناصر

إعداد الطالبين:

- العطرة محمد الأمين (محاسبة ومالية)

- منصوري عبد الوهاب (محاسبة ومالية)

مكان التبرص: الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، بئر مراد رايس الجزائر.

فترة التبرص: من 2014/05/11 إلى 2014/06/10.

2014/2013

## الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
أما بعد أتقدم بهذا هذا العمل إلى:  
من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان ومنبع الأمان وسر السعادة، إليك أُمي  
الحبيبة حفظك

الله

وإلى من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق،  
إليك أبي الغالي حفظك ورعاك

الله

إلى كل إخوتي محفوظ، عبد الوهاب، نور الدين، يوسف،  
ابوبكر الصديق، عمر، عبد الحق  
وإلى كل أخواتي حميدة، يمينة، حليلة السعدية  
إلى كل عائلة " العطرة " كبيرا وصغيرا من قريب ومن بعيد  
إلى كل زملائي وزميلاتي في مسيرتي الدراسية  
وإلى كل أصدقائي واخص بالذكر عبد الحق، ياسين، علي،  
عمار وعبد الرحمان  
إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.

محمد الأمين



## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:  
إلى من ربّتي وأنارت دربي وأعانّتي بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا  
الوجود أُمّي الحبيبة

إلى من عمل بكّد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم  
أدامه الله لي  
إلى إخوتي و أخواتي حبيبة و بوكي و جعفر و إلى كل الأصدقاء و الأحباب الذين  
عرفتهم و رافقتهم طيلة الحياة الدراسية و إلى كل أساتذة المدرسة العليا للتجارة  
إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

عبد الوهاب

## شكر وتقدير

"ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا"  
نشكر الله سبحانه و تعالى الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا  
الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل  
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف عزواني ناصر الذي لم ييخل علينا  
بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث،  
كما نتقدم بالشكر لكل عمال وإطارات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT على حسن  
استقبالهم لنا، وخاصة السيدة حمادوش وكذا رئيسة قسم المحاسبة والمالية السيدة  
بالهادي وهيبة وكل المؤطرين الآخرين وجميع الزملاء الذين لم ييخلو علينا بعونهم  
وتوجيهاتهم،  
وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من  
صعوبات.

الفهرس

| الصفحة                                                         | الفهرس العام                                                          |
|----------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------|
|                                                                | الإهداء                                                               |
|                                                                | الشكر                                                                 |
| I                                                              | الفهرس العام                                                          |
| IV                                                             | قائمة الأشكال                                                         |
| V                                                              | قائمة الجداول                                                         |
| VI                                                             | المختصرات                                                             |
| أ- ج                                                           | المقدمة العامة                                                        |
| الفصل الأول : النظام المحاسبي المالي                           |                                                                       |
| 02                                                             | مقدمة الفصل                                                           |
| 03                                                             | المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي                            |
| 03                                                             | المطلب الأول: مفهوم وخصائص النظام المحاسبي المالي                     |
| 05                                                             | المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي                           |
| 06                                                             | المطلب الثالث: أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي          |
| 07                                                             | المبحث الثاني: هيكل النظام المحاسبي المالي                            |
| 07                                                             | المطلب الأول : مكونات النظام المالي المحاسبي                          |
| 09                                                             | المطلب الثاني: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي                    |
| 13                                                             | المطلب الثالث : القوائم المالية                                       |
| 26                                                             | المبحث الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر                |
| 26                                                             | المطلب الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر         |
| 27                                                             | المطلب الثاني: مجال وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي               |
| 28                                                             | المطلب الثالث: مميزات وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر |
| 30                                                             | خاتمة الفصل الأول                                                     |
| الفصل الثاني : محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي |                                                                       |
| 32                                                             | مقدمة الفصل                                                           |
| 33                                                             | المبحث الأول: عموميات حول التأمين                                     |

|                                                                 |                                                                                                                                                 |
|-----------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 33                                                              | المطلب الأول: مفهوم التأمين                                                                                                                     |
| 36                                                              | المطلب الثاني: أقسام ودور التأمين وأهميته                                                                                                       |
| 40                                                              | المطلب الثالث : ماهية إعادة التأمين                                                                                                             |
| 42                                                              | المبحث الثاني: شركات التأمين                                                                                                                    |
| 42                                                              | المطلب الأول: ماهية شركات التأمين                                                                                                               |
| 43                                                              | المطلب الثاني: أنواع ووظائف شركات التأمين                                                                                                       |
| 45                                                              | المطلب الثالث: إيرادات ونفقات شركات التأمين                                                                                                     |
| 48                                                              | المبحث الثالث: هيكل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين                                                                                     |
| 48                                                              | المطلب الأول: وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين                                                                                     |
| 49                                                              | المطلب الثاني: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين                                                                             |
| 54                                                              | المطلب الثالث: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات                                                                  |
| 58                                                              | المبحث الرابع: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية                                                                         |
| 58                                                              | المطلب الأول: الارتباط بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية                                                   |
| 60                                                              | المطلب الثاني: الارتباط بين تعريف وقواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية |
| 61                                                              | المطلب الثالث: المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتأمينات                                                                                |
| 67                                                              | خاتمة الفصل الثاني                                                                                                                              |
| الفصل الثالث: التنظيم المحاسبي بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT |                                                                                                                                                 |
| 69                                                              | مقدمة الفصل                                                                                                                                     |
| 70                                                              | المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات                                                                                                  |
| 70                                                              | المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين                                                                                                     |
| 71                                                              | المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT                                                                                      |
| 72                                                              | المطلب الثالث: وظائف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT                                                                                            |
| 74                                                              | المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT                                                                                  |
| 83                                                              | المبحث الثاني: معالجة بعض العمليات المحاسبية التي تقوم بها الشركة                                                                               |

|     |                                                                                                                             |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 83  | المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات مصلحة الإنتاج                                                                      |
| 88  | المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لمصلحة الأضرار                                                                            |
| 90  | المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلقة بالرسوم والضرائب                                                        |
| 94  | المبحث الثالث: الاختلافات الموجودة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي                                              |
| 94  | المطلب الأول: أهم التغيرات العامة التي طرأت على النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمخطط الوطني المحاسبي                       |
| 94  | المطلب الثاني: المقارنة بين الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني والميزانية في النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين         |
| 96  | المطلب الثالث: المقارنة بين جدول حساب النتيجة في المخطط المحاسبي الوطني والميزانية في النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين |
| 99  | خاتمة الفصل الثالث                                                                                                          |
| 100 | الخاتمة العامة                                                                                                              |
|     | قائمة المراجع                                                                                                               |
|     | الملاحق                                                                                                                     |
|     | الملخص والمصطلحات الأساسية                                                                                                  |

## قائمة الأشكال:

| الصفحة | عنوان الشكل                                           | رقم الشكل |
|--------|-------------------------------------------------------|-----------|
| 7      | مكونات النظام المحاسبي المالي                         | (1-1)     |
| 49     | وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين         | (1-2)     |
| 75     | الهيكل التنظيمي العام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT | (1-3)     |
| 81     | الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية             | (2-3)     |

## قائمة الجداول:

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                                                                     | الصفحة |
|------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| (1-1)      | جدول الميزانية                                                                                                                   | 15     |
| (2-1)      | جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)                                                                                                | 18     |
| (3-1)      | جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)                                                                                                | 19     |
| (4-1)      | جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)                                                                                            | 21     |
| (5-1)      | جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)                                                                                        | 22     |
| (6-1)      | جدول تغير الأموال الخاصة                                                                                                         | 24     |
| (1-2)      | الارتباط بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.                                                  | 58     |
| (2-2)      | الارتباط بين تعريف وقواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية | 60     |
| (3-2)      | معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين                                                                                     | 61     |
| (1-3)      | الفرق بين الميزانية في SCF والميزانية في PCN.                                                                                    | 95     |
| (2-3)      | الفرق بين جدول حسابات النتائج في SCF و جدول حسابات النتائج في PCN.                                                               | 98     |



## المختصرات:

**CAAR: Compagne Algérienne D'Assurance et De Reassurance**

**CAAT: Compagne Algérienne des Assurances**

**CNC: Conseil Nationale de Comptabilité**

**DTD: Droits De Timbre De Dimention**

**DTG: Droits De Timbre Gradue**

**FASB: Financial Accounting Standard Board**

**IAS: International Accounting Standard**

**IASB : International Accounting Standard Board**

**IFAC: International Federation of Accountants**

**IFRS: International Financial Reporting Standard**

**PCA: Plan Comptable des Assurances**

**PCN: Plan Comptable Nationale**

**SCF: Système Comptable Financière**

**USGAAP: Generally Accepted Accounting Principles (United States)**

# المقدمة العامة

## مقدمة عامة:

انعكست محصلة التغييرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل تنامي ظاهرة العولمة والتي لم تستثن أي مجال من المجالات المحيطة بالإنسان والمؤسسات، حيث أصبحت تعرف المعاملات الدولية مفهوما وقواعد جديدة مما أدى إلى ضرورة البحث عن أسواق خارجية، ومنه أصبح انتقال الموارد الاقتصادية من دولة إلى أخرى يتم بشكل جيد وسرعة عالية، وذلك ما جعل بعض المؤسسات الاقتصادية توسع نشاطاتها وتنحطى معاملاتها حدود الدولة الواحدة.

وفي ظل التطورات الاقتصادية المستمرة وانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، تحتم عليها فرض تغييرات جذرية في الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لكي تتلاءم مع الوضع الراهن، ومن أجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

إن الجزائر ومنذ اعتمادها النظام المحاسبي المالي مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها ومن بينها شركات التأمين التي لها خصوصيات في معاملاتها، وبالتالي من الضروري وجود أنظمة وتشريعات قانونية تنظم المحاسبة، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تطوير الأنشطة الاقتصادية، فمن المؤكد أن شركات التأمين تعرضت لإجراءات الإصلاح المحاسبي من خلال تطبيقها النظام المحاسبي المالي، حيث يقوم هذا النظام المحاسبي بتجميع وتصنيف وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة التي تتعلق بالعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية محددة، ولذا فإنه من الضروري الاهتمام بهذا النظام ومحاولة تطويره من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

وبناء على ما سبق ذكره قمنا بصياغة الاشكالية التالية:

- ما مدى تبني النظام المحاسبي المالي SCF المعايير المحاسبية الدولية؟ وإلى أي مدى طبق النظام المحاسبي المالي SCF في قطاع التأمين؟

ولمعالجة الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما هو النظام المحاسبي المالي؟
- فيما تتجلى أهمية القوائم المالية لشركات التأمين؟
- ما مدى ارتباط و توافق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تعتمده شركات التأمين بالمعايير المحاسبية الدولية؟
- ما هي العمليات المحاسبية التي تعالجها شركات التأمين وأهم الحسابات المستعملة لتسجيل تلك العمليات؟

**فرضيات البحث:**

ولمحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- النظام المحاسبي المالي نظام يهتم بجمع المعلومات المالية وتنظيمها حسب المبادئ المحاسبية المنصوص عليها.
- تبرز أهمية القوائم المالية في شركات التأمين في كونها أداة تساعد على تقييم أداء هذه الشركات.
- هناك توافق وانسجام بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.
- التنظيم المحاسبي يتلاءم مع طبيعة نشاط شركات التأمين.

**مبررات اختيار الموضوع :**

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- الاهتمام بالمجال المحاسبي.
- الرغبة في معرفة شكل المحاسبة التي تعالج عمليات شركات التأمين وتبين مكونات حساباتها.
- أهمية الموضوع كون التأمين أصبح قطاعا مهما وحساسا في النشاط الاقتصادي.
- نقص الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع رغم أهميته، إضافة إلى تخصصنا في مجال المحاسبة.

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في الموضوع بتزامنه مع التغيرات التي طرأت في الأنظمة المحاسبية بالجزائر، وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، الذي ساهم دون شك في خلق المناخ الملائم لترقية الممارسة المحاسبية وجعلها تواكب التطورات التي تحصل في الدول التي من حولنا، وهذا لان النظام المحاسبي المالي يستمد مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية، كما أن مؤسسات التأمين هي مؤسسات قطاعية لذا ارتأينا أن نسلط الضوء على نظامها المحاسبي والتعرف على مختلف عملياتها المحاسبية كمؤسسة مالية.

**أهداف الدراسة:**

- تقديم الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.
- إبراز أهم الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التأمين والتي لها تأثير على النظام المحاسبي.
- التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التأمين وكيفية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التأمينية.
- أهمية تجسيد النظام المحاسبي في شركات التأمين.

**منهج الدراسة:**

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج تفي بأغراض الموضوع، حيث استخدمنا المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وشركات التأمين، واعتمدنا المنهج التحليلي في دراسة الحالة في جانب التنظيم المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر، من أجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع.

**خطة البحث:**

للإجابة عن الأسئلة المطروحة ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن يكون تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى النظام المحاسبي المالي ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، الأول يتناول ماهية النظام المحاسبي المالي، والثاني يتناول هيكل النظام المحاسبي المالي، والثالث يتناول تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي ويضم هذا الفصل أربعة مباحث، في المبحث الأول سنتطرق فيه إلى عموميات عن التأمين كمبحث تمهيدي، والمبحث الثاني نتعرف على شركات التأمين، أما المبحث الثالث يضم هيكل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، والمبحث الرابع يبين علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية. والفصل الثالث هو عبارة عن دراسة حالة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بالمديرية العامة بالجزائر، ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى معالجة بعض العمليات المحاسبية التي تقوم بها الشركة الجزائرية للتأمينات، وفي المبحث قمنا بتحديد الاختلافات الموجودة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

# الفصل الأول

### مقدمة الفصل:

إن التحول الجذري الذي شهده الاقتصاد الجزائري عموما جعل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تدخل مرحلة حاسمة خاصة مع مطلع العام 2010، حيث يعبر هذا التاريخ عن دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، وهذا ما يلزم المؤسسات المعنية بالتطبيق تكييف إطاراتها والعمل على توفير كل متطلبات وشروط نجاح عملية التطبيق، والنظام المحاسبي المالي جاء نتيجة سياسة التقارب التي انتهجتها الجزائر لمسايرة المتغيرات الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، القانونية والمعلوماتية. لقد تضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، حيث يتضمن هذا الإطار دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة في حالة وجود عمليات غير معالجة، ويتضمن أيضا الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات. وفي هذا الفصل سنحاول إبراز أهم النقاط المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وذلك من خلال ثلاثة مباحث هي:

- ماهية النظام المحاسبي المالي؛
- هيكل النظام المحاسبي المالي؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

## المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

لقد سعت الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية كغيرها من الدول وذلك من خلال ما يعرف بمشروع النظام المحاسبي الجديد الذي يُمكن المؤسسة من توفير نظام محاسبي متكامل يتلائم مع طبيعة نشاطها وحجم معاملاتها.

## المطلب الأول: مفهوم وخصائص النظام المحاسبي المالي

### أولاً: مفهوم و مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي

#### 1- مفهوم من الناحية القانونية:

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC. وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية)<sup>1</sup>.

#### 2- مفهوم من الناحية الاقتصادية:

المحاسبة المالية هي نظام للمعلومات تقوم على مجموعة من الافتراضات والمبادئ التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية تخدم مجموعة كبيرة من المستفيدين، هذه العملية تتم من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية وفقا لقواعد وإجراءات وأساليب مستمدة من المبادئ والافتراضات المحاسبية<sup>2</sup>.

وبمعنى آخر: "المحاسبة المالية هي أحد فروع المحاسبة الذي تقوم بتحديد وقياس الأحداث الاقتصادية المالية الخاصة بمؤسسة ما، ومن ثم تقديم وتوصيل معلومات عن نتائج أعمال تلك المؤسسة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة زمنية معينة إلى الأطراف المهتمة والذين تتأثر قراراتهم بتلك النتائج"<sup>3</sup>.

#### 3- مراحل انجاز النظام المالي المحاسبي:

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين، وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975-35 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد، وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Mustafa Touil – Nouveau Système de la comptabilité Financière En Algérie – Dar El-Hadith Lilkitab – Algérie – 2010 – p6.

<sup>2</sup> عاشور كتوش: "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 2009، ص 290.

<sup>3</sup> شهيرة عميمور، إعداد الكشوفات المالية لمؤسسة اقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 10.

<sup>4</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة بودواو، الجزائر، 2008، ص 13.



- ✓ المرحلة الأولى : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.
  - ✓ المرحلة الثانية : تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.
  - ✓ المرحلة الثالثة : وضع نظام محاسبي جديد.
- وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة وهي<sup>1</sup>:
- الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشياً مع تغيرات المحيط القانوني - الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتاً منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلاً القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات؛
  - الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاماً مختلطاً ومعقداً، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدراً للتناقض والاختلاف؛
  - الخيار الثالث : هذا الخيار يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.
- إن هذا الخيار المتبنى من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية (IAS) أو معايير مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB) من خلال (USGAAP) أو التوجيهات الأوروبية.

#### ثانياً: خصائص النظام المحاسبي المالي

- له إطار مرجعي مستمد من النظرة الإنجلوساكسونية؛
- معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي إطار مفاهيمي وليس قواعد؛
- تنميط شامل في نفس الوقت للقواعد المحاسبية وعناصر المعلومة المالية من ملاحق، تقارير تسيير؛
- تطبيق إجباري لكل المعايير وكل التفسيرات؛
- أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات؛
- إدخال مفهوم القيمة العادلة، والتي تعوض التكلفة التاريخية في عملية إعادة تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات، وذلك بغية معرفة وتقدير جيد لذمة المؤسسة؛
- إدخال مفهوم التحيين والذي يهدف إلى معرفة عنصر الزمن من الأصل على عملية تقييم الأصول والخصوم؛

<sup>1</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 13-15.

- تغليب الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات..
- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي: الوحدة المحاسبية، استمرارية النشاط، القياس النقدي، استقلالية الدورات، التكلفة التاريخية، عدم المقاصة، القيد المزدوج، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية، الإفصاح، الموضوعية، تحقيق الإيراد، مقابلة الإيرادات بالنفقات.... إلخ.

أما المبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هي ثمانية (08) تشمل ما يلي<sup>2</sup>:

#### أولاً: محاسبة التعهد (الالتزام) :

تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء خاصة بالسلع أو الخدمات حسب الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة).

#### ثانياً: استمرارية الاستغلال (النشاط):

نشأت المؤسسة من أجل البقاء ومزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول والتطلع إلى المستقبل خال من التوقف والتصفية، لهذا يتم إنشاء قوائم مالية افتراضية

#### ثالثاً: المعلومة واضحة وسهلة الفهم:

يقصد بالمعلومات القابلة للفهم هي المعلومات الواضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل مستعملها الذين يملكون حد أدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتنسيق، المالية، المحاسبة والاقتصاد، فالمعلومة المالية تزود مستعملها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.

#### رابعاً: المعلومات ذات المصدقية:

يجب أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها ضمن القوائم المالية.

#### خامساً: القابلية للمقارنة:

يقصد بهذا المبدأ أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى.

#### سادساً: التكلفة التاريخية:

تعتبر التكلفة التاريخية الأساس السليم للتسجيل المحاسبي للاستثمارات، المخزونات، وطبقاً لهذا المبدأ فإن العمليات المسجلة في السابق يجب أن تبقى بقيمتها التاريخية، فمثلاً

<sup>1</sup> عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر، مرجع سابق، ص: 291-292.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، المادة 06.

عند شراء استثمار ما، في سنة معينة بمبلغ معين، فإن هذه القيمة هي التي تكون الأساس للتسجيل المحاسبي عند تاريخ الشراء وتبقى كذلك مقيدة في الدفاتر. لكن يعاب على هذا المبدأ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار المعدلات التضخمية، وبالتالي تظهر ذمة المؤسسة غير صحيحة، أي أن المبالغ لا تمثل الواقع، لذلك ظهرت الحاجة إلى استعمال القيمة الحالية كأساس للتقييم أو ما يعرف بإعادة تقدير الممتلكات.

#### سابعا: الدلالة:

ونعني بها هي أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها ومعلومات متنوعة بدلائل عن العملية.

#### ثامنا: أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

ويقصد به جميع التعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة، أو ما يمكن أن تدر هذه التعاملات من منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة بدلا من شكلها القانوني، وخير دليل على ذلك التأجير التمويلي.

#### المطلب الثالث: أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي

لقد أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وخاصة الدولي، لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، وذلك لأسباب مختلفة نذكرها كالتالي<sup>1</sup>:

- الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- إعلان أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- محاولة جذب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لتجنيبه مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.

<sup>1</sup> عاشور كنوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر، مرجع سابق، ص 295-296.

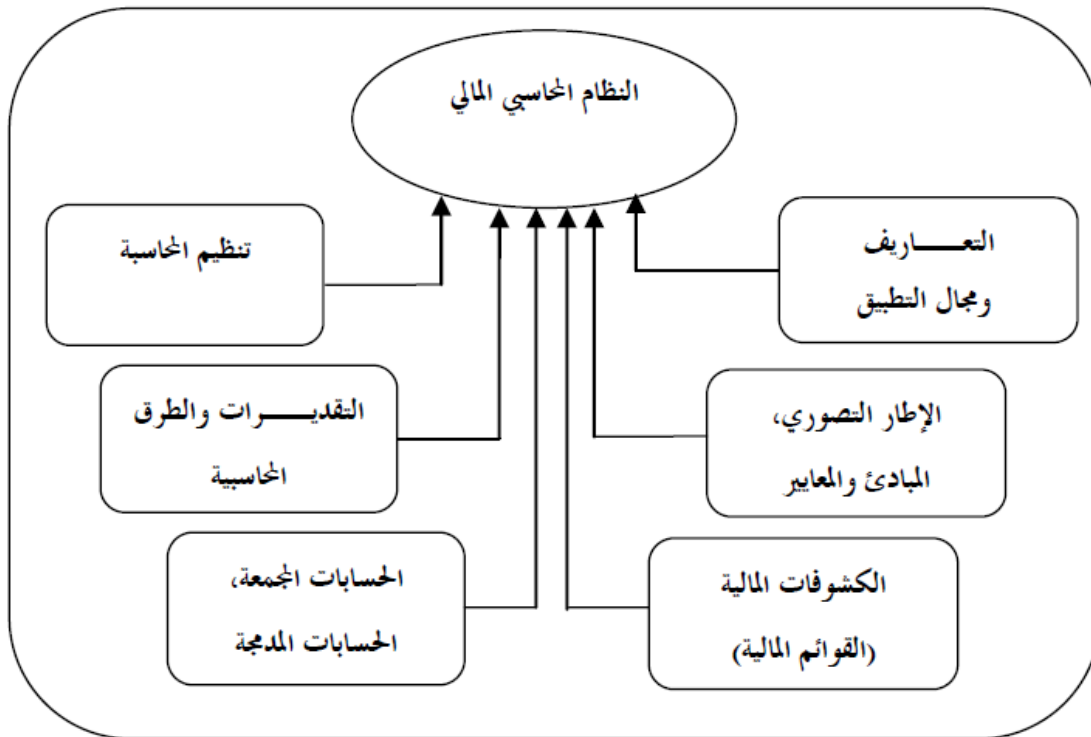
## المبحث الثاني: هيكل النظام المحاسبي المالي

ان النظام المحاسبي المالي وحسب المادة 06 من القانون رقم 11-07 يتكون من الاطار التصوري للمحاسبة المالية والذي خصص للمعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية حيث يؤكد على مميزاتها النوعية وشروط توافرها، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتكون من المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات التي تبين أهم تقسيمات النظام المحاسبي المالي.

## المطلب الأول : مكونات النظام المالي المحاسبي

يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

## الشكل رقم (1-1): مكونات النظام المحاسبي المالي



المصدر: مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيقه في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص209.

انطلاقاً من الشكل السابق يلاحظ ان النظام المحاسبي المالي يركز على الأركان الستة المشار إليها وهذا ما لم يلاحظ في المخطط المحاسبي وإذا ما أردنا ان نستخرج النقاط المهمة في كل ركن، خاصة الجديد في النظام المحاسبي فيمكن الإشارة الى ما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً: بالنسبة للتعريف ومجال التطبيق:** لا يوجد اختلاف ذو أهمية باستثناء الإشارة إلى أن الكيانات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وسيتم تحديد المعايير التي تصنف هذه الكيانات من رأسمال وعدة مستخدمين.

**ثانياً: بالنسبة للإطار التصوري:** وهنا يجب الإشارة أن المصطلح العربي المستخدم في أدبيات المحاسبة المالية هو الإطار المفاهيمي وهذا الإطار يعتبر جديد مقارنة مع المخطط المحاسبي السابق وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية بدقة.

كما ان الإطار التصوري يمثل دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما لا تعالج تلك الحالة، كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة وهو تحديد كل من:

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج.
- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.

**ثالثاً: تنظيم المحاسبة:** في هذا الجانب لم يأتي النظام المحاسبي المالي بشيء جديد، لأنه أشار إلى أمور تقنية و عملية متعارف عليها ومعمول بها في المخطط المحاسبي الوطني. فنجد النظام المحاسبي المالي أوجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية<sup>2</sup>:

- ينبغي احترام المبادئ المحاسبية بالإضافة إلى الدقة والمصادقية والشفافية والإفصاح؛
- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية؛
- عناصر الخصوم والأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم؛
- كل تسجيل محاسبي ينبغي ان يخضع لمبدأ القيد المزدوج؛ مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك يدويا او عن طريق أنظمة الإعلام الألي؛
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يحدث على الحالة المالية، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان.

**رابعاً: القوائم المالية:** يجب على الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون أن تعد الكشوف المالية سنوياً على الأقل، وتتمثل هذه الكشوف في ما يلي:

<sup>1</sup> مختار مسامح، مرجع سبق ذكره ص 209-212.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، الجزائر، ص 3.

الميزانية – حسابات النتائج – جدول سيولة الخزينة – جدول تغير الأموال الخاصة – ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملية عن الميزانية، و جدول حسابات النتائج، و جدول تدفقات الخزينة، و جدول تغيرات الأموال الخاصة. وبمقارنة هذه القوائم المالية بما كان موجودا سابقا، نجد أن القانون الجديد جاء بقائمتين جديدتين هما:

- جدول تغير الأموال الخاصة وسابقا كان هذا الجدول إحدى مكونات الجداول الملحق.
- جدول سيولة الخزينة وهو الجدول الجديد فعلا، ووضع بهدف تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة.

**خامسا: الحسابات المدمجة والحسابات المدمجة:** تعتبر هذه النقطة من المحاور الجديدة، حيث أنه بالنسبة للحسابات المدمجة ظهرت الحاجة إلى تأطيرها عند إنشاء صناديق المساهمة في بداية التسعينات، وهذا بهدف الاستجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها والمتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية. أما بالنسبة للحسابات المدمجة فهو شيء جديد في المحاسبة، ولقد عرف النص القانوني ذلك حيث أشار إلى الكيانات الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، تنشر حسابات تدعى حسابات مدمجة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.

**سادسا: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:** بالنسبة لهذه القاعدة نجده يتناقض مع المخطط المحاسبي الذي كان يركز على ثبات الطرق المحاسبية؛ فحين نجد النظام المحاسبي المالي يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين:

- الحالة الأولى: تغيير مفروض في إطار نص قانوني.
- الحالة الثانية: عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية.

وهذا الاستثناء الثاني يزيل عقدة التقيد بالتكلفة التاريخية خاصة عند الأخذ بطريقة إعادة التقييم، وهذا الترخيص يعطي دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يصبح يقتصر على تقديم معلومات نزيهة وقانونية فقط، وإنما التعبير بوفاء عن وضعية المؤسسة في تاريخ محدد.

### المطلب الثاني: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي

لقد قسم النظام المحاسبي المالي الحسابات إلى سبعة مجموعات، تنقسم كل مجموعة إلى حسابات رئيسية، ويقسم كل حساب رئيسي إلى حسابات فرعية، والحساب الفرعي يقسم إلى حسابات جزئية.

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الحسابات الرئيسية، والتي تنقسم بدورها إلى مجموعتين وهما:

- حسابات الميزانية.
- حسابات التسيير.

## أولاً : مدونة حسابات الميزانية

## الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

ونعني به المبلغ الذي قدمه المساهمون للشركة وقت التأسيس إضافة إلى الجزء الذي اكتسبته الشركة نتيجة ممارستها لنشاطها في فترات سابقة وهذا ما يتعلق بحقوق المساهمين أما ما يتعلق بالالتزامات فهي كل الديون التي على عاتق المؤسسة<sup>1</sup>.

ويتكون هذا الصنف من حسابات رئيسية وهي<sup>2</sup>:

ح/10 رأس المال، الاحتياطات، وما يماثلها؛

ح/11 الترحيل من جديد؛

ح/12 نتيجة السنة المالية؛

ح/13 المنتجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال؛

ح/14 متاح؛

ح/15 مؤونات للأعباء- الخصوم غير الجارية؛

ح/16 الإقتراضات والديون المماثلة؛

ح/17 الديون المرتبطة بالمساهمات؛

ح/18 حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة؛

ح/19 متاح.

## الصنف الثاني: حسابات التثبيتات:

ونعني بها القيم الثابتة أو كما يفضل تسميتها بالأصول الثابتة، وهي كل الأصول ذات القيمة الثابتة نسبياً أكثر من السنة وهي مدة الدورة المحاسبية المالية العادية ، وقد تكون هذه الأصول كما سنرى أصول غير ملموسة لكنها ذات قيمة ثابتة وتدر منافع مستقبلية وقد تكون ملموسة كالعتاد والأراضي وكل ما له وجود فعلي ملموس ويستخدم في توليد النافع المستقبلية ومن خلالها يمكن تقسيم الأصول الثابتة إلى حسابات رئيسية<sup>3</sup>.

حيث تم تقسيم هذا الصنف إلى عدة حسابات رئيسية وهي<sup>4</sup>:

ح/20 التثبيتات المعنوية؛

ح/21 التثبيتات العينية؛

ح/22 التثبيتات في شكل امتياز؛

ح/23 التثبيتات الجاري إنجازها؛

ح/24 متاح؛

ح/25 متاح؛

ح/26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقه بمساهمات؛

ح/27 تثبيات مالية أخرى؛

ح/28 إهلاك التثبيتات؛

<sup>1</sup> لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية المحاسبية، الجزء الأول مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، 2009 ، ص8.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 44.

<sup>3</sup> لبوز نوح، مرجع سابق، ص40.

<sup>4</sup> القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص44.



ح/ 29 خسائر القيمة عن التثبيتات.

### الصف الثالث: حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ:

أعطت المعايير الدولية للمحاسبة اهتماما بالغاً لموضوع المخزونات مباشرة بعد موضوع إعداد القوائم المالية، وتناولت بالدراسة لموضوع المخزونات في المعيار الدولي للمحاسبة (I.A.S.04) بشيء من التوسع لإلقاء الضوء على هذا الصف الذي يعتبر من الأصول المتداولة التي تحتفظ به المنشأة، بغرض إعادة بيعه أو استخدامه في إنتاج سلع معدة للبيع، ولأن مصدر الإيراد من هذا كالمبيعات وغيرها من الاستردادات التي تشتق من بيع المخزون<sup>1</sup>.

حيث تم تقسيم هذا الصف إلى عدة حسابات رئيسية وهي<sup>2</sup>:

- ح/ 30 مخزونات البضائع؛
- ح/ 31 المواد الأولية واللوامز؛
- ح/ 32 التموينات الأخرى؛
- ح/ 33 سلع قيد الإنتاج؛
- ح/ 34 خدمات قيد الإنتاج؛
- ح/ 35 مخزونات المنتجات؛
- ح/ 36 المخزونات المتأتية من التثبيتات؛
- ح/ 37 المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو في الإيداع)؛
- ح/ 38 المشتريات المخزنة؛
- ح/ 39 خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

### الصف الرابع: حسابات الغير:

عادة ما يتعامل أي كيان مع أشخاص قد يكونون من داخل المؤسسة كالشركاء أو العمال، وقد يكونون من خارجها كالهيئات العمومية والخاصة، والأطراف الأكثر تعاملًا مع الكيان كالموردين والزبائن، وقد خصص المشرع الجزائري هذه الفئة في النظام المحاسبي المالي<sup>3</sup>.

حيث تم تقسيم هذا الصف إلى عدة حسابات رئيسية وهي<sup>4</sup>:

- ح/ 40 الموردون والحسابات الملحقه؛
- ح/ 41 الزبائن والحسابات الملحقه؛
- ح/ 42 المستخدمون والحسابات الملحقه؛
- ح/ 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه؛
- ح/ 44 الدولة، والجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقه.
- ح/ 45 المجمع والشركاء؛
- ح/ 46 مختلف الدائنين و مختلف المدينين؛

<sup>1</sup> لبوز نوح، مرجع سابق، ص 79.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص 44.

<sup>3</sup> لبوز نوح، مرجع سابق، ص 157.

<sup>4</sup> القرار المؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص 44-45.



- ح/ 47 الحسابات الانتقالية أو الإنتظارية؛  
ح/ 48 الأعباء أو المنتجات المعايينة مسبقا والمؤونات؛  
ح/ 49 خسائر القيمة عن حسابات الغير.

#### الصنف الخامس: الحسابات المالية:

ويقصد بها جميع الاستثمارات المالية قصيرة الأجل ولها صفة قابلية التداول وإنها ذات رصيد مدين في الغالب<sup>1</sup>.

وينقسم هذا الحساب إلى حسابات رئيسية وهي<sup>2</sup>:

- ح/ 50 القيم المنقولة للتوظيف؛  
ح/ 51 البنوك و المؤسسات المالية وما يماثلها؛  
ح/ 52 الأدوات المالية المشتقة؛  
ح/ 53 الصندوق؛  
ح/ 54 وكالات التسبيقات والإعتمادات؛  
ح/ 55 متاح؛  
ح/ 56 متاح؛  
ح/ 57 متاح؛  
ح/ 58 التحويلات الداخلية؛  
ح/ 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.

#### ثانيا: مدونة حسابات التسيير

#### الصنف السادس: حسابات الأعباء:

داخل أي كيان معين ينشط في المجال الاقتصادي وذو هدف ربحي يتطلب أعباء معينة لتحقيق هذا الهدف، تختلف الأعباء باختلاف نشاط الكيان فأعباء نشاط الكيانات التي تقوم بنشاطات تجارية ليست نفسها أعباء الكيانات الإنتاجية أو الخدمية ويمكن أن نحصر الأعباء بالنسبة لأي كيان ووفق النظام المحاسبي المالي<sup>3</sup>.

قد قسم هذا الحساب إلى حسابات رئيسية وهي<sup>4</sup>:

- ح/ 60 المشتريات المستهلكة؛  
ح/ 61 الخدمات الخارجية؛  
ح/ 62 الخدمات الخارجية الأخرى؛  
ح/ 63 أعباء المستخدمين؛  
ح/ 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة؛  
ح/ 65 الأعباء العملية الأخرى؛  
ح/ 66 الأعباء المالية؛

<sup>1</sup> لبوز نوح، مرجع سابق، ص 79.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 45.

<sup>3</sup> لبوز نوح ، مرجع سابق، ص 159.

<sup>4</sup> القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 45.

- ح/ 67 العناصر غير العادية – الأعباء-؛  
 ح/ 68 المخصصات للإهلاكات، والمؤونات وخسائر القيمة؛  
 ح/ 69 الضرائب عن النتائج وما يماثلها.

#### الصنف السابع: حسابات المنتوجات:

- يعتبر الإيراد داخل أي كيان بمثابة الهدف المتوخي تحقيقه لأن أي كيان بدون إيراد كمثل المنبع بدون ماء أي وجوده أو عدم وجوده أمر سواء، وتسعى الكيانات الاقتصادية التخطيط لتحقيق أكبر إيراد ممكن لأنه وكما سبق يعد الإيراد المتحكم في النتيجة بحيث يمكن إصدار حكم فعالية الكيان ونجاعته اقتصاديا من عدمه<sup>1</sup>.  
 وينقسم هذا الحساب إلى حسابات رئيسية وهي<sup>2</sup>:  
 ح/ 70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة.  
 ح/ 71 متاح.  
 ح/ 72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون؛  
 ح/ 73 الإنتاج المثبت؛  
 ح/ 74 إعانات الاستغلال؛  
 ح/ 75 المنتجات العملية الأخرى؛  
 ح/ 76 المنتجات المالية؛  
 ح/ 77 العناصر غير العادية – المنتجات-؛  
 ح/ 78 الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات؛  
 ح/ 79 متاح.

#### المطلب الثالث : القوائم المالية

- تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة في نهاية كل دورة محاسبية، وتتكون من الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوفات المالية .  
**أولاً: الميزانية** "سميت الميزانية بجدول الوضعية المالية لأن المعيار IAS1 يرى ذلك أكبر تعبيراً عن وظيفتها ولا يلزم بهذه التسمية ولا يشترط شكلاً معيناً لها، لكن لابد من التفرقة بين عناصر الأصول والخصوم<sup>3</sup>.  
 يمكن للمؤسسة إعداد ميزانيتها بأي شكل تراه مناسباً، لكن هذه الميزانية لا بد أن تحتوي على الأقل العناصر التالية<sup>4</sup>:

#### في الأصول :

##### ✓ الأصول الثابتة المادية؛

<sup>1</sup> لبوز نوح، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 45.

<sup>3</sup> محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية، منيعة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 69.

<sup>4</sup> محمد بوتين، مرجع سابق، ص 70- 71.

- ✓ الأصول الثابتة المعنوية؛
- ✓ عقارات التوظيف؛
- ✓ الاهتلاكات؛
- ✓ الأصول المالية، والأصول المالية الأخرى؛
- ✓ المخزونات؛
- ✓ أصول الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- ✓ الزبائن، المدينين الآخرين؛
- ✓ الأصول الأخرى والأصول المماثلة؛
- ✓ خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

#### في الخصوم:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقدرة والمقترحة عقب تاريخ إقفال السنة المالية مع تمييز بين رأس المال الصادر (في حالة الشركات) وفي الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى؛
  - ✓ الخصوم الغير جارية والتي تتضمن فائدة؛
  - ✓ الموردون والدائنون الآخرون؛
  - ✓ خصوم الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة )؛
  - ✓ مخصصات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة سابقا)؛
  - ✓ خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية؛
- والجدول التالي يبين لنا الشكل النموذجي لجدول الميزانية:

## الجدول رقم (1-1): الميزانية الختامية

| الأصول                                                                                                                                                                                                                                     | ملاحظة | N<br>اجمالي | N<br>اهتلاك (رصيد) | N<br>صافي | N-1<br>صافي |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|-------------|--------------------|-----------|-------------|
| اصول غير جارية<br>فارق الاقتناء<br>الأصول الثابتة المعنوية<br>الأصول الثابتة العينية<br>الأصول الثابتة في شكل امتياز<br>الأصول الثابتة الجاري انجازها<br>الأصول الثابتة المالية<br>الأصول الثابتة المالية الأخرى<br>ضرائب مؤجلة علي الأصول |        |             |                    |           |             |
| مجموع الأصول غير الجارية                                                                                                                                                                                                                   |        |             |                    |           |             |
| اصول جارية<br>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ<br>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن<br>المدينون الاخرون<br>الضرائب وما شابهها<br>حسابات دائنة اخرى و استخدامات مماثلة<br>الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية<br>الأخرى<br>الخزينة     |        |             |                    |           |             |
| مجموع الأصول الجارية                                                                                                                                                                                                                       |        |             |                    |           |             |
| المجموع العام للأصول                                                                                                                                                                                                                       |        |             |                    |           |             |

المصدر: موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،

| N-1 | N | ملاحظات | الخصوم                                                                                                                                                                                        |
|-----|---|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|     |   |         | رؤوس الأموال الخاصة<br>رأس مال تم إصداره<br>رأس مال غير مستعان به<br>علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1)<br>فوارق إعادة التقييم<br>فارق المعادلة (1)<br>نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1) |
|     |   |         | حصة الشركة المدمجة(1)                                                                                                                                                                         |
|     |   |         | حصة ذوي الأقلية                                                                                                                                                                               |
|     |   |         | مجموع الأموال الخاصة                                                                                                                                                                          |
|     |   |         | الخصوم الغير جارية<br>قروض و ديون مالية<br>ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)<br>ديون أخرى غير جارية<br>مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا                                                                    |
|     |   |         | مجموع الخصوم غير الجارية                                                                                                                                                                      |
|     |   |         | الخصوم الجارية<br>موردون و حسابات ملحقة<br>ضرائب<br>ديون أخرى<br>خزينة سلبية                                                                                                                  |
|     |   |         | مجموع الخصوم الجارية                                                                                                                                                                          |
|     |   |         | المجموع العام للخصوم                                                                                                                                                                          |

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص107.

**ثانيا: جدول حسابات النتائج**

"حساب النتائج هو كشف يلخص الأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال الدورة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للدورة المالية سواء بالربح أو الخسارة"<sup>1</sup>.

وينقسم جدول حسابات النتائج إلى نوعين :

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؛
- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

**1- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:**

يتكون جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة من العناصر التالية<sup>2</sup>:

✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الأساسية التالية:

- ✓ الهامش الإجمالي؛
- ✓ القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- ✓ نواتج النشاطات العادية؛
- ✓ النواتج والأعباء المالية؛
- ✓ أعباء المستخدمين؛
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المشابهة؛
- ✓ مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول الثابتة المعنوية؛
- ✓ مخصصات الإهلاكات و خسائر القيمة المتعلقة بالأصول الثابتة العينية؛
- ✓ نتيجة النشاطات العادية؛
- ✓ عناصر غير عادية (نواتج وأعباء)؛
- ✓ النتيجة الصافية للدورة قبل التوزيع؛
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

والجدول التالي يبين الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة):

<sup>1</sup> لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، متبعة للطباعة، الجزائر 2010، ص176.

<sup>2</sup> عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن: الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، ص371.

## الجدول رقم (1-2): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

| N-1 | N | ملاحظة | البيان                                                                                                                                                 |
|-----|---|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|     |   |        | رقم الاعمال<br>تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع<br>الانتاج المثبت<br>إعانات الاستغلال                                                |
|     |   |        | 1- إنتاج السنة المالية                                                                                                                                 |
|     |   |        | المشتريات المستهلكة<br>الخدمات الخارجية والاستهلاكية الاخرى                                                                                            |
|     |   |        | 2- استهلاك السنة المالية                                                                                                                               |
|     |   |        | 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)                                                                                                                      |
|     |   |        | مصاريف المستخدمين<br>الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة                                                                                               |
|     |   |        | 4- الفائض الإجمالي للاستغلال                                                                                                                           |
|     |   |        | المنتجات العملية الأخرى<br>الاعباء العملية الأخرى<br>المخصصات للاهتلاكات والمؤونات<br>استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات                              |
|     |   |        | 5- النتيجة العملية                                                                                                                                     |
|     |   |        | المنتجات المالية<br>الاعباء المالية                                                                                                                    |
|     |   |        | 6- النتيجة المالية                                                                                                                                     |
|     |   |        | 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)                                                                                                                   |
|     |   |        | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية<br>مجموع منتجات الأنشطة العادية<br>مجموع أعباء الأنشطة العادية |
|     |   |        | 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية                                                                                                                     |
|     |   |        | العناصر الغير عادية- المنتجات<br>العناصر الغير عادية- الاعباء                                                                                          |
|     |   |        | 9- النتيجة الغير عادية                                                                                                                                 |
|     |   |        | 10- النتيجة الصافية للسنة المالية                                                                                                                      |
|     |   |        | حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية                                                                                                  |
|     |   |        | 11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)                                                                                                               |

|  |  |  |                                         |
|--|--|--|-----------------------------------------|
|  |  |  | ومنها حصة ذوي الاقلية (1)<br>حصة المجمع |
|--|--|--|-----------------------------------------|

(1) تستعمل إلا لتقديم الكشف المالية المدمجة

**المصدر:** موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص108.

## 2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتكون جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة من العناصر التالية<sup>1</sup>:

- ✓ هامش الربح الإجمالي؛
- ✓ النتيجة العملياتية؛
- ✓ النتيجة العادية قبل الضريبة؛
- ✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية؛
- ✓ رقم الأعمال؛
- ✓ تكلفة المبيعات؛
- ✓ منتجات أخرى عملياتية؛
- ✓ المنتوجات المالية؛
- ✓ الأعباء المالية.

والجدول التالي يبين الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة):

### الجدول رقم(1-3): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

| N-1 | N | ملاحظة | البيان                                                                                                                                                             |
|-----|---|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|     |   |        | رقم الاعمال<br>تكلفة المبيعات<br>هامش الربح الاجمالي<br>منتجات أخرى عملياتية<br>التكاليف التجارية<br>الاعباء الادارية<br>اعباء اخرى عملياتية<br>النتيجة العملياتية |

<sup>1</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص176.



|  |  |  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|--|--|--|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  | تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة<br>(مصاريف المستخدمين ومخصصات الإهلاكات)<br>منتجات مالية<br>الاعباء المالية<br>النتيجة العادية قبل الضريبة<br>الضرائب الواجبة على النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)<br>النتائج الصافية للأنشطة العادية<br>الاعباء غير العادية<br>المنتجات غير العادية<br>النتيجة الصافية للسنة المالية<br>حصة الشركات الموضوعة المعادلة في النتائج الصافية (1)<br>النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)<br>منها حصة ذوي الاقلية (1)<br>حصة المجمع (1) |
|--|--|--|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

(1) تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

**المصدر:** بودهان موسى، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص109.

### ثالثا: جدول سيولة الخزينة:

"جدول سيولة الخزينة يهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة"<sup>1</sup>.

وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها:

- "التدفقات من الأنشطة الإنتاجية (غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل)؛
  - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال عن اقتناء وتحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
  - التدفقات من الأنشطة التمويلية (تدفقات وأنشطة من شأنها تغيير حجم وبنية الأموال أو القروض).
  - تدفقات أموال ناشئة من فوائد وحصص الأسهم"<sup>2</sup>.
- ويتم عرض جدول سيولة الخزينة بطريقتين:
- الطريقة المباشرة؛

<sup>1</sup> عاشور كتوش، المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق scf)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص62.

<sup>2</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 180.

• الطريقة غير المباشرة؛

**1- الطريقة المباشرة:**

يتم من خلال الطريقة المباشرة، تقديم مباشر للمقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة، وفائدة هذه الطريقة بالنسبة للمستعمل أنها تقدم معلومة جديدة غير موجودة في الميزانية وغير موجودة في جدول حسابات النتائج، وعيوبها (بالنسبة للمؤسسة) أنها لا يمكن استخراج هذه المعلومة من الجدولين (الميزانية، النتائج)، وأنها من جهة أخرى غير متوفرة في النظام المحاسبي ولا يمكن معرفتها إلا عن طريق برمجة مالية، هذه الصعوبة جعلت المؤسسة تفضل الطريقة غير المباشرة.

والجدول التالي يبين الشكل النموذجي لجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة):

**الجدول رقم (1-4): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)**

| البيان                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | ملاحظة | السنة المالية N |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|-----------------|
| تدفقات سيولة الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية<br>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن<br>المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين<br>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة<br>الضرائب عن النتائج المدفوعة                                                                                                |        |                 |
| تدفقات سيولة الخزينة المرتبطة بالعناصر عادية                                                                                                                                                                                                                                                              |        |                 |
| تدفقات سيولة الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية (يجب توضيحها)                                                                                                                                                                                                                                          |        |                 |
| تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية<br>(أ)                                                                                                                                                                                                                                           |        |                 |
| تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار<br>المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة عينية أو معنوية<br>تحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية<br>المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة مالية<br>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية<br>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة |        |                 |
| تدفقات سيولة الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمار<br>(ب)                                                                                                                                                                                                                                         |        |                 |
| تدفقات سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل<br>التحصيلات الناتجة عن اصدار الأسهم<br>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها<br>التحصيلات المتأتية من القروض<br>تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة                                                                                             |        |                 |
| صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل<br>(ج)                                                                                                                                                                                                                                                |        |                 |

|  |  |                                                  |
|--|--|--------------------------------------------------|
|  |  | تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة  |
|  |  | تغير السيولة في الفترة (أ+ب+ج)                   |
|  |  | سيولة الخزينة ومعادلاتها عند بداية السنة المالية |
|  |  | سيولة الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية |
|  |  | تغير سيولة الخزينة خلال الفترة                   |
|  |  | المقاربة مع النتيجة المحاسبية                    |

**المصدر:** موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص113.

## 2- الطريقة الغير مباشرة:

تستخرج التدفقات المرتبطة بنشاطات العمليات حسب هذه الطريقة بالاعتماد على الميزانية وحسابات النتائج، بحيث يحذف من النتيجة الصافية المحاسبية الأعباء والإيرادات التي لا أثر لها على الخزينة؛ (وهي في الغالب مخصصات وارجاعات الاهتلاكات والمؤونات) أو التي لا علاقة لها بالنشاط (بأقصى وفائض قيمة التنازل عن الأصول الثابتة مثلاً).

وعليه يتم حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة أو الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي ليتم بعد ذلك تصحيح قدرة (هامش إجمالي) التمويل الذاتي أخذاً في الحسبان الحاجة إلى رأس المال العامل للاستغلال الذي يساوي تغيرات المخزونات + تغيرات الحقوق على الزبائن- تغيرات ديون الموردين<sup>1</sup>. خلاصة هي أنه في حالة:

- زيادة الحاجة إلى رأس المال العامل معناه أن جزءاً من الخزينة الذي جناه النشاط (التمويل الذاتي) استنزف من طرف نفس النشاط؛
- انخفاض الحاجة إلى رأس المال العامل معناه أن المؤسسة جنت خزينة أدت إلى زيادة تدفقات آتية من النشاط الرئيسي (نشاط العمليات)<sup>2</sup>.

والجدول التالي يبين الشكل النموذجي لجدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة):

### الجدول رقم(1-5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)

| السنة المالية<br>N-1 | السنة المالية<br>N | ملاحظة |                                                                                                                                                                        |
|----------------------|--------------------|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                      |                    |        | تدفقات سيولة الخزينة المتأتية من الانشطة العملية<br>صافي نتيجة السنة المالية<br>تصحيات من اجل :<br>- الإهلاكات والمؤونات<br>- تغير الضرائب المؤجلة<br>- تغير المخزونات |

<sup>1</sup> محمد بوتين، مرجع سابق، ص 80.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 81.

|  |  |  |                                                                                                                                                      |
|--|--|--|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  | - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى<br>- تغيير الموردين والديون الأخرى<br>- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب                         |
|  |  |  | <b>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</b>                                                                                                          |
|  |  |  | تدفقات اموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار<br>مسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة<br>تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة<br>تأثير تغيرات محيط الإدماج(1) |
|  |  |  | <b>تدفقات سيولة الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</b>                                                                                           |
|  |  |  | تدفقات سيولة الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل<br>الحصص المدفوعة للمساهمين<br>زيادة رأس المال النقدي<br>إصدار القروض<br>تسديد القروض                  |
|  |  |  | <b>تدفقات سيولة الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</b>                                                                                             |
|  |  |  | <b>تغيرات سيولة الخزينة للفترة (أ+ب+ج)</b>                                                                                                           |
|  |  |  | سيولة الخزينة عند بداية السنة المالية<br>سيولة الخزينة عند نهاية السنة المالية<br>تأثير تغيرات المعاملات الأجنبية                                    |
|  |  |  | تغيير سيولة الخزينة                                                                                                                                  |

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

**المصدر:** موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص114.

#### رابعاً: جدول تغير الأموال الخاصة:

يعرض جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً لحركة مكونات رؤوس الأموال خلال الدورة المالية من خلال ضمه للمعلومات التالية:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل أثرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الخفض، التسديد).

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية<sup>1</sup>.
- والجدول التالي يبين الشكل النموذجي لجدول تغير الأموال الخاصة:
- الجدول رقم (1-6): جدول تغير الأموال الخاصة**

| البيان                                                                                                                                                                                                       | ملاحظة | رأس مال الشركة | علاوات الإصدار | فارق التقييم | فارق إعادة التقييم | الاحتياطات والنتيجة |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|----------------|----------------|--------------|--------------------|---------------------|
| <b>الرصيد في 31 ديسمبر N-2</b>                                                                                                                                                                               |        |                |                |              |                    |                     |
| تغيير الطريقة المحاسبية<br>تصحيح الأخطاء الهامة<br>إعادة تقييم الأصول الثابتة<br>الأرباح والخسائر الغير المدمجة في الحسابات<br>في حساب النتائج<br>الحصص المدفوعة<br>زياد رأس مال<br>صافي نتيجة السنة المالية |        |                |                |              |                    |                     |
| <b>الرصيد في 31 ديسمبر N-1</b>                                                                                                                                                                               |        |                |                |              |                    |                     |
| تغيير الطريقة المحاسبية<br>تصحيح الأخطاء الهامة<br>إعادة تقييم الأصول الثابتة<br>الأرباح والخسائر الغير المدمجة في الحسابات<br>في حساب النتائج<br>الحصص المدفوعة<br>زياد رأس مال<br>صافي نتيجة السنة المالية |        |                |                |              |                    |                     |
| <b>الرصيد في 31 ديسمبر N</b>                                                                                                                                                                                 |        |                |                |              |                    |                     |

المصدر: موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص115.

#### خامسا: ملحق الكشوفات المالية

يضم ملحق الكشوفات المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شأنها تسهيل فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوفات المالية. وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في ملحق الكشوفات المالية:

- الطابع الملائم للإعلام؛

<sup>1</sup> محمد رمزي جودي: إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 6 ، ديسمبر 2009، ص 79 - 80 .

- الأهمية النسبية للمعلومات<sup>1</sup>.  
يمكن حصر هاته الأحداث والمعلومات في ما يلي<sup>2</sup>:
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرتها.
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.

<sup>1</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 185.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص 23.

### المبحث الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

إن لعملية تطبيق النظام المحاسبي المالي جملة من المتطلبات التي يجب توفرها لتجهيز مختلف المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة لأنها العنصر الأول المُطالب بتطبيق هذا النظام.

#### المطلب الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

من أجل الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد يجب على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام لذا وجب ما يلي<sup>1</sup>:

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه؛
- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات؛
- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا النظام وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما إدارة الضرائب؛
- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام؛
- تكوين ورسكلة الإطارات المختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام الجديد؛
- تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد؛
- تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلا؛
- مد جسر التعاون بين المؤسسة و الجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة؛
- يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج وتهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات؛
- الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

<sup>1</sup> كتوش عاشور، مرجع سابق، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر، ص: 308 - 309.

### المطلب الثاني: مجال وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

#### أولاً: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقاً للمواد 02، 04، 05 من قانون 07 – 11 المؤرخ في 25/11/2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي<sup>1</sup>:

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير تجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

#### ثانياً: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

- سعت السلطات العمومية إلى إصلاح المخطط المحاسبي الوطني وهذا راجع لتعرضه إلى انتقادات من طرف الأكاديميين والمهنيين، حيث أن ما سمي بالنظام المحاسبي المالي هو نتيجة لهذا الإصلاح وذلك لتحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها<sup>2</sup>:
  - إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيميها، حجم وطبيعة نشاطها؛
  - السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد، داخل الوحدة وفي مكان محدد، على المستوى الوطني والدولي بين الوحدات؛
  - المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبة التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها؛
  - نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين والضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم؛
- وهناك أهداف أخرى نوجزها فيما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر، مرجع سابق، ص 292.

<sup>2</sup> عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، مرجع سابق، ص 359.

<sup>3</sup> عبد الكريم مقراني، عمر قمان، مداخلة بعنوان: أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مقدمة في ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS – IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، يومي 14 و 15 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 4.



- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي نحو الاقتصاد المعاصر؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل معها؛
- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام؛
- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

**المطلب الثالث: مميزات وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.**

**أولاً: مميزات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر**

- تعتبر المؤسسات من الأطراف المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، وهذا ما يؤدي إلى إحداث تغييرات – قد تكون بعضها جذرية – تمس كافة أنظمة المؤسسة وهياكلها ووظائفها، مما يمنح لهذه المؤسسات مجموعة من المزايا نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال زيادة ملائمتها ومصادقيتها، وذلك ما ينعكس مباشرة على تحسين صورة المؤسسة لدى المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية؛
  - تطوير التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بإنتاج المعلومات وكذلك إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛
  - تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتعزيز أهميته في مجال اتخاذ القرارات لما يوفره من معلومات على درجة عالية من الحداثة والشفافية؛
  - تعزيز ثقة المستثمرين من خلال التوسع في متطلبات الإفصاح من حيث كمية المعلومات المفصح عنها ونوعيتها وهو ما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
  - تحسين تنافسية المؤسسات الخاصة أمام المؤسسات الأجنبية بفضل الاعتماد على معايير موحدة من أجل تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسات المتنافسة؛
  - تحسين فعالية الحسابات من أجل التحديد الدقيق للمركز المالي ونتائج نشاطها، خاصة فيما يتعلق بالحسابات الواردة في الميزانية والمستخدم من طرف المحلل المالي؛
  - تسهيل مهام مراقب الحسابات الذي أصبح يستند إلى قواعد ومبادئ واضحة ومحددة؛

<sup>1</sup> سعاد بورويصة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة،

مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010، ص: 186 - 187.

- المساهمة في تطوير السوق المالي في الجزائر والتخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال في هذا السوق.

#### الفرع الثاني: صعوبات تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر

أما الصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي هي كالتالي<sup>1</sup>:

- التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة سواء قبل أو بعد التطبيق؛
- صعوبة تطبيق مبادئ وقواعد الـ SCF سببها عدم توفر الظروف اللازمة كغياب أسواق ناشطة لبعض الأصول والالتزامات من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم؛
- نقص الخبرة في مجال المعايير الدولية بشكل عام، ذلك ما يستدعي ضرورة تكوين العاملين وتأهيلهم، ولا يقتصر ذلك على العاملين في قسم المحاسبية فقط وإنما كافة المشاركين في إنتاج المعلومة المالية واستخدامها، ويعتبر تأهيل العنصر البشري أهم التحديات التي تواجه المؤسسة عند الانتقال سعياً منها إلى تكوين خبرات جديدة والتخلي عن خبرات دامت منذ 1975؛
- ضرورة اللجوء إلى التحكيم الشخصي في بعض المسائل المتعلقة بتفضيل الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، حيث لا ينطبق هذا المبدأ دائماً مع اعتبارات أخرى تجارية وجبائية.

<sup>1</sup> عبد المالك قعيس، عمار جديعي، المعالجة المحاسبية للمخزونات بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي دراسة حالة شركة الانجاز للشرق SORT، مذكرة ماستر في المحاسبة والمالية، جامعة منتوري قسنطينة، ص 52.

## خاتمة الفصل الأول:

إن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، ومواكبة التطور الحاصل في دول العالم، وهذا ما سيؤدي إلى تطوير الممارسات المحاسبية الوطنية، وتقديم معلومات موثوق فيها وذات مصداقية لأنها مستمدة من معايير محاسبية دولية متطورة ومطبقة في أغلب دول العالم.

حيث أن هذا النظام جاء بعد ظروف أملت لها متغيرات تتعلق بالتحويلات المالية والاقتصادية التي عرفت الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية وعليه فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سينتج عنه صعوبات وعوائق كثيرة تصحب عملية الانتقال إلى تطبيق أسس ومبادئ المرجع الدولي، كما سينتج عنه عدة آثار إيجابية لعلها تقود المؤسسة الوطنية إلى استخدام نظام محاسبي متكامل يسمح لها بتحسين جودة المعلومات المالية المنتجة التي تكون مبنية على أسس وقواعد دولية.

يسمح النظام المحاسبي المالي بإجراء الرقابة وتوفير المعلومات الواضحة والمتناسبة مع احتياجات مختلف مستخدميها، مما سيعطي دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وقدرتها على تقييم نقاط القوة والضعف، وكذا قابليتها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية بإدخال تغييرات وإستحداثات جديدة على القوائم المالية ومدونة الحسابات وذلك اقتباساً من المعايير الدولية.

# الفصل الثاني

## مقدمة الفصل:

- يعمل النظام المحاسبي في أي مؤسسة من المؤسسات- من بينها شركات التأمين - على توفير مجموعة من البيانات والمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من طرف مستخدمي التقارير المالية.
- يشتمل النظام المحاسبي في شركات التأمين على مجموعة من الدفاتر والإجراءات والوسائل التي تستعمل في تسجيل وتبويب المعلومات والبيانات المالية حيث تأخذ شكل معلومات مفيدة بعد تلخيصها وعرضها لمستخدمي القوائم المالية سواء من داخل أو خارج المؤسسة. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال أربعة مباحث:
- عموميات حول التأمين.
  - شركات التأمين.
  - هيكل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين.
  - علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية.

### المبحث الأول: عموميات حول التأمين

يعتبر التأمين الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات، ووسائل الإنتاج، ورؤوس الأموال وضمانا لحماية الأسرة والأفراد من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم التأمين، ودوره، وأقسامه وأهميته وفي الأخير إلى ماهية إعادة التأمين.

### المطلب الأول : مفهوم التأمين

إن للتأمين مكانة بارزة في حياة الإنسان، فهو يعمل على توفير الأمان وإعطاء الثقة اللازمة للأفراد والمنشآت، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إبراز نشأة التأمين وأهم المفاهيم الموجودة للتأمين وكذا عناصره وخصائصه.

### أولا: التطور التاريخي للتأمين

التأمين نظام حديث العهد، وقد عرف أولا في البلاد الأوروبية في أواخر القرون الوسطى، وأول مجال ظهر فيه هو النقل البحري، وكان ذلك نتيجة تطور العلاقات التجارية بين مدن إيطاليا والبلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتوجد آثار المظاهر الأولى للتأمين في إيطاليا حيث احتفظ في المحفوظات الدبلوماسية لمدينة فلورنس بأقدم وثيقة تأمين، وهي مؤرخة في 22 أبريل 1329، كما توجد آثار عقد التأمين الأول الذي أبرم لضمان حمولة سفينة " سانت كلارا"<sup>1</sup>.

وفي بداية القرن السادس عشر، بدأ صدور النصوص الخاصة بالتأمين، فأمر المشرع الفرنسي قواعد القانون البحري بكتاب خاص بالتأمين، ثم تلت فرنسا هذا التشريع على بلدان أوربا مثل إيطاليا، هولندا، إسبانيا، إنجلترا، ثم توصلت حركة التقنين هذه إلى أن حَققت تطورا ملحوظا في القرن السابع عشر.

وعليه أنشأت شركة التأمين الأولى في مجال التأمين البحري في إنجلترا سنة 1720 وتلتها شركات عديدة أخرى في البلاد الأوروبية، فأصبح التأمين ميدانا هاما للنشاط التجاري والاقتصادي.

وبعد الثورة الفرنسية في سنة 1789، عرف التأمين ركودا بسبب زوال شركات المساهمة، ثم عاد من جديد للنمو ودخل ميادين كثيرة أخرى خاصة بعد انتشار الصناعة والآلات الميكانيكية المختلفة، فظهر بذلك التأمين من المسؤولية والتأمين من حوادث العمل، ثم ظهر التأمين على الحياة، وانتشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن تعرض لانتقادات كثيرة.<sup>2</sup>

وفي القرن العشرين ومع دخول عصر التكنولوجيا وتقدم الحضارة، ازداد التأمين أهمية، حيث ظهرت صور أخرى للتأمين كالتأمين من حوادث المرور، والتأمين من البرد ومن موت المواشي ومن تلف المزروعات والتأمين ضد مخاطر النقل البري والتأمين من حوادث النقل الجوي بعد ظهور الطائرات ثم التأمين ضد المخاطر الناشئة عن استخدام الذرة وعن التجارب النووية والتأمين على الأقمار الصناعية والتأمين على الزواج والتأمين على الأولاد وغير ذلك من الأنواع الأخرى من التأمينات.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة بالتشريع الجزائري، 1998، ص10.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص39.

**ثانيا: تعريف التأمين:**

تختلف التعريفات حول مفهوم التأمين وذلك من وجهة النظر القانونية أو الاقتصادية أو الإحصائية أو من وجهة نظر رجال التأمين المتخصصين، إلا أنها شبه متفقة على الأهداف والشروط والمبادئ، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

**1- التعريف القانوني:**

تعرف المادة 619 من القانون المدني، التأمين بأنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر الموضح بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى، يؤديها المؤمن له للمؤمن"<sup>1</sup>.

**2- التعريف الفني:**

ليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب، بل هو أيضا عملية تقوم على أسس فنية وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة وعلى إجراء المقاصة بين الأخطار، وقد يلجأ في هذا التنظيم إلى فنيات أخرى وهي إعادة التأمين المشترك<sup>2</sup>.

**3- التعريف الاقتصادي:**

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر كالسيارة والمنزل... الخ لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر"<sup>3</sup>.

**4- تعريف رجال التأمين:**

- **حيث يعرفه علي محمود بدوي:** "التأمين هو فكرة تعاونية أي تعاون جميع المشتركين في تحمل الخسارة التي تقع، وهي أيضا فكرة تكوين رؤوس الأموال والحفاظ على رؤوس الأموال وتكوين الاحتياطي"<sup>4</sup>.
- **ويعرفه أيضا فؤاد الفسفوس:** "هو عملية نقل عبء الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر إلى شركة التأمين، مقابل دفع المؤمن له قسط محدد القيمة بمعرفة الشركة"<sup>5</sup>.

**ثالثا: خصائص عقد التأمين**

للتأمين خصائص عديدة منها<sup>6</sup>:

- 1- عقد التأمين عقد رضائي:** لم يتطلب المشروع لإبرام عقد التأمين شكلا خاصا ليبين فيه رضا الطرفين، وعلى ذلك يكفي تبادل الإيجاب والقبول لينعقد العقد ومع ذلك هناك ما يمنع من الاتفاق على اشتراط الكتابة لانعقاد العقد، وذلك هو ما يجري عليه العمل حيث

<sup>1</sup> معراج جديدي، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص12.

<sup>2</sup> ابراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضته (الخطر والتأمين)، المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، مصر، 2010، ص83.

<sup>3</sup> عز الدين فلاح، التأمين "مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص14.

<sup>4</sup> علي محمود بدوي، التأمين (دراسة تطبيقية)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص01.

<sup>5</sup> فؤاد الفسفوس، محاسبة المنشآت المالية (البنوك. شركات التأمين)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009، ص219.

<sup>6</sup> عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص: 55-56.

يشترط المؤمن عادة أن عقد التأمين لا ينعقد إلا بتوقيع وثيقة التأمين، فيصبح العقد في هذه الحالة عقد شكلياً بموجب هذا الشرط وتصبح وثيقة التأمين ضرورية للانعقاد وليس لمجرد الإثبات، هذا وقد يشترط المؤمن على المؤمن له ألا يتم عقد التأمين إلا بدفع القسط الأول فيصبح في هذه الحالة من العقود العينية.

**2- عقد التأمين من عقود المعارضة:** يؤدي ذلك أن كل طرف يأخذ مقابل لما يعطيه فالمؤمن يحتمل الخطر مقابل الأقساط التي يدفعها المؤمن له، بينما هذا الأخير يحصل على مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل الأقساط التي دفعها، ولا ينبغي عن عقد التأمين صفة المعارضة عدم تحقق الخطر أحياناً كما لو أن المؤمن له دفع الأقساط للمؤمن وانتهت مدة العقد ولم يحدث الخطر للمؤمن له، وبالتالي فإنه لا يحصل على مقابل الأقساط التي دفعها، ففي هذه الحالة أيضاً يكون المؤمن قد أعطى للمؤمن له الأمان والاطمئنان طوال مدة العقد مقابل ما حصل عليه من الأقساط.

**3- عقد التأمين من العقود الاحتمالية:** العقد الاحتمالي هو العقد الذي لا يعرف فيه كل من المتعاقدين أو أحدهما عن إبرام مقدار ما يأخذه أو يعطيه من العقد، فيتحدد مدى التزاماته أو منفعته في المستقبل عند حدوث أمر غير محقق الوقوع أو غير معروف وقت حصوله، وعقد التأمين عقد احتمالي بهذا المعنى، ذلك أن مقدار التزام أو كسب المتعاقدين مغلق على أمر غير محقق الوقوع.

**4- عقد التأمين عقد غير زمني مستمر:** العقد المستمر هو العقد الذي يلعب الزمن فيه دوراً هاماً، بحيث تكون الالتزامات الناشئة عنه عبارة عن أداءات متكررة يستمر الوفاء بها مدة من الزمن، ويدخل عقد التأمين في هذه الطائفة من العقود الزمنية، وذلك بالنسبة لطرفيه، فبالنسبة للمؤمن لا شك في ارتباط التزامه بالضمان لمدة العقد، فهو يحتمل تغطية الخطر المؤمن منه بصفة مستمرة، وكذلك بالنسبة للمؤمن له، فهو يلتزم بدفع الأقساط المتفق عليها بصفة دورية مستمرة.

**5- عقد التأمين عقد إيداع:** يعد عقد التأمين عقداً من عقود الإيداع، والخاصية المميزة لهذه العقود هي انفراد أحد المتعاقدين بوضع شروط التعاقد وتحديد مضمونه بحيث لا يكون أمام المتعاقد الآخر، إذا ما أراد التعاقد إلا أن يقبل هذه الشروط المعدة سلفاً، وتعتبر هذه الفئة من العقود تعبيراً عن انعدام التكافؤ بين الطرفين من الناحية الاقتصادية.

**6- عقد التأمين من عقود حسن النية:** لا شك أن مراعاة حسن النية من المبادئ العامة التي تسري على كافة العقود، لذلك يجدر الذكر بأن وصف عقد التأمين من عقود حسن النية لا يقصد به أن هذا الوصف ينحصر عن عقود أخرى.

#### رابعاً: عناصر التأمين

يعرف التأمين بأنه "وثيقة أو عقد أو تعهد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراد أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن.

ومن خلال التعريف يمكن تحديد عناصر أو مقومات التأمين<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر 1992، ص 68-70.



- 1- **المؤمن:** وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له.
- 2- **المؤمن له:** هو الطرف الثاني في العملية التأمينية، والذي يتولى دفع الأقساط وفقاً للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد.
- 3- **المستفيد:** هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.
- 4- **وثيقة التأمين:** وهي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية، ويظهر فيها الشروط العامة والخاصة إلى جانب البيانات المتعلقة بالتأمين.
- 5- **قسط التأمين:** هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه، والقسط مرتبط بالخطر فهو ثمن له، ذلك لأن المؤمن يتمسك بقيمة القسط كي يتمكن من تغطية الخطر الذي يتعرض المؤمن له، لذلك يعتمد على مبدأ تناسب القسط مع الخطر وفقاً لقوانين الإحصاء ويتكون القسط الذي يدفعه المؤمن له كي يحصل على تأمين ما من عنصرين هامين: القسط الصافي ومصاريف العقد.
- 6- **مبلغ التأمين:** وهو يمثل جانب الالتزام للمؤمن مقابل دفع الأقساط المقررة من قبل المؤمن له، وبمقتضى عقد التأمين يُدفع هذا المبلغ دون زيادة أو إنقاص بمجرد وقوع الخطر المؤمن منه.
- 7- **الخطر:** يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعبر نوع الخطر المؤمن ضده أمراً جوهرياً في التأمين ويجب أن يكون محدداً بصورة واضحة في وثيقة التأمين ويشترط أن يتوافر في الخطر:
  - أن يكون الخطر محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكداً الوقوع في لحظة معينة؛
  - أن يكون الخطر خارجاً عن إرادة المؤمن له؛
  - أن يكون الخطر مشروعاً وليس مخالفاً للنظام العام والآداب العامة.
- 8- **مدة التأمين:** يجب أن يتضمن عقد التأمين بين الطرفين الفترة الزمنية التي يسري خلالها التأمين، وهي المحددة لبدء سريان عقد التأمين وانتهائه.

### المطلب الثاني: أقسام ودور التأمين وأهميته

#### أولاً: أقسام التأمين

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك بحسب الزاوية التي تنظر فيها للتأمين، وهي كالاتي:

- 1- **من حيث طبيعة الغرض من التأمين:**  
ويقسم إلى قسمين هما<sup>1</sup>:

1-1. **التأمين الخاص:** يشمل التأمين الخاص أو التجاري جميع أنواع التأمين التي يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يقوم بالتأمين أو لا يقوم بالتأمين دون أي إلزام من أية جهة، ومن أمثلته التأمين البحري، تأمينات الحياة، تأمينات الحوادث... إلخ.

<sup>1</sup> أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر و التأمين، دار حامد، الأردن عمان، 2010، ص 94.

**1-2. التأمين الاجتماعي:** يشمل هذا التأمين الأنواع التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزماً بالتأمين ضد هذا الخطر إما بحكم القانون أو بأي حكم آخر وهذه الأنواع غالباً ما يفرضها القانون لأغراض اجتماعية لخدمة قطاعات واسعة من المواطنين كالعمال والموظفين حماية لهم وضماناً لمستقبل عائلاتهم والتأمين الاجتماعي هو أحد أوجه الضمان الاجتماعي الذي تنظمه الدولة ويشارك الأفراد في أقساط هذا التأمين كما يشارك أصحاب العمل الزاماً في هذا التأمين مثل تأمين معاشات التقاعد والتأمين الصحي وتأمين العجز وإصابات العمل.

## **2- من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه:**

وعلى أساس هذا المعيار يمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع<sup>1</sup>:

**1-2. تأمينات الأشخاص:** في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن منه قد يتعلق بشخص المؤمن له حيث يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل مثل: التأمين على الحياة، والتأمين ضد المرض والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد الحوادث الشخصية.

**2-2. تأمينات الممتلكات:** في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر يتعلق بممتلكات المؤمن له كالتأمين ضد الحريق، والتأمين البحري، والتأمين ضد السرقة، وتأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية.

**3-2. تأمينات المسؤولية المدنية:** وفي هذا النوع يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد يترتب على المؤمن له اتجاه الغير مثل تأمين إصابات العمل، وتأمين المسؤولية المهنية.

## **3- من حيث طبيعة عقد التأمين:**

تنقسم عقود التأمين إلى قسمين أساسيان هما<sup>2</sup>:

**1-3. العقود الاختيارية:** وهي العقود التي يكون لدى الأفراد أو المؤسسات الحرية في أن يقوموا بها دون أي إلزام من أي جهة.

**2-3. العقود الإلزامية:** وهي العقود التي تلزم الأفراد أو المؤسسات أن يقوموا بعقدها بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو بأي حكم آخر.

## **4- التقسيم العملي للتأمين:**

يقسم التأمين حسب العمل في شركات التأمين كما يلي:

**1-4. تأمينات على الحياة:** في هذا النوع من التأمينات يتعهد المؤمن في المقابل أقساط محددة بأن يدفع للمؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو راتب بشكل دوري عند الوفاة أو عند بقاءه حياً بعد مدة معينة وذلك بحسب ما يتفق عليه طرفاً عقد التأمين مثل التأمين لحالة الوفاة، والتأمين لحالة الحياة، والتأمين المختلط... إلخ<sup>3</sup>.

**2-4. تأمينات عامة:** وتندرج تحت هذا التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف التأمينات على الحياة وسنذكر أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 94-95.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 97.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 97.

- **التأمين ضد الحوادث والمسؤولية:** ويشمل هذا النوع عمليات تأمينات المسؤولية الناشئة عن الحوادث الشخصية وإصابات العمل وحوادث المرور ووسائل النقل والتأمين ضد السرقة و خيانة الأمانة.
- **التأمين ضد الحريق والأخطار الأخرى:** ويشمل التأمين عن الاضرار الناتجة عن الحريق ولو كان الحريق ناجما عن الزلازل والصواعق والزوابع والانفجارات وسقوط الطائرات والسفن الجوية الأخرى والانفجارات المنزلية، أما الأضرار الناجمة عن هذه الأخطار المشار إليها والتي لا تكون مصحوبة بالحريق فيمكن التأمين عليها ضمن عقد تأمين الحريق<sup>1</sup>.
- **التأمين التعاوني:** وهو ذلك التأمين التي تقوم به جماعة يتفق أفرادها على تعويض الأضرار التي قد تنزل بأحدهم نتيجة تحقق خطر معين وذلك من مجموع الاشتراكات التي قد يلتزم كل فرد من الجماعة بدفعها ويتميز هذا النوع من التأمين بأن كل فرد في جماعة التأمين التعاوني يجمع صفتي المؤمن والمستأمن، أي الاشتراك الذي يدفعه كل عنصر قابل للتغيير<sup>2</sup>.
- **التأمين الذاتي:** إن وجود الخطر دائماً يدفع الفرد إلى تأمين نفسه ضدّ الخسائر التي يمكن أن تتحقق نتيجة وقوع هذا الخطر، ومن أبسط طرق مواجهة هذه الأخطار هو تكوين مبالغ مالية تحتجز كل فترة وتخصّص لتغطية الخسائر المالية المحتملة، هذه المبالغ بالنسبة للأفراد عبارة عن مدّخرات شخصية، أمّا بالنسبة للمنشآت فهي تلجأ إلى تكوين احتياطات تخصّص سنوياً في الغالب لحماية المنشأة وتغطية ما قد تتعرّض له من خسارة مالية قد يهدّد وقوعها ضياع المنشأة وإفلاسها<sup>3</sup>.

### ثانياً: دور التأمين

- 1- **التأمين وسيلة لكفالة الأمان للمؤمن له:** الرغبة في الحصول على الأمان رغبة أساسية لدى كل إنسان، إن التأمين يقدم هذا الأمان للمؤمن له، فهو يؤمن الشخص مما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو ماله.
- فهو ينقل المؤمن له من حالة الشك والقلق إلى حالة التأكد والأمان إذ يؤمن الشخص ما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو ماله، ففي التأمين من الأضرار يؤمن المؤمن له ضدّ الأخطار التي قد تصيبه في ذمته المالية، فإذا كان أمن على ماله ضد الحريق مثلاً وتحقق هذا الخطر، وجد في مبلغ التأمين الذي يستحق له ما يعوضه عن هذه الخسارة وما يمكنه من الحصول على ما هلك من أمواله<sup>4</sup>.
- وكذلك الحال في تأمين المسؤولية، فقد أدّت التطورات الحديثة إلى زيادة حالات المسؤولية وأسبابها، وعن طريق التأمين ضد المسؤولية وأن يباشر بحرية واطمئنان دون خوف، والتأمين على الأشخاص يلعب دور كبيراً في بث روح الأمان والطمأنينة في النفوس، فسلامة الجسد والروح من الأمور التي لا تدوم ولذلك يمكن للإنسان عن طريق التأمين أن يقي نفسه ومن يعول آثار عجزها وموته.

<sup>1</sup> حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 110.

<sup>2</sup> عمر علي عياشي، حمزة دردة، محمد موساوي، مبدأ إدارة الخطر والتأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2008، ص 13.

<sup>3</sup> عياشي عمر علي، دردة حمزة، موساوي محمد، مرجع سابق، ص 13.

<sup>4</sup> محمد جودة ناصر، إدارة عمليات التأمين، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 1998، ص 60.

**2- التأمين وسيلة للانتماء:** يؤدي التأمين وظيفة كوسيلة للانتماء على المستوى الفردي وعلى مستوى الدولة أيضا فبالنسبة للأفراد، يسهل التأمين لهم الحصول على الانتماء بوسائل متعددة. فالتأمين يؤدي إلى تدعيم الضمان الذي يقدمه المؤمن له لدائنه، وبالتالي يسهل له الحصول على الانتماء فإذا رهن له عقارا أو منقولا مملوكا له ضمانا لتنفيذ ما عليه من ديون اتجاه دائنه، فلا شك أن مصلحة هذا الأخير بقاء المال المرهون حتى يمكنه التنفيذ الجبري عليه في حالة عدم الوفاء الاختياري من قبل المدين.

ولكن هذا المال قد يفقده أو يسرق أو يهلك بفعل الحريق مثلا فيضيع ضمان الدائن، ولتفادي هذه النتيجة كثيرا ما يفرض الدائن على مدينه أن يؤمن له على الشيء المرهون ضد السرقة أو ضد الحريق مثلا، حتى إذا تحقق خطر من هذا القبيل حل مبلغ التأمين محل الشيء المرهون، واستطاع الدائن والمرتهن أن يستوفي حقه في مبلغ التأمين<sup>1</sup>.

**3- التأمين عامل من عوامل الوقاية:** رغم الهدف المباشر للتأمين وهو تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلتحق به، إلا أن التأمين يؤدي دورا هاما آخر بطريقة غير مباشرة هو الوقاية من المخاطر والعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث عن طريق دراسة أسبابها، والعمل على تجنب وقوعها من خلال اتباع أساليب وقائية، ويؤدي هذا الدور الوقائي بوسائل متعددة، فشركات التأمين رغبة منها في حصر مبالغ التعويض في أضيق الحدود، تعمل بطرق متعددة على التقليل من نسبة وقوع المخاطر المختلفة ووقاية المؤمن لهم منها. ولتحقيق ذلك كثيرا ما تلجأ شركات التأمين لتكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر واتخاذ الاحتياطات الكافية لتفادي وقوعها.

وهي في سبيل ذلك تقوم بالاستعانة بالخبراء والأخصائيين لتوعية المواطنين وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث وتقليل نسبتها، كما تستعين في ذلك بإرسال النشرات التي تبين الوسائل في مكافحة الحرائق أو مخاطر العمل، وبالنسبة لحوادث المرور فكثير ما تشترك شركات التأمين مع غيرها من الهيئات المعنية في التوعية بقواعد المرور والدعوة إلى إتباعها وبيان مخاطرها في حالة عدم الالتزام بها<sup>2</sup>.

**4- التأمين كوسيلة لتكوين رؤوس الأموال:** يقتطع جزءا صغيرا بصفة دورية من دخله للمؤمن مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند استحقاقه.

ورؤوس الأموال التي تتكون لدى شركات التأمين من مجموع أقساط المؤمن لهم تلعب دورا هاما في التنمية، فشركات التأمين تزود الاقتصاد القومي برؤوس الأموال للدولة أو للأشخاص العامة في شكل قروض تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية<sup>3</sup>.

### ثالثا: أهمية التأمين

إن التأمين في جوهره يجب أن يقوم على التعاون والتآزر والتعاقد لكي يتجلى في أسمى معانيه، وهذا ما يجعل التأمين يقدم العديد من الفوائد نذكر منها<sup>4</sup>:

- إن التأمين يعد خير وسيلة من وسائل الادخار والاستثمار؛

<sup>1</sup> محمد حسن قاسم، "محاضرات في عقد التأمين"، الدار الجامعية، بيروت، 1997، ص 40.

<sup>2</sup> مختار محمود الهناسي، عبد النبي حمودة ابراهيم، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 60.

<sup>3</sup> مختار محمود الهناسي، عبد النبي حمودة ابراهيم، مرجع سابق، ص 60.

<sup>4</sup> محمد جودة ناصر، مرجع سابق، ص 58-59.

- إن التأمين من أهم الوسائل المساعدة على زيادة الإنتاج، ويتجلى ذلك من خلال تغطيته لمعظم الأخطار والتي من شأنها التحفيز على الاستثمار والعمل؛
- إن التأمين أفضل وسيلة لتسهيل منح الائتمان، ويتضح ذلك من خلال ما يوفره من ضمانات للمقترضين على أموالهم؛
- إن التأمين من الوسائل المساعدة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال التوسع في نطاق التغطية الاقتصادية والاجتماعية الإلزامية في فترات الرواج الاقتصادي، ومن خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض أو الإصابة أثناء فترات الكساد؛
- إن التأمين وسيلة تساعد في القضاء على البطالة، ويتضح ذلك من خلال مساهمته في توسيع نطاق التوظيف والعمالة عن طريق ما تستلزمه شركات التأمين من إداريين وخبراء ومهندسين وعمال ومستخدمين في مراكزها وفروعها الممتدة؛
- إن التأمين يعد خير وسيلة من وسائل الأمن والاستقرار النفسي، ويتجلى ذلك من خلال ما يضيفه من أنواع الحماية، وتخفيف حدة نتائج الأخطار، ومن خلال الحفاظ على رؤوس الأموال المنتجة، ومن خلال تسهيل إعادة بناء المشاريع عند تعرضها للأخطار؛
- إن التأمين وسيلة تساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث، ويتضح ذلك من خلال دراسة أسباب وقوع الأخطار، وإصدار التعليمات والتوصيات باتباع أنجع الوسائل للتقليل من هذه الأخطار، وعدم دفع التعويض في حالات مساهمة المؤمن له في إحداث الخطر أو المساعدة في إحداثه.

### المطلب الثالث : ماهية إعادة التأمين

يعتبر إعادة التأمين عنصر فعال ومهم لدى شركة التأمين.

**أولاً: مفهوم إعادة التأمين:** إن عملية إعادة التأمين تعرف بأنها عملية داخلية بين هيئتين من هيئات التأمين، حيث تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن كل أو جزء من الخطر الذي سبق أن قبلته إلى الهيئة الثانية التي تتعهد بتحمل العبء أو التعويض في شكل كلي أو جزئي، الناشئ عن تحقق الخطر، وذلك مقابل مبلغ معين تدفعه الهيئة الأولى إلى الهيئة الثانية يعرف بقسط إعادة التأمين، وتعرف الهيئة الأولى وهي التي أبرمت عقد إعادة التأمين الأصلي بهيئة التأمين المباشرة أو الهيئة المتنازلة عن التأمين، أما الهيئة الثانية التي تصدر عقد إعادة التأمين وتعرف بهيئة إعادة التأمين أو الهيئة القابلة لعملية إعادة التأمين<sup>1</sup>.

### ثانياً: أنواع عمليات إعادة التأمين

تقوم شركة التأمين بعمليات إعادة التأمين إما اختيارياً أو تنفيذياً بالاتفاق بينها وبين شركات التأمين الأخرى أو إجبارياً تنفيذاً لأحكام القانون، وهي كما يلي<sup>2</sup>:

**1- عمليات إعادة التأمين الاختيارية :** وتتم عملية إعادة التأمين في هذه الحالة اختيارياً بالاتصال بين شركة التأمين المتنازلة وبين شركة إعادة التأمين، فتقوم الشركة الأصلية بإرسال إشعار إعادة التأمين إلى شركة إعادة التأمين توضح فيه تفاصيل الخطر الذي ترغب إعادة التأمين عليه، وإذا وافقت شركة إعادة التأمين على قبول إعادة التأمين لديها

<sup>1</sup> عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية، الأردن، ص 215.

<sup>2</sup> أحمد أنور وأحمد بسيوني، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 149-150.



فإن شركة التأمين المتنازلة تقوم بإرسال مذكرة إلى شركة إعادة التأمين توضح فيها البيانات الخاصة بتفاصيل الخطر المؤمن ضده وقيمة القسط الأول وأقساط التجديد، وتقوم شركة إعادة التأمين بإرسال بطاقة تغطية الخطر إلى الشركة المتنازلة تحدد فيها نسبة الخطر الذي قبلت إعادة التأمين عليه.

**2- عمليات إعادة التأمين الاتفاقية:** قد تعقد شركة التأمين اتفاقية مع شركة أو أكثر من شركات إعادة التأمين، وتتعهد بمقتضاها بأن تتنازل عن نسبة من عمليات التأمين التي تدخل في نطاق الاتفاقية في مقابل تعهد شركة أو شركات إعادة التأمين بقبول إعادة التأمين عن تلك العمليات، إن شركة التأمين الأصلية تضمن مسبقاً أن كل عمليات التأمين التي ترتبط بها والتي تدخل في نطاق الاتفاقيات سوف تتم إعادة التأمين عليها. ومن ثم فإنها تستطيع إبرام وثيقة التأمين مع المؤمن له بمجرد تقديمه لطلب التأمين ودون حاجة للانتظار حتى يتم الاتفاق مع شركة إعادة التأمين على قبول إعادة التأمين عن الوثيقة.

**3- عمليات إعادة التأمين الإجبارية:** وتقوم شركات التأمين في هذه الحالة بعمليات إعادة التأمين تنفيذاً للأحكام القانونية.

### ثالثاً: الأسباب الموجبة لإعادة التأمين

في الأساس أن عملية إعادة التأمين هي لون من ألوان المشاركة في الخطر من جانب معيد التأمين لشركة التأمين المباشرة عندما يفوق الخطر القدرات المالية لشركات التأمين المباشرة حيث أن ذلك الأمر يعزز من قدرات هذه الشركات في قبول الأخطار مهما تفاقم حجم الخطر وتمكنها أيضاً من الاستمرار في تقديم الخدمات بقدرة عالية لذا لا يمكن خلق علاقة قانونية بين المؤمن له وهيئة إعادة التأمين، وإنما يبقى ارتباط هيئة إعادة التأمين مع المؤمن الأصلي ومن هنا تبرز العديد من الأسباب التي تستجوب عملية إعادة التأمين وهي<sup>1</sup>:

**1- مساعدة شركات التأمين في قبول الأخطار العالية حتى في حالة تجاوز طاقتها فكل شركة إمكانية معينة في قبول الأخطار، تحدد ظروف الشركة نفسها وقدرتها المالية إلا أنها بهذه الطريقة تستطيع توسيع علاقتها وقبول الأخطار التي تتجاوز هذه القدرات، إذ يمكن للمؤمن في حالة قبوله لخطر عال أن يقوم بتوزيعه على أكثر من معيد وفي أكثر من بلد وبالتالي توزيع الخطر على شركات التأمين في أنحاء مختلفة من العالم.**

**2- حماية شركات التأمين من خسائر كبيرة التي قد تتعرض لها في حالة حدوث حوادث تؤدي نتائجها إلى خسائر اقتصادية كبيرة، ففي مثل هذه الحالة فإن المسؤوليات تكون موزعة على عدة شركات ( شركات إعادة التأمين)، تقوم كل منهما بتحميل نسبة من هذه الخسارة تساوي النسبة التي قبلت إعادة تأمينها لذا فإن شركة التأمين ستكون في وضع آمن.**

**3- تحقق الأرباح حيث أنه في كثير من الأحيان تحقق عملية إعادة التأمين ربحاً للمؤمن لأن الفائدة التي يحصل عليها تكون أكبر من الأقساط التي يدفعها المعيد.**

<sup>1</sup> علي المشابقة وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دار الصفاء، عمان-الأردن، 2003، ص112-113.

## المبحث الثاني: شركات التأمين

تطورت فكرة نظام التأمين مع مرور الزمن حيث أصبحت من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة وعلى هذا الأساس أصبحت شركات التأمين التي تعتبر من ضمن المؤسسات المالية تلعب دورا هاما في دعم الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما تلعب دور الوسيط بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والمؤمن لهم وسنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

## المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

أولاً: تعريف شركات التأمين<sup>1</sup>:

- 1- يمكن تعريف شركات التأمين بأنها مؤسسة تجارية تهدف لتحقيق ربح تقوم بتجميع الأقساط من المؤمنون لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة وتدفع التعويضات لهم أو للمستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، بتغطية النفقات ومزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.
- 2- شركة التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج وذلك بتقديمها خدمة التأمين لمن يطلبها، كما تتلقى الأموال من المؤمن لهم، ومما يدعم بقاء هذه الشركات التأمينية أنها تخضع لإشراف الدولة ورقابتها بحكم النصوص التشريعية.

## ثانياً: خصائص شركات التأمين:

- هناك مجموعة من الخصائص التي تتفرد بها شركات التأمين نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها التأمينية عن دونها من العمليات الاقتصادية للشركات الأخرى وهي كالتالي<sup>2</sup>:
- 1- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في المشروعات الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية كالقروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية وذلك بتدخل المشرع في تحديد أدنى لرأس المال اللازم لممارسة النشاط التأميني.
  - 2- يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية، وأسعارها ثابتة لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق.
  - 3- لا يمكن لشركات التأمين تحديد مقدار ربحها أو خسارتها بدقة في نهاية السنة، وذلك لسببين:

- عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها؛
- مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء أجال تلك العقود.

- 4- أن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليه عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة، إلا بانتهاء أجالها وأبسط مثال على ذلك هو أن أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتوافق والفترة المالية للشركة، مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة، مما يؤدي معه القول بأن طبيعة نشاط شركات التأمين قد أعطت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية

<sup>1</sup> مختار محمود الهناسي، مرجع سابق، ص110.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص19-20.

الخاصة بالمستحقات والمقدمات وما يترتب عليها من مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

**5-** يتم مسك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدة بحيث يمكن تحديد نتائج أعمال كل فرع بطريقة مستقلة.

**6-** ترتب على دخول شركات التأمين في عمليات إعادة التأمين أن تدخلت التشريعات لإقرار خصم حسابات إعادة التأمين الصادر من إجمالي حسابات كل من الأقساط والتعويضات وذلك داخل حسابات للإيرادات والمصروفات الذي يتم إعداده دورياً بهدف تبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين على حدى وتعد عملية الخصم تلك مخالفة لما أقرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث وجوب إظهار الإيرادات بقيمتها الإجمالية دون أي اقتطاعات.

### المطلب الثاني: أنواع ووظائف شركات التأمين

#### أولاً: أنواع شركات التأمين

يمكننا تصنيف شركات التأمين إلى صنفين وهما كالاتي<sup>1</sup>:

#### 1- تصنيف شركات التأمين حسب الأنشطة:

إن شركات التأمين حسب الأنشطة تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

**1-1. شركات التأمين على الحياة:** يتمثل نشاطها في كل العمليات المتعلقة بالحياة أو الوفاة.

**1-2. شركات التأمين المتعلقة بالصحة:** تختص في إصدار وثائق تغطية تكاليف العلاج للمؤمنين لهم.

**1-3. الشركات الشاملة:** لا تختص هذه الشركات في أي نوع من التأمينات بل تصدر كافة وثائق التأمين.

#### 2- تصنيف شركات التأمين حسب الشكل القانوني: وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

**1-2. شركات التأمين المساهمة:** وهي أكثر الصور انتشاراً وأنسبها لعملية التأمين، حيث تكون الملكية في يد حملة الأسهم، وهي شركات تتميز بكبر رأس مالها، وفي هذا النوع للمساهمين السيطرة الكاملة على الإدارة، وطبيعة نشاطها يصلح لكل أنواع التأمينات.

**2-2. الجمعيات التعاونية للتأمين:** بالنسبة للجمعيات التعاونية للتأمين فهي تنشأ برأس مال غير محدد (على خلاف النوع السابق)، ولكل عضو الحق في المساهمة في أكثر من سهم، وبمجرد شراء السهم يصبح المشتري عضواً بالجمعية، وهي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الأعضاء من المساهمين وأيضا المؤمن لهم من غير حملة الأسهم، أما بالنسبة لمسؤولية الجمعية فهي محدودة.

**2-3. صناديق التأمين الخاصة (صناديق الإعانات):** تشبه لحد كبير شركات الاستثمار، ويكون هذا في إطار المهنة الواحدة، كثيراً ما تنشأ بين هؤلاء رابطة فيكون بينهم صندوق تأمين خاص، ويطلق عليه أحيانا صندوق الإعانات، بدون رأسمال بل بمساهمة الأعضاء، كل حسب قدرته، وكون الهدف الأساسي هو تغطية ما قد يتعرض له العضو من خسائر

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، "أسواق المال، بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين"، بيروت، 1986، ص 86.



مالية نتيجة وقع مخاطر معينة، أو مساعدة بعض الأعضاء في بعض المناسبات الاجتماعية أو الدينية.

### ثانياً: وظائف شركات التأمين

تتعدد العمليات التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة من الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمول منها، ونذكر من أهم الوظائف ما يلي<sup>1</sup>:

**1- وظيفة التسعير:** تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين المراد التأمين ضده، لذا فهذه الوظيفة تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر ويتناسب مع مبلغ التأمين والظروف المحيطة ويتناسب مع معدل الفائدة بشكل عكسي.

**2- وظيفة الاكتتاب:** هي عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين، والمكتتب هو الشخص الذي يقرر قبول أو رفض الطلبات، والهدف الأساسي من الوظيفة هو إظهار أرباح في دفاتر العمل التجاري، ويجتهد المكتتب دائماً لاختيار أنواع معينة من طالبي التأمين ورفض الأخرى، وذلك للحصول على محفظة مربحة من الأخطار القابلة للتأمين.

كما ان الاكتتاب يقوم على مجموعة من المبادئ:

- اختيار طالبي التأمين بموجب سياسة الاكتتاب المحددة من قبل الشركة؛
- الحفاظ على التوازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من التأمينات المختلفة في حال أن الشركة تمارس أكثر من نوع من أنواع التأمين؛
- تطبيق مبادئ العدل والأنصاف على جميع حملة وثائق التأمين.

**3- وظيفة الإنتاج:** يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي خدمة تأمينية، وهي المصدر الرسمي لتمويل الشركة ويطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين، فهذه الشركات التأمينية تقوم بمجموعة من النشاطات التسويقية من ضمنها تطوير فلسفة التسويق ووضع خطط الإنتاج، تطوير برامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات العملاء.

**4- وظيفة تسوية المطالبات:** وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ويوجد في شركات التأمين دائرة مختصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو (مسوي الخسائر).

**5- وظيفة إعادة التأمين:** هي من العمليات المهمة وهي تحويل جزء أو كل الأعمال التأمينية المبرمة أساساً عن طريق مؤمن معين إلى مؤمن آخر، أو بمعنى آخر هو نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى قادرة على تحمل الخطر، ويطلق على المؤمن الذي تعهد بالتأمين بصفة مبدئية اسم الشركة المسندة، ويطلق على المؤمن الذي قبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليه اسم معيد التأمين، ومبلغ التأمين التي يحتفظ به هذا الأخير يسمى بالمبلغ المتنازل عنه، ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى الاحتفاظ الصافي، ويمكن أن يقوم معيد التأمين بإعادة التأمين لدى مؤمن آخر.

<sup>1</sup> أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 157- 164.

**6- وظيفة الاستثمار:** كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوفر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها، وحسب مبدأ الملائمة في الاستثمار فإن شركات التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات فيما أن مدة هذه الوثائق غالباً ما تكون سنة فأقل وبالتالي فإن التزاماتها كذلك تكون قصيرة الأجل سنة فأقل، وحسب مبدأ الملائمة تقوم باستثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية قصيرة الأجل شديدة السيولة كالاستثمار في الأسهم وأذونات الخزينة وشهادات الإيداع وأي أدوات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة ويسر وسرعة دون خسارة مهمة.

### المطلب الثالث: إيرادات ونفقات شركات التأمين

#### أولاً: إيرادات شركات التأمين

تنقسم إيرادات شركات التأمين إلى نوعين أساسيين إيرادات الأقساط، إيرادات الاستثمارات، وإيرادات أخرى تقل عنهما أهمية<sup>1</sup>.

**1- إيرادات الأقساط:** تعتبر الأقساط المحصلة من المؤمن لهم المصدر الرئيسي لإيرادات شركات التأمين وتختلف طبيعة الأقساط حسب نوع وثائق التأمين ويمكن تقسيمها حسب طبيعتها إلى:

**1-1. مبالغ أقساط محصلة من وثائق التأمين على الحياة لا تعتبر إيرادات إلا عندما لا يحدث الخطر كما في وثائق التأمين ضد خطر الوفاة واستمرار المؤمن له على قيد الحياة لنهاية مدة الوثيقة، ولا يمكن معرفة الإيراد على وجه الدقة إلا في نهاية مدة الوثيقة والتي تستمر عادة لسنوات طويلة.**

**2-1. مبالغ أقساط الوثائق قصيرة الأجل كالتأمينات العامة، يتحقق الإيراد بانتهاء مدة الوثيقة وعدم حدوث الخطر كالحريق والحوادث وغيرها تختلف مدة الوثيقة عن سنة، ولكن السنة تعتبر أساساً مناسباً للقياس.**

**3-1. مبالغ أقساط وثائق قصيرة الأجل (تأمينات عامة أيضاً) ويختلف تاريخ بداية ونهاية السنة التأمينية عن تاريخ بداية ونهاية السنة المالية للشركة وهنا قد يمكن اعتبار المحقق من القسط كإيراد هو ما يمثل الجزء المنتهي من خلال السنة المالية لشركة التأمين، والجزء غير المحقق يمثل المتبقي من السنة التأمينية ويدخل ضمن إيرادات سنة أو سنوات تالية لشركة التأمين، ولكن هذا الإجراء يؤخذ عليه نظراً لاحتمال حدوث الخطر خلال السنة المالية التالية، ويتم دفع التعويض بالكامل خلال سنة مالية لم تحصل على كامل قيمة القسط، في حين أن السنة السابقة حصلت على إيرادات لم تحصل مقابلها نصيباً من قيمة التعويض. وكل ما تم ذكره يتوافق مع الأقساط المباشرة أي أقساط وثائق التأمين التي يتم إجراؤها بمعرفة الشركة بالاتصال المباشر بالعملاء أو أقساط إعادة التأمين الواردة من شركات أخرى.**

<sup>1</sup> نضال فارس العبيد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، عمان، 1999، ص 27-29.

**2- إيرادات الاستثمار:** تحصل شركة التأمين على إيرادات استثمار أموالها في الأنواع المحددة بموجب القانون ونظرا لأهمية هذه الإيرادات تم تخصيص حساب صافي الدخل من الاستثمارات لإظهار النتيجة الصافية (الإيرادات والمصروفات) وتتبع في قياس الإيرادات ومصروفات الاستثمار أساس الاستحقاق.

**3- إيرادات أخرى:** أهم الإيرادات الأخرى الناتجة عن العمليات التأمينية مثل رسوم إصدار وتعديل الوثائق مقابل ما تتحمله شركة التأمين من مصروفات وجهد نتيجة إعداد الوثائق عند إصدارها وتعديلها وتعتبر من الإيرادات التي تخص سنة الإصدار أو التعديل، وإن كانت المعالجة السليمة لها تقتضي توزيعها على سنوات الوثيقة دون أن تخص بها سنة الإصدار أو التعديل.

### ثانيا: نفقات شركات التأمين

شركات التأمين كغيرها من الشركات لها نفقات تتمثل في<sup>1</sup>:

**1- التعويضات:** تعتبر التعويضات من أهم النفقات في شركات التأمين و تشمل كافة المبالغ التي تلزم بدفعها عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وتختلف طبيعة التعويضات تبعا لاختلاف نوع التأمين:

**1-1. تعويضات تأمينات الحياة والوفاة:** تعتبر استرداداً للأقساط المدفوعة مضافاً إليها جزء من فوائد استثمار مبالغ الأقساط كما تقررها الشركة، كما أن احتساب مبلغة رياضية يتم على هذا الأساس.

**2-1. تعويضات التأمينات العامة:** لا تستحق تعويضات التأمينات العامة إلا عند حدوث الخطر ويتحدد التعويض بناء على الضرر الفعلي بحد أعلى من القيمة المؤمن بها، وهي كذلك تعتبر استرداداً لأقساط التأمين وما يزيد عن القسط من التعويضات يعتبر خسارة تتحملها شركة التأمين.

**3-1. الاستردادات:** وتمثل القيم الحالية لوثائق التأمين التي يتم تصنيفها قبل تاريخ استحقاقها لعدم رغبة المؤمن لهم في استمرار التأمين، وتتوقف قيمة الاستردادات على مدة الوثيقة ونوعها وفترة سداد الأقساط.

**4-1. توزيع الأرباح:** تقوم شركة التأمين باحتساب أرباح لبعض وثائق التأمين وتظهر المنح والتوزيعات في جانب المصروفات ضمن التعويضات في حين يرى البعض ضرورة ظهورها في حساب توزيع الأرباح.

**2- العمولات:** تمثل مبالغ تتحملها شركة التأمين للحصول على الوثائق، وتشمل أجور المنتجين وعمولات الوكلاء والمزايا المقررة لهم، كما تشمل مصروفات وأعباء الكشف الطبي على المؤمن لهم ويتضح من طبيعة العمولات والمصروفات أن الشركة تتحملها عن إصدار الوثائق ولكنها تخص مدة الوثيقة، ومع ذلك يتم تحميل حسابات النتيجة بالعمولات في سنة الإصدار فقط في حين أنه ينبغي توزيعها على مدة الوثيقة لإجراء مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات.

<sup>1</sup> نضال فارس العبيد، مرجع سابق، ص 29-33.

**3- المصروفات العمومية والإدارية:** وتشمل كل المصروفات الإدارية والعمومية التي تخص فروع التأمين أو شركة التأمين ككل وتواجه المحاسب في شركات التأمين مشكلات القياس الخاصة بتحديد نصيب كل فرع من فروع التأمين، بالإضافة إلى تحديد الأساس المناسب لتوزيع المصروفات المشتركة.

### المبحث الثالث: هيكل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

من خلال النظام المحاسبي لشركات التأمين يمكن المتابعة اليومية للأنشطة التي تمارسها شركات التأمين أو إعادة التأمين، ومنه نستطيع تلخيص النتائج في تقارير محاسبية وذلك من خلال استعمال وسائل خاصة.

### المطلب الأول: وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبر عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني إصدار الوثائق، العمولات، إعادة التأمين، المخصصات، الاستثمارات، التعويضات والاستردادات... إلخ<sup>1</sup>.

وتعتبر هذه الممارسات والعمليات نموذجاً للأحداث والأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية والتي يجب إثباتها في السجلات المحاسبية.

هذا بالإضافة إلى أنه بعد تسجيل العمليات الاقتصادية عند حدوثها، ويتم تبويبها في مجموعات متجانسة، فالتبويب يؤدي إلى تخفيض العدد الكبير من التفصيلات في شكل ملائم يمكن الاستفادة منه ثم يتم تلخيص المعلومات المبوبة في تقارير محاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المختلفة.

وتعتبر الخطوات الثلاثة السابقة التسجيل، التبويب والتلخيص هي أساليب التي يوفرها النظام المحاسبي المالي في الشركة من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهمة ويجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب ولكن الأمر يقتضي وفقاً للمعيار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين رقم 157 سنة 1999، تقديم إيضاحات للقوائم المالية تتناول أموراً تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية.

وأوضح المعيار أيضاً أن مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء الشركة ومركزها المالي، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى معلومات تساعد على تفهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التي تزاولها الشركة بصورة أفضل، وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية، وبالتالي فإن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم عن السيولة والأصول المخصصة وغير المخصصة وقدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية وكذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بالميزانية، وعلى ذلك تتبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة.

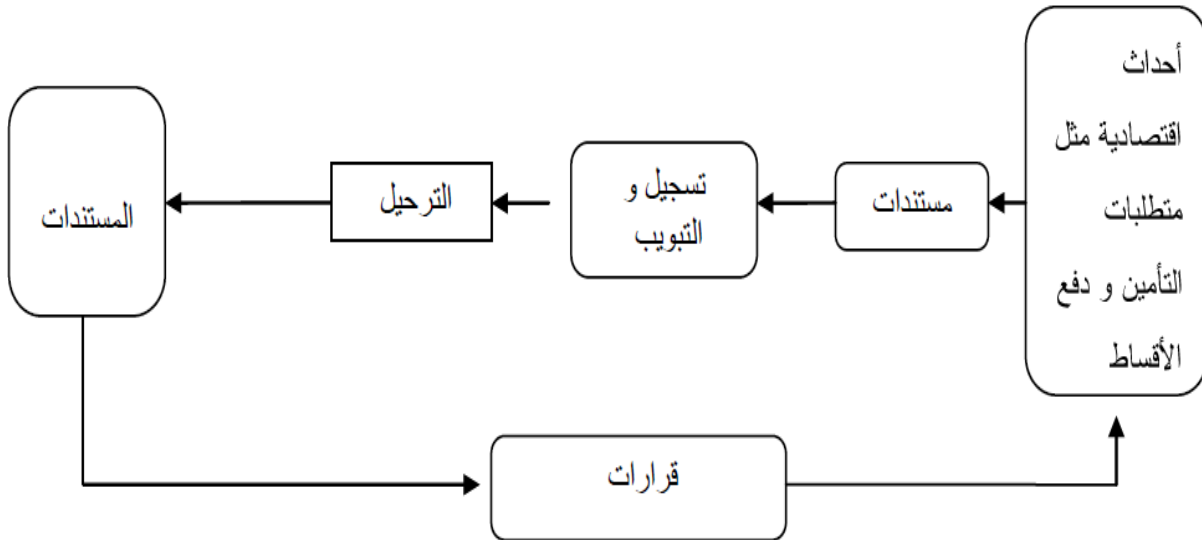
ويتم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية في شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك على ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته

<sup>1</sup> ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 75-77.

وللائحته التنفيذية وكذا على ضوء الأسس والقواعد التي تصدرها الدولة للرقابة على التأمين.

وعموما فإن أي نظام محاسبي لا بد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصر الأصول، وكذلك لكل عنصر من عناصر الالتزامات و حقوق المساهمين، ويطلق على هذا السجل مصطلح حساب الأستاذ وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ، وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم شركات التأمين الحاسب الآلي للمساعدة في إمساك السجلات المحاسبية ولكن من الضروري التعرض للنظام المحاسبي اليدوي من أجل فهم وإدراك المفاهيم المحاسبية التي تطبق في شركات التأمين وبالطبع فإن المعرفة المكتسبة من دراسة الدفاتر المحاسبية اليدوية تمكن من دراسة النظم المحاسبية الالكترونية ونعرض فيما يلي وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين:

### الشكل رقم (2-1): وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين



المصدر: حسام عبد الله أبوخضرة، حسن سمير عتيش، نظم المعلومات المحاسبية، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص18.

### المطلب الثاني: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

تتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات المؤسسة، والمجموعة الدفترية التي تتكون بصفة عامة من مجموعة دفاتر القيد الأول ومجموعة الدفاتر التحليلية والمجموعة المستندية التي تمثل مدخلات النظام المحاسبي للمعلومات، ومجموعة تعليمات الرقابة المالية التي تتضمن مجموعة الإجراءات والقواعد التي يجب إتباعها فيما يتعلق بالنواحي المالية وحفظ أصول المؤسسة وممتلكاتها ورفع الكفاءة التشغيلية<sup>1</sup>.

حيث لا يختلف الحال في مؤسسات التأمين عن غيرها في المؤسسات التجارية والصناعية والمالية الآخرين، إلا أن طبيعة نشاطها واتساع وتعدد حجم معاملاتها يتطلب ضرورة إتباع طريقة أو لهجة محاسبية تتصف بالتحليل والتفصيل حتى تساعد على القيام بتسجيل وتحليل

<sup>1</sup> محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2007، ص 32.

وعرض هذه المعاملات، ومن أكثر الطرق المحاسبية التحليلية مناسبة للتطبيق في مؤسسات التأمين، الطريقتين الإنجليزية والفرنسية، حيث توفر كل منها مجموعة من سجلات التحليل (دفاتر الأستاذ المساعدة) بالإضافة إلى الحسابات العامة والإجمالية التي تخدم أهداف الرقابة الداخلية والضبط الحسابي، بما يساعد مؤسسات التأمين على تحقيق أهداف النظام المحاسبي.

ويمكن تناول تفاصيل الإطار العام للنظام المحاسبي في مؤسسات التأمين مع تبيان أهم البيانات التي يتناولها كل سجل أو دفتر من الدفاتر والسجلات وذلك بشيء من الإيجاز الواضح فيما يلي:

### أولاً: الدفاتر أو السجلات التي تحتفظ بها أقسام التأمين:

يقوم كل قسم من أقسام التأمين بمباشرة المهام الخاصة بإصدار وثائق التأمين الجديدة، وتجديد وثائق التأمين السابق إصدارها قبل انتهاء مدة التأمين، وتعديل شروط الوثائق أو إلغائها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى سداد التعويضات عند تحقق الخطر المؤمن منه. ولإثبات العمليات السابق ذكرها فإن كل قسم من أقسام التأمين يحتفظ بمجموعة من الدفاتر أو السجلات وهي على الوجه التالي<sup>1</sup>:

**1- سجل الإصدار:** يحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل يقيد به وثائق التأمين الصادرة، وقد يطلق عليه "سجل الوثائق" ومصدر القيد في هذا السجل هو وثائق التأمين التي يتم تحريرها وإصدارها، إما في المركز الرئيسي للمؤسسة أو في أحد فروعها، وبالتالي يوجد سجل إصدار لقسم تأمين الحياة، وسجل لتكوين الأموال، وسجل للحريق، وسجل للنقل، وسجل للحوادث... إلخ. وينبغي مراعاة أن ما يقيد بهذا السجل هو العمليات الجديدة المباشرة التي تعقدتها شركة التأمين، أما عمليات إعادة التأمين الواردة فتقيد في سجلات أخرى، كذلك فإن قيمة قسط التأمين التي يتم إثباتها في هذا السجل إنما هي قيمة القسط الصافي المستحق للمؤسسة عن عمليات التأمين مضافاً إليها قيمة رسوم القيد، ورسوم الإشراف وهي تحصل لحساب مصلحة التأمين، حيث يعتبر هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعدة يتم إثبات مجاميعه في نهاية كل مدة دورية (أسبوعياً أو شهرياً) في دفتر اليومية العامة للمؤسسة، والتي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة في شكل قيود إجمالية ويحتوي هذا السجل سواء كان على شكل مجلد، أو على شكل أوراق على مجموعة من البيانات.

**2- سجل التجديدات:** المعمول به في مؤسسات التأمين تجديد عقود التأمين السابق إصدارها قبل انتهاء مدة التأمين بأسبوعين تقريباً، ويتم هذا التجديد بشكل بطاقات بحيث تسمح بالترتيب الزمني لتواريخ تجديد الوثائق.

ويلاحظ أنه يتم الاحتفاظ بهذا السجل في كل قسم من أقسام التأمين، ويعد السجل بمثابة دفتر يومية مساعدة، يقيد به الأقساط المستحقة عن تجديد وتفصيلها، وفي نهاية كل فترة دورية (أسبوعياً أو شهرياً) يجرى بمجموع هذه اليومية المساعدة قيد إجمالي في دفتر اليومية العامة الموجودة بقسم الحسابات العامة.

<sup>1</sup> محمود محمود الساجي، مرجع سابق، ص 32-42.



ويتضمن هذا السجل العديد من البيانات الأساسية والتي من أهمها: رقم الوثيقة وتاريخ التجديد واسم المنتج أو الفرع والعمولة على أقساط التجديد.

**3- سجل التعديلات والإلغاءات:** تعتبر وثيقة التأمين قابلة للتعديل أو الإلغاء الكامل في أي وقت، ويكون التعديل إما في مبلغ التأمين بالزيادة أو بالنقصان، كما قد يكون التعديل في الأخطاء التي يغطيها التأمين، وأيضاً قد يشمل التعديل مدة التأمين، وتؤثر التعديلات أو الإلغاءات على قيمة الأقساط المستحقة عن هذه الوثائق إما بالزيادة أو بالنقصان فضلاً عن تأثير هذه العمليات على مبلغ العمولة المستحقة للوكلاء (المنتجين)، ويشبه هذا السجل من حيث تصميمه سجل الإصدار، كما أنه يعد أيضاً بمثابة دفتر يومية مساعدة تثبت فيه العمليات تفصيلاً، وفي نهاية كل فترة معينة (أسبوعياً أو شهرياً) يجري قيد إجمالي بمجموع هذه اليومية بدفتر اليومية العامة الموجودة بقسم الحسابات العامة.

**4- سجل التعويضات:** يتولى كل قسم من أقسام التأمين الاحتفاظ بسجل للتعويضات تثبت به التعويضات المستحقة الدفع للمؤمن لهم أو للمستفيدين سواء كانت التعويضات بمناسبة الوفاء أو بسبب انتهاء مدة الوثيقة أو بسبب الاسترداد أو في صورة دفعات دورية ومعاشات لفوز الوثيقة في السحب السنوي الذي تجريه المؤسسة، أو للإعفاء من سداد الأقساط أو بسبب سداد المنح وتوزيعات الأرباح النقدية، أو تحمل المؤسسة لمنح في صورة تخفيض للأقساط.

وفي حالة تحقق الخطر المؤمن منه يرسل المستأمن نموذج خاص معد لإخطار مؤسسة التأمين ويوجه إلى قسم التأمين المختص، ويقوم القسم بإثبات هذا النموذج في سجل تعويضات تحت التسوية، ويقيد بهذا السجل التعويضات التي تم التبليغ عنها ولكن لم تتم تسويتها بعد، وفي نهاية الفترة المالية تقوم المؤسسة بعمل مخصص للتعويضات تحت السداد.

وعند البت في طلب التعويضات يقوم القسم المختص بإثبات التعويضات المدفوعة في سجل التعويضات المدفوعة وهو يشبه السجلات السابقة بالإضافة إلى تبيان تحليل توزيعاً لقيمة التعويض المدفوع بين المؤسسة ومؤسسات إعادة التأمين بأنواعها المختلفة، ويعتبر سجل التعويضات بمثابة دفتر يومية مساعدة للتعويضات المستحقة تقيد به البيانات بالتفصيل أول بأول، وفي نهاية كل فترة دورية (أسبوعية أو شهرية) يقيد هذا السجل في قيد إجمالي بدفتر اليومية العامة بقسم الحسابات العامة.

**5- سجل العمولات:** تتعدد أنواع العمولات، فهناك عمولات تدفعها شركة التأمين للغير، وعمولات أخرى تحصل عليها من الغير، فمن حيث العمولات التي تدفعها الشركة للغير، فمنها عمولة الإنتاج التي تدفعها للمنتجين والوكلاء، وعمولة الإنتاج التي تدفعها لشركات التأمين وإعادة التأمين لديها عن جزء من عملياتها، ومنها كذلك عمولة الأرباح التي تدفعها الشركة لشركة تأمين أخرى أعادت التأمين لديها عن جزء من عملياتها، أما من حيث العمولات التي تحصل عليها من شركات التأمين الأخرى فهي في مقابل نصيبها من أرباح إعادة التأمين.

وفيما يتعلق بالعمولات المباشرة (عمولات الإنتاج التي تدفعها الشركة للمنتجين والوكلاء) فإنه يتم إعداد مذكرة داخلية بالعمولة المستحقة للمنتج، أو الوكيل مضافاً إليها المصروفات التي تحملها وتسمى مصروفات إنتاج، ولا تكون هذه العمولة المستحقة واجبة الصرف



للوكيل إلا بعد تحصيل الأقساط المقابلة لها بالفعل, لذلك ينبغي أن يكون سجل العمليات هذا خاصاً بالعمليات المستحقة فقط وقد يطلق على هذا السجل اسم سجل الوسيط.

ويحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل العمليات المستحقة ويعتبر هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعدة تسجل فيه العمليات المستحقة أول بأول وبالتفصيل، ثم يجري قيد إجمالي في نهاية كل فترة دورية لهذا السجل في دفتر اليومية الموجودة بقسم الحسابات العامة.

**6- سجل إعادة التأمين الوارد:** كما يحتفظ كل قسم من أقسام التأمين سجل للإصدار، وسجل للتجديدات، فإنه يحتفظ كذلك بسجل أو مجموعة من السجلات لإثبات عمليات إعادة التأمين الواردة التي يتم قبولها فقط، ويدرج في هذا السجل بيانات تفصيلية عن كل وثيقة من وثائق التأمين هذه على نفس النمط المتبع في سجل التجديدات.

ويعتبر سجل إعادة التأمين الوارد بمثابة دفتر يومية مساعدة تثبت فيه العمليات أول بأول وبالتفصيل، وفي نهاية كل فترة دورية يجري قيد إجمالي بالمجموع في دفتر اليومية العامة الموجودة بقسم الحسابات العامة.

**7- سجل الإقراض:** من حق المستأمن خاصة في فرعي تأمين الحياة وتكوين الأموال أن يحصل على قرض من شركة التأمين بضمان وثيقة التأمين الخاصة به طالما كانت القيمة الحالية للوثيقة تغطي قيمة القرض وفوائده خلال مدة القرض مع عدم وجود أقساط متأخرة لديه، ويعد ذلك من قبيل أوجه استثمار الأموال في شركة تأمين الحياة.

ويحتفظ قسم التأمين بسجل لإثبات القروض التي تمنح للمستأمن ويدرج به بيانات تفصيلية مع واقع الوثيقة بالإضافة إلى قيمة القرض والاستقطاعات المختلفة والصافي المنصرف للمستأمن، ويتم الإثبات في هذا السجل أول بأول وبالتفصيل، شأنه في ذلك شأن باقي دفاتر اليومية العامة الموجودة بقسم الحسابات العامة.

**8- سجل الاتفاقيات:** يشمل العمليات الاتفاقية والاختيارية، وتقيد به جميع الاتفاقيات التي تبرمها الشركة مع بيان أسماء وعناوين الهيئات التي تبرمها معها وتاريخ إبرام كل اتفاقية وتاريخ انتهائها والتغيرات التي تطرأ عليها وأي بيانات أخرى ترى الشركة أنها ذات أهمية بالنسبة للاتفاقية.

**9- سجل الأموال المخصصة:** يؤثر على هذا السجل من الهيئة، وتوضح فيه الأموال الموظفة التي يشمل عليها المال الواجب تخصيصه في الدولة، والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال، ويجب أن تقيد الأموال الخاصة بعمليات تأمينات الحياة وتكوين الأموال وعمليات التأمين الأخرى كل على حدة.

### ثانياً: الدفاتر أو السجلات التي يحتفظ بها قسم الخزينة

نظراً لتكرار بعض أوجه التحصيل والصرف في شركات التأمين وضرورة إثباتها أول بأول، فإن الأمر يتطلب أن يحتفظ قسم الخزينة بمجموعة من الدفاتر أو السجلات التي تعتبر يوميات مساعدة تثبت بها بنود الإيرادات والمصروفات أول بأول وبالتفصيل، وتتمثل أهم مصادر الإيرادات في الأقساط المحصلة وإيرادات الاستثمارات المختلفة بينما تعتبر التعويضات والعمليات من أهم بنود النفقات في شركات التأمين، ويمكن عرض أهم الدفاتر أو السجلات التي يحتفظ بها قسم الخزينة في شركة التأمين على الوجه التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> محمود محمود الساجي، مرجع سابق، ص 42-43.

**1- دفتر يومية صندوق الأقساط المحصلة:** يقوم كل قسم من أقسام التأمين بإصدار الوثائق والإيصالات وإرسالها معا إلى قسم الخزينة لتحصيلها، ومن هنا يجب على قسم الخزينة أن يحتفظ بدفتر أو سجل للأقساط المحصلة لكل قسم من أقسام التأمين، ولتحقيق أهداف الرقابة الداخلية والضبط الحسابي يجب أن يساوي في نهاية كل فترة دورية (شهر مثلا) مجموع الأقساط المحصلة والأقساط التي لم تحصل بعد مع مجموع الأقساط المستحقة الواردة بسجل الإصدار.

يعتبر هذا الدفتر بمثابة يومية مساعدة بحيث تؤخذ مجاميع دفاتر صناديق الأقساط المحصلة الخاصة بجميع أقساط التأمين ويجري بها قيود إجمالية في دفتر يومية الصندوق العام (وذلك بصفة دورية).

**2- دفتر يومية أو سجل العمليات المسددة:** يحتفظ قسم الخزينة بسجل لكل قسم من أقسام التأمين يدون فيه ما يصرف فعلا للوكلاء والمنتجين من عمولات ومصروفات عن الوثائق التي أبرمها مع العملاء، ويتضمن هذا الدفتر بعض البيانات مثل رقم وثيقة التأمين واسم العميل وصافي القسط والعمولة المستحقة والتحليل التوزيعي لمقدار العمولة... إلخ.

ويعتبر هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعدة يسجل به العمليات أول بأول وبالتفصيل، وفي نهاية كل فترة دورية يسجل قيد إجمالي بمجموع هذا السجل في دفتر يومية الصندوق العام (جانب المدفوعات) الموجود بقسم الحسابات العامة.

**3- دفتر اليومية أو سجل التعويضات المسددة:** يحتفظ قسم الخزينة بسجل لكل قسم من أقسام التأمين يقيد فيه التعويضات التي صرفت فعلا (أي التعويضات المسددة)، ويوضح في هذا السجل مبلغ التعويض وتاريخ سداؤه ورقم وثيقة التأمين واسم المؤمن له وموضوع التأمين والقيمة المقدرة للتعويضات وقيمة التعويضات المدفوعة.

ويعتبر هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعدة، وفي نهاية كل فترة دورية يسجل قيد إجمالي بمجموع هذا السجل بدفتر يومية الصندوق العام الموجود بقسم الحسابات العامة.

### ثالثا: الدفاتر أو السجلات التي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة

يمثل قسم الحسابات العامة جهاز إنتاج البيانات المركزي في شركات التأمين، وبه تجري القيود الإجمالية بمجاميع اليومية المساعدة السابق ذكرها، ويمكن عرض أهم الدفاتر أو السجلات التي يحتفظ بها قسم الحسابات العامة بإيجاز مع الوضوح وذلك على النحو التالي<sup>1</sup>:

**1- دفتر يومية الصندوق العام:** يطلق على هذا الدفتر اسم سجل المقبوضات والمدفوعات، ويسجل به مجاميع دفاتر الصندوق الفرعية الموجودة بقسم الخزينة، وعلاوة على ذلك يسجل به أيضا التحصيلات والمدفوعات الأخرى على اختلاف أنواعها، وذلك بصورة تحليلية توضح بنود الصرف والتحصيل المختلفة.

وهو يتكون من جانبين جانب للمقبوضات وجانب للمدفوعات، يتضمن جانب المقبوضات خانة للبنك وخانة للصندوق وخانة للتاريخ وخانة لرقم مستند التحصيل وخانة لرقم صفحة الأستاذ وخانة لفوائد القروض وهكذا، ويسجل بمجموع المقبوضات خلال كل شهر قيد إجمالي في دفتر اليومية العامة.

<sup>1</sup> محمود محمود الساجي، مرجع سابق، ص 44-47.

كما أن جانب المدفوعات يتضمن أيضا خانات تفصيلية توضح أوجه الصرف المختلفة ومن أهمها خانة للبنك وخانة للصندوق وخانة لتاريخ الصرف وخانة لرقم مستند الصرف وخانة لرقم صفحة الأستاذ وخانة للاستثمارات وهكذا، ويسجل في نهاية كل شهر قيد إجمالي بمجموع المدفوعات دفتر اليومية العامة.

**2- دفتر (سجل) اليومية العامة:** يقيد في هذا الدفتر القيود الإجمالية بمجاميع اليومية المساعدة وعلى فترات دورية، وذلك من واقع المذكرات التي ترد إلى قسم الحسابات العامة من أقسام التأمين المختلفة، كذلك يسجل به العمليات غير المتكررة والتي لا يتم تسجيلها في اليوميات المساعدة.

**3- دفتر الأستاذ العام:** يعتبر هذا الدفتر سجلا للحسابات الإجمالية (حسابات المراقبة) التي توضح علاقة شركة التأمين مع جميع الأطراف التي تتعامل معها، ومن واقع هذا الدفتر يتم إعداد الحسابات الختامية وميزانية كل قسم من أقسام التأمين.

**4- دفاتر (سجلات) اليومية المساعدة:** يحتفظ قسم الحسابات العامة بمجموعة من اليوميات المساعدة لإثبات العمليات الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن حصرها في عمليات الفروع والتوكيلات)، والعمليات الواردة من شركات التأمين والعمليات الصادرة إليها، والعمليات المتعلقة بالاستثمارات في مجالاته المتعددة.

**5- دفاتر (سجلات) الأستاذ المساعدة:** وهذه الدفاتر تعد حسابات تفصيلية لعمليات شركة التأمين مع جميع الأطراف، وتوضح هذه الدفاتر المعلومات الضرورية لكل الأغراض والاستخدامات الطبيعية، ومن أهم هذه الدفاتر ما يلي:

- دفتر الأستاذ المساعد للوكلاء والمنتجين؛
- دفتر الأستاذ المساعد لشركات إعادة التأمين؛
- دفتر الأستاذ المساعد للقروض بضمان وثائق التأمين؛
- دفتر الأستاذ المساعد للفروع والتوكيلات؛
- دفتر الأستاذ المساعد للمدينين؛
- دفتر الأستاذ المساعد للدائنين؛
- دفتر الأستاذ المساعد للعقارات؛
- دفتر الأستاذ المساعد للبنوك؛
- دفتر الأستاذ المساعد للمصروفات الإدارية.

### المطلب الثالث: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات

كل شركات التأمين وإعادة التأمين ملزمة باحترام مدونة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي إلا أنه يمكنها إضافة حسابات فرعية تتناسب وعملياتها المحاسبية. سنقوم بعرض مختصر لقائمة المخطط المحاسبي للتأمينات وفق النظام المحاسبي المالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>Ministère de finances، CNC، Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances، Alger 2011 p 3.

**1- المجموعة الأولى:** حسابات رؤوس الأموال وتضم الحسابات التالية: (10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19). لم تتغير نفسها في المخطط المحاسبي العام ماعدا الحسابين 14 و 19.

#### **1-1. الحساب 14** مؤونات تقنية ويتفرع إلى:

- حساب 140 مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)؛
- حساب 141 مؤونات مكمل إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)؛
- حساب 142 مؤونات الأخطار والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطار).

#### **2-1. الحساب 19** ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية، ويتفرع إلى:

- ح/ 190 كيانات ذات صلة؛
- ح/ 191 كيانات مساهمة؛
- ح/ 192 كيانات أخرى.

#### **2- المجموعة الثانية:** حساب الأصول الثابتة و هي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

#### **3- المجموعة الثالثة:** حسابات المؤونات التقنية للتأمين.

#### **1-3. حساب 30** مؤونات تقنية على العمليات المباشرة " تأمينات الأضرار " ويتفرع إلى:

- ح/ 300 مؤونات الأقساط؛
- ح/ 306 مؤونات الحوادث.

#### **2-3. حساب 31** مؤونات تقنية على العمليات المقبولة " تأمينات الأضرار " ويتفرع إلى:

- ح/ 310 مؤونات الأقساط؛
- ح/ 316 مؤونات الحوادث.

#### **3-3. حساب 32** مؤونات تقنية على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص " ويتفرع إلى:

- ح/ 320 مؤونات الأقساط؛
- ح/ 326 مؤونات الحوادث.

#### **4-3. حساب 33** مؤونات تقنية على العمليات المقبولة " تأمينات الأشخاص " ويتفرع إلى:

- ح/ 330 مؤونات الأقساط؛
- ح/ 336 مؤونات الحوادث.

#### **5-3. حساب 38** حصة التأمين المشترك المتنازل عنها من المؤونات التقنية ويتفرع إلى:

- ح/ 380 على العمليات المباشرة " تأمينات الأضرار "؛
- ح/ 382 على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص ".

#### **6-3. حساب 39** حصة إعادة التأمين المتنازل عنها من المؤونات التقنية ويتفرع إلى:

- ح/ 390 على العمليات المباشرة " تأمينات الأضرار "؛

- ح / 391 على عمليات إعادة التنازل " تأمينات الأضرار"؛
- ح / 392 على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص"؛
- ح / 393 على عمليات إعادة التنازل " تأمينات الأشخاص".

#### 4- المجموعة الرابعة: حسابات الغير

##### 1-4. حساب 40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين والتأمين المشترك، ويتفرع إلى:

- ح / 401 الحسابات الجارية للمتتازلين عن التأمين وإعادة التنازل؛
- ح / 402 الحسابات الجارية لمعيدي التأمين؛
- ح / 403 الحسابات الجارية لسماسرة إعادة التأمين؛
- ح / 404 الحسابات الجارية للتأمين المشترك.

##### 2-4. حساب 41 الديون الناشئة عن عمليات التأمين المباشرة، ويتفرع إلى:

- ح / 411 العملاء المؤمنين؛
- ح / 412 وسطاء التأمين؛
- ح / 413 المؤمنين- وأوراق التحصيل؛
- ح / 416 مؤمنين مشكوك فيهم؛
- ح / 417 وسطاء مشكوك فيهم؛
- ح / 418 مؤمنين- أقساط التأمين المكتسبة قيد الصدور؛
- ح / 419 المؤمنين الدائنين- تسبيقات مقبوضة، تخفيضات مطلوب منحها.

##### 3-4. الحسابات (42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49)، هي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

##### 5- المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

#### 6- المجموعة السادسة: حسابات الأعباء.

##### 1-6. حساب 60 فوائد على الكوارث والنكبات، ويتفرع إلى:

- ح / 600 أديات وتعويضات على العمليات المباشرة " تأمينات الأضرار"؛
- ح / 601 أديات على القبول " تأمينات الأضرار"؛
- ح / 602 أديات ومصاريف على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص"؛
- ح / 603 أديات على قبول إعادة التأمين " تأمينات الأشخاص"؛
- ح / 608 حصص التأمين المشترك المتنازل عنها في الفوائد؛
- ح / 609 حصص إعادة التأمين المتنازل عنها في الفوائد؛

##### 2-6. حسابات (61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69)، هي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

#### 7- المجموعة السابعة: حسابات المنتجات.

##### 1-7. حساب 70 أقساط ويتفرع إلى:

- ح / 700 أقساط صادرة على العمليات المباشرة " تأمينات الأضرار"؛

- ح / 701 أقساط مقبولة " تأمينات الأضرار؛
- ح / 702 أقساط صادرة على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص؛
- ح / 703 اقساط مقبولة " تأمينات الاشخاص؛
- ح / 708 حصص التأمين المشترك المتنازل عنها من الأقساط؛
- ح / 709 حصص إعادة التأمين المتنازل عنها من الأقساط.

#### 2-7. حساب 71 أقساط مؤجلة ويتفرع إلى:

- ح / 710 أقساط مؤجلة من السنوات السابقة؛
- ح / 715 أقساط للتأجيل.

#### 3-7. 72 عمولة إعادة التأمين ويتفرع إلى:

- ح / 721 عمولات مقبوضة عن إعادة التأمين؛
- ح / 729 عمولات مدفوعة عن إعادة التأمين.

#### 4-7. الحسابات ( 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79)، هي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

## المبحث الرابع: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وذلك من خلال وضع معيار خاص بها، دون إغفال المعايير الأخرى التي تمكن رفع الأداء والعمل المحاسبي بهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة إلى المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

## المطلب الأول: الارتباط بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

من خلال الجدول التالي نوضح الارتباط بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية:

## الجدول رقم(2-1): الارتباط بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

| النظام المحاسبي المالي                                                                                                                                                                                                   | المعايير المحاسبية الدولية                                                                                                                                             |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولا سيما:                                                   | تم وضع الإطار التصوري (الإطار المفاهيمي أو النظري) من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية سابقا حيث صادق عليه وتبناه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في سنة 2001. |
| - محاسبة التعهد                                                                                                                                                                                                          | خصص هذا الإطار لوضع المصطلحات، القواعد، المبادئ الأساسية والقوائم المالية، أهدافها ومستعملاتها، تحضيرها وإظهارها حسب المعايير IFRS.                                    |
| - استمرارية الاستغلال                                                                                                                                                                                                    | يتناول هذا الإطار:                                                                                                                                                     |
| - قابلية الفهم                                                                                                                                                                                                           | 1- هدف القوائم المالية؛                                                                                                                                                |
| - الدلالة                                                                                                                                                                                                                | 2- الفرضيات التي تقوم عليها إعداد القوائم المالية؛                                                                                                                     |
| - المصداقية                                                                                                                                                                                                              | 3- الخصائص النوعية للمعلومات المالية في تلك القوائم؛                                                                                                                   |
| - قابلية المقارنة                                                                                                                                                                                                        | 4- التعريف، الاعتراف و قياس العناصر التي تبنى منها القوائم المالية؛                                                                                                    |
| - التكلفة التاريخية                                                                                                                                                                                                      | 5- مفاهيم رأس المال و الحفاظ عليه؛                                                                                                                                     |
| - أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.                                                                                                                                                                           | كما تضمن أساسا الفرضيتين الأساسيتين:                                                                                                                                   |
| يمثل الإطار التصوري للمحاسبة المالية الدليل المعتمد لإعداد المعايير المحاسبية، و تأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الأحداث وغيرها من المعاملات الاقتصادية غير معالجة بموجب تأويل أول معيار محاسبي. | 1- محاسبة الالتزام؛                                                                                                                                                    |
| يعرف الإطار التصوري:                                                                                                                                                                                                     | 2- استمرارية النشاط.                                                                                                                                                   |
| 1- مجال تطبيق المحاسبة المالية؛                                                                                                                                                                                          | الخصائص النوعية للقوائم المالية:                                                                                                                                       |
| 2- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية؛                                                                                                                                                                                        | كما حدد الإطار المفاهيمي المميزات النوعية                                                                                                                              |



|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                                                             |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>للقوائم المالية:</p> <p>1- سهولة فهم المعلومة؛</p> <p>2- معلومة ذات فائدة (الملائمة)؛</p> <p>3- معلومة ذات مصداقية (موثوقة):</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الصورة الصادقة؛</li> <li>• تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛</li> <li>• الحياد؛</li> <li>• الحذر؛</li> <li>• الشمولية؛</li> </ul> <p>4- قابلية المقارنة.</p> | <p>3- المحاسبة عن الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.</p> <p>كما حدد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:</p> <p>1- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات؛</p> <p>2- محتوى الكشوف المالية و كيفية عرضها.</p> |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

**المصدر:** علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص431.

نستنتج من خلال عرضنا لارتباط الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مع إطار المعايير الدولية للمحاسبة بأن المشرع الجزائري قد اعتمد المرجعية الدولية للمحاسبة من خلال تبنيه لأغلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و التي حددها المجلس الدولي للمحاسبة واعتمدها كمبادئ عامة في تطبيق واعداد المعايير المحاسبية ولو اختلفت لغة الطرح أو منهج الشرح والتبويب بينهما.



**المطلب الثاني: الارتباط بين تعريف وقواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.**

من خلال الجدول التالي نوضح الارتباط بين تعريف وقواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية:

**الجدول رقم (2-2): الارتباط بين تعريف وقواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.**

| النظام المحاسبي المالي                                                                    | المعايير المحاسبية الدولية                                                                                                                                                                                      |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>عرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:</b>                                         | <b>عرف الإطار التصوري لمجلس المعايير:</b>                                                                                                                                                                       |
| نفس التعريف مع المعايير المحاسبية الدولية.                                                | <b>1- الأصول:</b> مورد تحت رقابة المؤسسة ناتج عن أحداث ماضية تحقق المؤسسة من ورائه تدفقات اقتصادية مستقبلية.                                                                                                    |
| <b>الاعتراف بالأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات:</b>                                      | <b>2- الخصوم:</b> التزام حالي من المؤسسة ناتج عن أحداث ماضية و التخلص منه يتم بخروج موارد اقتصادية.                                                                                                             |
| يُدرج عنصر الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات في الحسابات عندما:                          | <b>3- الأموال الخاصة:</b> ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كافة خصومها.                                                                                                                                          |
| <b>1- يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان؛</b> | <b>4- الإيرادات:</b> تمثل الإيرادات تزايد المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل إدخال أو زيادات في الأصول أو نقصان في الخصوم مما ينشأ عنها زيادة في رأس المال.                                                  |
| <b>2- للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقسيمها بطريقة صادقة.</b>                                  | <b>5- الأعباء:</b> هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية خارجة أو استنفاد أصول أو تحمل خصوم والتي ينشأ عنها نقصان في الأموال الخاصة.                                        |
| <b>قياس عناصر القوائم المالية:</b>                                                        | <b>الاعتراف بالأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات:</b>                                                                                                                                                            |
| <b>1- التقييم بالتكلفة التاريخية؛</b>                                                     | <b>الاعتراف:</b> الاعتراف هو عملية الإدراج أو التسجيل في الميزانية أو في حساب النتائج للبند (أصل، خصم، أموال خاصة، إيرادات وأعباء) الذي يحقق تعريف عناصر القوائم المالية وبشرط أن يفي بمعايير الاعتراف التالية: |
| <b>2- التقييم بالقيمة الحقيقية؛</b>                                                       | <b>1- احتمال ميزة خروج أو دخول التدفقات النقدية (الاقتصادية) المستقبلية المتعلقة بالعنصر موضع الإدراج.</b>                                                                                                      |
| <b>3- التقييم بقيمة الإنجاز؛</b>                                                          | <b>2- للعنصر تكلفة يمكن قياسها بوضوح و</b>                                                                                                                                                                      |
| <b>4- التقييم بالقيمة المحينة.</b>                                                        |                                                                                                                                                                                                                 |

|                                      |  |
|--------------------------------------|--|
| مصادقية.                             |  |
| قياس عناصر القوائم المالية:          |  |
| 1- التقييم بالتكلفة التاريخية؛       |  |
| 2- التقييم بالتكلفة الحالية؛         |  |
| 3- التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق؛ |  |
| 4- التقييم بالقيمة الحالية.          |  |

المصدر: علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص433.

نستنتج من خلال عرضنا للارتباط بين تعريف وقواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية بأن المشرع الجزائري قد اعتمد المرجعية الدولية للمحاسبة من خلال تبنيه لمفاهيم وقواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات والتي حددها المجلس الدولي للمحاسبة في إطاره التصوري لإعداد المعايير المحاسبية.

**المطلب الثالث: المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتأمينات**

**أولاً: المعايير المحاسبية الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين**

**الجدول رقم (2-3): معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين**

|                                                    |        |
|----------------------------------------------------|--------|
| عرض القوائم المالية                                | IAS 1  |
| محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين              | IAS 19 |
| عرض الأدوات المالية                                | IAS 32 |
| الاعتراف وقياس الأدوات المالية                     | IAS 39 |
| عقود التأمين                                       | IFRS 4 |
| المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها | IFRS 7 |

المصدر: نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، مداخلة بعنوان "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 03-04 ديسمبر 2012، ص12.

المعيار IFRS 4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات، حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهو الحال بالنسبة إلى المعيار IAS 1 "عرض القوائم المالية" الذي أوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكن للكيان المقارنة بينها مع الفترات السابقة وكذا القوائم المالية المصدرة من الكيانات الأخرى في نفس القطاع. أما المعيار IAS 19 متعلق بمنافع المستخدمين، فمثلا المؤسسات العاملة في قطاع التأمين كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات

العاملة في القطاعات الأخرى تكون ملزمة بتقييم التزامات التقاعد تجاه مستخدميها، ويجب عليها تطبيق ما ورد في المعيار<sup>1</sup>.

وفيما يخص المعايير IAS 32 و IAS 39 و IFRS 7 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف والقياس هذه الأدوات المالية.

### ثانياً: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 4

إن المعيار IFRS4 له نصوص عامة تتعلق بالإفصاح واتساق السياسات المحاسبية، بحكم عدم وجود فواصل دقيقة لحدود المعيار عن المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، وكذلك يعتبر المعيار IFRS4 أول دليل يصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول المحاسبة عن عقود التأمين لكن ليس الأخير، حيث تم إصدار المعيار IFRS4 عندما رأى أن هناك حاجة مستعجلة لإفصاح متقدم عن عقود التأمين، وحصول تطورات متواضعة في ممارسات القياس والاعتراف.

#### 1- نطاق المعيار<sup>2</sup>

ينطبق هذا المعيار على ما يلي:

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) والتي أصدرتها المنشأة وعقود إعادة التأمين التي تمتلكها؛
- الأدوات المالية التي تقوم بإصدارها المنشأة والتي تتعلق بميزة المشاركة الاختيارية. ولا ينطبق هذه المعيار على ما يلي:
- الأصول والالتزامات الأخرى التي تعود للمؤمن، مثل الأصول المالية والالتزامات المالية التي تدخل في نطاق المعيار الدولي رقم 39؛ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس؛
- المحاسبة بواسطة حاملي بواليص التأمين؛
- ضمانات المنتج؛
- الحقوق والالتزامات التعاقدية المحتملة؛
- عقود التأمين المباشرة؛
- الحسابات الدائنة والمدينة المحتملة في اندماج الأعمال؛
- عقود الكفالات المالية إلا إذا تم إصدارها بموجب عقود التأمين.

#### 2- السياسات المحتملة

لقد أعفى المعيار بشكل مؤقت المؤمن من بعض المتطلبات التي نصت عليها معايير التقارير المالية الدولية ويشمل ذلك المتطلبات المتعلقة بأخذ إطار مجلس المعايير المحاسبية لعقود التأمين، ومع ذلك فإن معايير التقارير المالية الدولية:

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، مداخلته بعنوان "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 03-04 ديسمبر 2012، ص13.

<sup>2</sup> Stephan brun, l'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, gualino éditeur, 2006, p96.

- تحظر إنشاء المخصصات لمقابلة الالتزامات المحتملة التي تنتج عن العقود غير القائمة في تاريخ الإبلاغ (مثل مخصصات الحوادث والتسويات)؛
- تتطلب إجراء اختبار الكفاية للالتزامات التأمين المعترف بها وكذلك إجراء اختبار الانخفاض لأصول إعادة التأمين؛
- تتطلب من المؤمن الاحتفاظ بالالتزامات التأمين في الميزانية حتى إلغائها أو تصفيتها أو انتهائها، وتحظر إجراء مقاصة بين التزامات التأمين وأصول التأمين وأصول إعادة التأمين ذات العلاقة<sup>1</sup>.

### 3- تغيير السياسات المحاسبية

- يجيز المعيار IFRS4 للمؤمن أن يغير سياساته المحاسبية لعقود التأمين إذا نتج عن ذلك فقط عرض القوائم المالية لمعلومات أكثر ملائمة وليست أقل موثوقية أو أكثر موثوقية ليست أقل ملائمة، وفيما يلي المواضيع المتعلقة بالسياسات المحاسبية والتي يستطيع المؤمن فيها استخدام نفس الممارسات الحالية<sup>2</sup>:
- قياس التزامات التأمين باستخدام الأساس غير المخصص؛
  - قياس الحقوق التعاقدية لرسم إدارة الاستثمارات المستقبلية بقيمة تزيد عن قيمتها العادلة عند تطبيقها بالمقارنة مع الرسوم الجارية على الأساس السوقي لخدمات مماثلة؛
  - استخدام سياسات محاسبية غير موحدة للالتزامات التأمين للشركات التابعة.

### 4- الإفصاح

يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن<sup>3</sup>:

#### 4-1. معلومات تساعد المستخدمين في فهم القيم في القوائم المالية للمؤمن:

- والتي تظهر بسبب عقود التأمين وتشمل:
- السياسات المحاسبية لعقود التأمين والأصول والالتزامات والدخل والمصاريف ذات العلاقة.
  - الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف المعترف بها والتدفقات النقدية التي تحدث بسبب عقود التأمين؛
  - فيما إذا قام المؤمن بتمويل حقوق التأمين لطرف آخر فإنه يتطلب الإفصاح عن معلومات إضافية؛
  - معلومات عن الافتراضات التي لها أكبر الأثر على قياس الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات بما في ذلك الإفصاح الكمي عن هذه الافتراضات كلما كان ذلك ممكنا؛
  - أثر التغيرات في الافتراضات؛

<sup>1</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 345.

<sup>2</sup> سليمة بوعامة ، مليكة بوركبة ، محاسبة التأمينات وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم المالية والتجارية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010، ص 67.

<sup>3</sup> خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 350.

- تسويات التغيرات في الالتزامات وأصول إعادة التأمين، وتكاليف الاقتناء المؤجلة ذات العلاقة عند وجودها.

#### 2-4. معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن عقود التأمين وتشمل:

- أهداف وسياسات إدارة المخاطر؛
- آجال و شروط عقود التأمين التي لها أثر هام على قيم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤمن وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- معلومات عن مخاطر التأمين (قبل وبعد تخفيف المخاطر بواسطة إعادة التأمين)، ويشمل ذلك معلومات عن:
  - حسابية الربح أو الخسارة وحقوق الملكية للتغيرات في العوامل التي لها أثر هام عليها؛
  - تركيزات مخاطر التأمين؛
  - التقديرات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة؛
  - معلومات عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة أو المخاطر السوقية بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد التأمين إذا لم يتم المؤمن بقياس المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة.

#### 5- الاعتراف والقياس<sup>1</sup>

##### 1-5. الإعفاء المؤقت من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية:

- لقد تضمن المعيار IFRS4 إعفاء مؤقتاً من تطبيق بعض معايير التقارير المالية الدولية و ذلك فيما يتعلق بالأسلوب الوارد في المعيار لوضع سياسة محاسبية مناسبة وذلك بالنسبة للمؤمن، تتعلق بعقود التأمين وعقود إعادة التأمين ولكن المعيار في أحيان أخرى لا يعفي المؤمن من تأثيرات الأسلوب المنوه عنه سابقاً في الحالات التالية:
- لا يجوز له الاعتراف بأي مخصصات تتعلق بمطالبات مستقبلية ممكنة كالتزامات إذا ظهرت بموجب عقود تأمين غير قائمة في تاريخ الإبلاغ المالي؛
  - تنفيذ فحص كفاية الالتزام؛
  - إلغاء التزام التأمين من الميزانية عند إطفائه ولا يجوز للمؤمن إجراء مقاصة بين أصول إعادة التأمين والتزامات التأمين، أو كذلك بين الدخل والمصروفات من عقود إعادة التأمين مع المصروفات والدخل من عقود التأمين ذات العلاقة.

##### 2-5. فحص كفاية الالتزام:

يجب أن تكون قيمة التزام التأمين الذي يتم الاعتراف به كافياً في تاريخ الإبلاغ المالي لمقابلة الالتزام ذي العلاقة، ويتم إجراء فحص كفاية الالتزام للتأكد من ذلك، ويتم التعرف على كفاية الالتزام من واقع التقديرات المالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقد التأمين، وعند عدم كفايته يجب تعديل التزام التأمين والاعتراف بالفروقات في قائمة الدخل من خلال الربح أو الخسارة.

<sup>1</sup> سليمة بوعمامة، بوركبة مليكة، مرجع سابق ذكره، ص 68-69.

**3-5. الانخفاض في أصول إعادة التأمين:**

يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين في قائمة الدخل من خلال الربح أو الخسارة، ويمثل الانخفاض الخسائر الناتجة عن عدم إمكانية استلام المبالغ التي تمثل الأصول من قبل حامل البوليصة إضافة إلى الحدث الذي أدى إلى حدوث ذلك ويمكن قياس أثره بموثوقية.

**4-5. معدلات الفائدة السوقية الجارية:**

يجب المعيار استخدام ذات السياسة المحاسبية المتعلقة بإعادة قياس التزامات التأمين المحددة في كل فترة لعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية (وكذلك تقديرات وافتراضات جارية أخرى عند اختيارها من قبل المؤمن). وبدون ذلك فإنه يجب على المؤمن تطبيق ذات التغييرات في السياسات المحاسبية لجميع الالتزامات المماثلة.

**5-5. الحيلة والحذر:**

لا يحتاج المؤمن أن يغير السياسات المحاسبية لعقود التأمين لإلغاء الحذر المفرط، ومع ذلك إذا قام المؤمن بقياس عقود تأمينية بحذر كاف فإنه لا يتوجب عندئذ استخدام أي حذر إضافي.

**6-5. هوامش الاستثمارات المستقبلية:**

القوائم المالية للمؤمن تصبح أقل ملائمة وموثوقية إذا ما استخدمت سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمارات المستقبلية في قياس عقود التأمين، ويمكن للمؤمن أن يجعل قوائمه المالية أكثر ملائمة مع تحقيق جانب مقبول من الموثوقية بتطبيقه للمحاسبة على أساس المستثمر الموجه الشامل والذي يتعلق بما يلي:

- الافتراضات والتقديرات الحالية؛
- تعديل معقول لعكس مخاطر عدم التأكد؛
- استخدام مقاييس تعكس القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية للخيارات الضمنية والكفالات؛
- معدل خصم سوقي جاري حتى لو كان معدل الخصم يعكس العائد المقدر على أصول المؤمن.

**7-5. محاسبة الظل:**

يوضح المعيار إمكانية تطبيق السياسة المحاسبية التي تعرف بمحاسبة الظل حيث أنه في بعض النماذج المحاسبية يكون للمكاسب والخسائر المحققة من أصول المؤمن أثر مباشر على قياس بعض أو كل التزامات المؤمن أو تكاليف الاقتناء المستحقة ذات العلاقة أو الأصول غير الملموسة ذات العلاقة.

**8-5. عقود التأمين المقتناة في اندماج الأعمال:**

يجب الاعتراف بأصول والتزامات التأمين المقتناة في اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، ويمكن للمؤمن بدون إلزام التوسع في العرض مما يؤدي إلى فصل القيمة العادلة إلى جزأين: الأول يرتبط بالالتزام الذي تم قياسه بالاستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية، والثاني الأصل الطارئ الذي يمثل الفرق بين القيمة العادلة لحقوق المؤمن التعاقدية المقتناة أو التي يفترض اقتنائها والالتزام الذي تم قياسه بالاستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية.

## 6- ميزات المشاركة الاختيارية

### 1-6. ميزات المشاركة الاختيارية في عقود التأمين<sup>1</sup>:

تتضمن بعض عقود التأمين عامل مشترك اختياري معين وعنصر مكفول، ويكون على مصدر مثل هذه العقود ما يلي:

- يجوز له – إلا أنه غير ملزم بذلك – أن يعترف بالعنصر المضمون بشكل منفصل عن ميزة المشاركة الاختيارية، وإذا لم تقم شركة التأمين بالاعتراف بهما بشكل منفصل فإن عليها أن تصنف العقد بكامله كالتزام، وإذا قام بتصنيفها بشكل منفصل فإن عليه أن يصنف العنصر المضمون كالتزام.
- عند الاعتراف بميزة المشاركة الاختيارية بشكل منفصل عن العنصر المكفول، فإنه يجب تصنيف هذه الميزة كالتزام أو جزء منفصل من حقوق الملكية؛
- يمكن الاعتراف بالعلاوات التي تم استلامها كإيراد بدون فصل النسبة التي تتعلق بجزء حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بالتغيرات في العنصر المكفول وميزة المشاركة الاختيارية كالتزام في قائمة الدخل من خلال الربح أو الخسارة؛
- يجب تطبيق المعيار 39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، بخصوص المشتقات الضمنية إذا تضمن عقد التأمين ذلك.

### 2-6. ميزات المشاركة الاختيارية في الأدوات المالية<sup>2</sup>:

يجب تطبيق المتطلبات السابقة بخصوص ميزات المشاركة الاختيارية في عقود التأمين على ميزات المشاركة الاختيارية في الأدوات المالية، إضافة إلى ما يلي:

- عند تصنيف المصدر عوامل المشاركة التقديرية كاملة كالتزام فيجب تطبيق فحص كفاية الالتزام؛
- عند تصنيف جزء من ميزات المشاركة الاختيارية أو جميعها كجزء منفصل في حقوق الملكية، فيجب أن لا يقل الالتزام الذي يتم الاعتراف به للعقد كاملاً عن القيمة التي يمكن التوصل إليها عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39؛
- بالرغم من كون هذه العقود أدوات مالية، فإنه يمكن للمصدر الاستمرار بالاعتراف بالعلاوات كإيراد، والاعتراف بالالتزام بقيمته الدفترية كمصروف؛
- يجب عند تصنيف العقود كأدوات مالية الإفصاح عن مصروف الفائدة الإجمالي المعترف به في الربح أو الخسارة، ولا يلزمه احتساب مصروف الفائدة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

<sup>1</sup> سليمة بوعمامة، مليكة بوركبة، مرجع سابق، ص 70.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 70.



**خاتمة الفصل الثاني:**

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التأمين وإعادة التأمين، واستخلصنا أن هنالك علاقة مباشرة بين المؤمن الأصلي ومعيد التأمين، غير أن هنالك علاقة غير مباشرة بين المؤمن ومعيد التأمين، كما أنه هنالك عدة أنواع مختلفة للتأمين، أما إعادة التأمين فيتركز على ثلاثة أنواع تتمثل في إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي والإجباري.

وتناولنا أيضا في هذا الفصل شركات التأمين واستنتجنا بأنها مؤسسات مالية وشركات تجارية تقوم بتقديم خدمة التأمين لطلابها، وشركات التأمين لا تؤسس إلا وفق شروط محددة ومعينة، ونجد وظائف وأنواع متعددة لهذه الشركات وهدفها من وراء تأدية نشاطها هو تحقيق اكبر ربح ممكن، معتمدة في ذلك على مصادر مالية يتم استثمارها، وفق سياسة استثمارية معينة.

ومن خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أنه يوجد ارتباط وانسجام بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ويعكس هذا الارتباط ضرورة توجه الجزائر نحو فرضيات التوحيد المحاسبي الدولي وقبولها لمبادئ السوق المفتوح، كما أنه هناك معايير محاسبية دولية خاصة بعقود التأمين وتتأثر بها شركات التأمين.



# الفصل الثالث

**مقدمة الفصل:**

تقوم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بتقديم خدمات لعرضها في السوق لتلبية حاجات ورغبات الزبائن، وفي ظل التحولات الكبرى التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وجب على المؤسسات الاقتصادية الوطنية التأقلم مع هذه الأوضاع، وذلك بالانفتاح على الخارج ومواكبة كل ما هو جديد لتدعيم نشاطها وتطويره.

كانت دراستنا لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين تقتصر على الجانب النظري وذلك من خلال ما تطرقنا له في الفصول السابقة، ولاكتمال ذلك لابد من وجود فصل تطبيقي، حيث قمنا بدراسة حالة بالمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، وسيكون من خلال تقديم شامل للشركة الجزائرية للتأمينات ثم التسجيل المحاسبي للشركة وبعدها نقارن بين النظامين في القوائم المالية، لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات؛
- معالجة بعض العمليات المحاسبية التي تقوم بها الشركة؛
- الاختلافات الموجودة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

## المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات

إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين CAAT وفي إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة وأظهرت استعدادات محددة في برنامج عملها وهذا منذ نشأتها، والآن شركة التأمين CAAT تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي:

- ثلاث وحدات في الجزائر العاصمة (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش)؛
- وحدة في عنابة؛
- وحدة في قسنطينة؛
- وحدة في وهران؛
- وحدة في غرداية.

بحيث كل وحدة من هذه الوحدات، تراقب وتتحكم في عدة وكالات، التي أنشئت لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى التي لها شبكة كبيرة مثل شركة CAAR و SAA.

## المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين

نظرا للتطور السريع الذي عرفته الجزائر في قطاع النقل، كان من الضروري التفكير في إيجاد هيئة مختصة في تأمين عمليات النقل، فكان ذلك في: 1985/04/30 وطبقا للمرسوم: 82-85، وبعد إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين CAAR، تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT (هذا هو الاسم الأول لها وبعد إلغاء مبدأ التخصيص سنة 1990 تم حذف "النقل" من التسمية فأصبحت تسمى الشركة الجزائرية للتأمين أما شعار الشركة فلم يتغير نظرا لاعتبارات تسويقية).

وقد عرف المرسوم سابق الذكر الشركة الجزائرية للتأمين CAAT كما يلي: « الشركة الجزائرية لتأمين النقل، هي شركة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير وهي تخضع لـ:

- القواعد العامة المتعلقة بنظام التأمينات؛
- التنظيمات التشريعية والقوانين المطبقة على أحكامها وأهدافها؛
- القواعد المنصوص عليها في القانون الأساسي المصادق عليه من طرف أعضاء مجلس الإدارة ».

كانت الشركة الجزائرية للتأمين CAAT قبل جانفي 1990 مكلفة بتأمين مختلف عمليات النقل فقط، وبعد انتهاء الجزائر سياسة اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصيص، وذلك في: 1990/01/01 مما نتج عنه منافسة بين شركات التأمين الموجودة في الجزائر.

لقد دفع فتح السوق وازدياد المنافسة بـ: CAAT إلى توسيع نشاطها ليضم إلى جانب تأمين عمليات النقل ما يلي:

- التأمين ضد أخطار الحرائق، الحوادث والأخطار المختلفة؛
- التأمين ضد الأخطار الصناعية؛
- التأمين ضد الأخطار البسيطة؛
- التأمين ضد أخطار السرقة؛
- التأمين على الأشخاص؛
- التأمينات الزراعية.

وبهذا أصبحت CAAT تدعى الشركة الجزائرية للتأمينات، ومع الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها البلاد مع نهاية الثمانينيات، أصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بالاستقلالية ومن بينها CAAT حيث قسم رأس مالها بالتساوي بين صناديق المساهمة للصناعات الزراعية، وصناديق المساهمة للمناجم، المحروقات والآبار، وصناديق المساهمة للخدمات.

### المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

#### أولاً: مهام الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

من مهام الشركة الجزائرية للتأمين عرض ضمانات للزبون على الأخطار التي يمكن أن تلحق به في حياته الاجتماعية أو المهنية، إذ تقوم بتنظيم نشاطات التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن.

وقد أنشئت شركة التأمين CAAT في البداية لغرض تقديم خدمات التأمين المتعلقة بالنقل بكل أنواعه بحري، بري أو جوي، لكن مع إلغاء مبدأ التخصص في النشاط التأميني أصبح هدفها المباشر هو القيام بشتى أنواع التأمين. ويمكن توضيح المهام الموكلة لها عند إنشائها فيما يلي:

#### 1- عمليات التأمين البحري والنهري:

- تأمين البضائع المنقولة عن طريق المياه؛
- تأمين البضائع وأجسام البواخر (تجارية، صيد، نزهة)؛
- المسؤولية المدنية للنقل البحري.

#### 2- عمليات التأمين الجوية:

- تأمين البضائع المنقولة جوا؛
- تأمين أجسام الطائرات؛
- المسؤولية المدنية للنقل الجوي.

#### 3- عمليات التأمين البري:

- تأمين البضائع المنقولة عن طريق البر؛
- تأمين الأجسام الناقلة (شاحنات، قطارات...)
- المسؤولية المدنية للنقل البري.

ومع الإصلاحات التي مست قطاع التأمين ابتداء من 1989، حيث ألغي مبدأ التخصص في قطاع التأمين، فإن CAAT وكمثل مؤسسات التأمين الأخرى، قررت عن طريق مساهميتها

ممارسة نشاطات تأمين أخرى وبالتحديد ابتداء من 1989/12/24، وبالتالي توسعت مهامها بتقديم كافة الطلبات لزبائنها.

#### ثانيا: أهداف الشركة الجزائرية للتأمينات

ويمكن تلخيص أهداف الشركة فيما يلي:

- المحافظة على مكانتها كرائد في السوق؛
- العمل من أجل الرفع من رقم الاعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص، خاصة بالأخطار المختلفة؛
- تحسين نظام الاستغلال وذلك بتحديثه؛
- انشاء فرع للصيانة؛
- انشاء مركز خاص للخبرة؛
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال؛
- تنويع محفظة الشركة و توسيع نشاطها؛
- تشجيع الادخار في المدى الطويل، و المساهمة في الاقتصاد الوطني و توظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك؛
- طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن، حيث تعتزم الشركة طرح منتجات جديدة للتأمين على الأشخاص.

#### المطلب الثالث: وظائف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

يمكن تحديد الوظائف التي تقوم بها الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فيما يلي:

##### أولاً: وظيفة الإنتاج

إن عقود التأمين التي تبرمها الشركة الجزائرية للتأمين مع زبائنها وكذا وكالات التأمين التابعة لها و وكلائها العاملين تتضمن في حد ذاتها عملية الإنتاج، بينما تتولى المديرية المركزية للإنتاج على مستوى المديرية العامة القيام بالمهام التي سيلي ذكرها:

- تفسير عقود التأمين الهامة؛
- تصميم الوثائق التقنية؛
- المشاركة في اعداد ومتابعة الخطط قصيرة، متوسطة وطويلة المدى؛
- مراقبة عمليات الإنتاج بالفروع والوكالات؛
- ممارسة عمليات إعادة التأمين؛
- تحديد الأشغال وتوزيعها على العمال.

##### ثانيا: وظيفة التعويض

يعد تعويض الأضرار التي يتعرض لها الزبائن، من المهام والالتزامات الرئيسية للشركة الجزائرية للتأمينات، تقوم بهذه الوظيفة عادة الوكالات إلا أن مديرية تعويضات النقل والمديريات الفرعية لتعويض الأخطار الصناعية والبسيطة تتدخل عادة في عدة نواحي منها:

- دراسة ملفات التسديد التي تتجاوز صلاحية الفروع؛
- تسديد الأضرار التي تتعلق بعقود التأمين الهامة؛

- مراقبة تسديد الأضرار التي تقوم بها الفروع والوكالات؛
- مراقبة و متابعة العلاقات مع المتعاملين والخبراء.

#### ثالثا: وظيفة المحاسبة والمالية

تتولى وكالات التأمين عن طريق مصلحة المحاسبة والمالية، تسجيل مختلف العمليات المحاسبية والمالية؛ حيث تتمثل مهمتها في تسيير الموارد المالية للمؤسسة ومحاسبة تكاليفها كما تقوم أيضا بـ:

- تسجيل مختلف الفواتير في إطار قانوني؛
- التسويات الجبائية بمختلف أنواعها؛
- بينما دائرة المحاسبة والمالية على مستوى المديرية العامة فتقوم بـ:
- مراقبة العمليات المالية والمحاسبية للشركة؛
- التنظيم والتنسيق لكل عمليات المحاسبة والمالية للشركة؛
- إعداد ميزانية المحاسبة والتكاليف حسب المنتج.

#### رابعا: وظيفة المراقبة والمراجعة

تتولى القيام بهذه الوظيفة مديرية المراجعة والمراقبة، والتي ترتبط مباشرة بالمديرية العامة وهذا ما يكسبها استقلاليتها. تعمل هذه المديرية على ضمان نشاط عادي وقانوني، لكل المصالح المركزية والفرعية بالشركة، حيث نستطيع تلخيص مهامها في النقاط التالية:

- اختيار سلامة التنظيم داخل المصالح وطرق التسيير المعتمدة، واقتراح التعديلات.
- التحقق من قانونية مختلف العمليات المنجزة (التقنية، التجارية، الإدارية، المالية والمحاسبية)؛

- التحقق من تطبيق إجراءات التسيير كاملة، واقتراح التحسينات اللازمة.
- القيام بعمليات التدخل والتفتيش المفاجئة، وهذا بالموافقة من الإدارة العامة للتأكد من سلامة العمليات؛
- اتخاذ القرارات التصحيحية في الحالات الاستعجالية والطارئة، بهدف إعادة النظام إلى الحالة العادية، والتسيير القانوني وحماية مصالح الشركة؛
- إعداد برنامج سداسي كل ستة أشهر للمراجعة؛

#### خامسا: الوظيفة الإدارية

وهي الجهاز المركزي للمؤسسة فهي التي تتكفل بجميع المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة، وتقوم بتوفير جميع الوسائل الضرورية لإنجاحها، وذلك راجع للدور الفعال الذي تلعبه لأداء خدمات سريعة وفعالة، يتطلب هيكلة إدارية مكيفة مع تقنيات التسيير الحديثة، وهذه الوظيفة في الشركة تعتمد على:

- تسيير ممتلكات المؤسسة والموارد البشرية؛
- وضع تسيير الوسائل الضرورية لنشاط التأمين في تصرف العاملين بالمؤسسة؛
- تسيير المهام الإدارية والأمن وصيانة ممتلكات المؤسسة؛
- اقتراح السياسات المستقبلية التي من شأنها أن ترفع الإمكانيات وتحقق الأهداف؛

• اعتماد الاجتماعات التنسيقية وهذه الأخيرة تهدف إلى إلقاء الضوء على حالة المؤسسة.

#### سادسا: وظيفة الموارد البشرية:

- تعتبر الموارد البشرية موردا هاما بالنسبة للمؤسسة، ولتشغيلها تحتاج المؤسسة لإطارات وعمال مؤهلين في شتى التخصصات، ومن بين مهامها:
- تحديد المهام والمسؤوليات لتقييم مجهودات وأنشطة العمال؛
  - توفير كل المستلزمات لحماية العمال وأملاك المؤسسة؛
  - تنظيم وتوجيه وربط ومراقبة نشاطات المصالح التابعة لها؛
  - المشاركة في النشاطات الخارجية المرتبطة بالموارد البشرية؛
  - متابعة العلاقات مع المتعاملين والخبراء.

#### سابعا: وظيفة التسويق:

إن من مهام هذه الوظيفة على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات:

- تطوير اكتتاب الصفقات والعقود؛
  - دراسة التسويق؛
  - تقديم وتطوير منتجات جديدة تتلاءم ورغبات الزبائن؛
  - إعداد استراتيجيات توسعية؛
  - دراسة السوق والشركات المنافسة في المجال؛
  - العمل على رفع الحصة السوقية وجلب أكبر قدر ممكن من الزبائن.
- إن وظيفة التسويق في شركة CAAT لم تأخذ مكانتها كمديرية ضمن مديريات CAAT إلا في السنوات الأخيرة، حيث كانت إلى غاية سنة 1996 وظيفة ثانوية تقوم بها المديرية التجارية وللإشارة هنا فإنه مع دخول سوق التأمين الجزائري مرحلة المنافسة، بعد رفع مبدأ التخصص المفروض على شركات التأمين، في نهاية سنة 1989 قامت شركة CAAT في إطار الاستعداد لهذه المرحلة الجديدة، بإجراء تربية لفائدة إطاراتها لتلقينهم مختلف التقنيات التسويقية.
- وشعورا بأهمية هذا النشاط، قام مسؤولو الشركة الجزائرية للتأمينات مؤخرا بإجراء تعديلات مهمة على هيكل التنظيم لشركتهم، والتي كان من بينها تحويل المديرية التجارية إلى مديرية التسويق.

#### المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

يتكون الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من الرئيس المدير العام

PDG الذي يقوم بتسييرها ويساعده في ذلك كل من:

- نائب المدير العام المكلف بالجانب التقني، نائب المدير العام المكلف بالجانب التطويري، المدير العام المكلف بالجانب الإداري والمالي يقومون بإدارة مجموعة من المديريات المركزية بتفويض من سلطة الرئيس المدير العام؛
- المفتش العام ويمثل المفتشيات الجهوية التابعة له؛
- مجموعة من المساعدين؛





• الأمين العام وهو تحت سلطة الرئيس المدير العام.

أولاً: المديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تتشكل المديرية العامة لـ CAAT من المديريات المركزية التالية<sup>1</sup>:

1- مديرية تابعة مباشرة للرئيس المدير العام:

• مديرية المراجعة.

2- مديريات تابعة لنائب المدير العام المكلف بالأعمال التقنية:

• مديرية الأخطار الصناعية؛

• مديرية الهندسة والائتمان؛

• مديرية تأمين السيارات؛

• مديرية تأمين النقل؛

• مديرية إعادة التأمين.

3- مديريات تابعة لنائب المدير العام المكلف بأعمال التطوير:

• مديرية التسويق والاتصال؛

• مديرية التخطيط والتنظيم ومراقبة التسيير؛

• مديرية الشبكة التجارية؛

• مديرية الإعلام الآلي.

4- مديريات تابعة لنائب المدير العام المكلف بالجانب الإداري والمالي:

• مديرية الموارد البشرية؛

• مديرية التكوين؛

• مديرية المحاسبة والمالية؛

• مديرية الوسائل والممتلكات؛

• مديرية الاستثمار والمشاركة.

مديرية المراجعة: تتكون من ثلاث مصالح:

• مصلحة المراجعة التقنية والتجارية؛

• مصلحة المراجعة المالية والمحاسبة؛

• مصلحة المراجعة الإدارية والتنظيم.

مديرية الأخطار الصناعية:

تتكون هذه المديرية من 3 مديريات فرعية:

• مديرية فرعية للحرائق؛

• مديرية فرعية للمسؤولية المدنية والمخاطر الأخرى؛

<sup>1</sup> وثائق الشركة، مديرية التخطيط والتنظيم ومراقبة التسيير.

• مديرية فرعية للأخطار البسيطة.

كل مديرية فرعية تحتوي على مصلحتين:

✓ مصلحة الإنتاج؛

✓ مصلحة التعويض.

**مديرية الأخطار الهندسية والائتمان:**

تتكون من مديرتين فرعيتين:

• مديرية فرعية للهندسة؛

• مديرية فرعية للائتمان.

كل مديرية فرعية تحتوي على مصلحتين:

✓ مصلحة الإنتاج؛

✓ مصلحة التعويض.

**مديرية تأمين السيارات:**

تتكون من مديرتين فرعيتين:

• مديرية فرعية للإنتاج تحتوي على مصلحتين:

✓ مصلحة تسيير المحفظة؛

✓ مصلحة الإجراءات والأنظمة؛

• مديرية فرعية للتعويضات تحتوي على مصلحتين:

✓ مصلحة التعويضات المادية؛

✓ مصلحة التعويضات الجسمانية.

**مديرية تأمين النقل:**

تتكون من 3 مديريات فرعية:

• مديرية فرعية لإنتاج تأمينات النقل تحتوي على مصلحتين:

✓ مصلحة التأمين البحري والجوي؛

✓ مصلحة تأمين البضائع؛

• مديرية فرعية لتعويضات النقل تحتوي على مصلحتين:

✓ مصلحة تعويضات الجو؛

✓ مصلحة تعويضات البحر؛

• مديرية فرعية للتعويضات والطعون تحتوي على مصلحتين:

✓ مصلحة تعويضات البضائع؛

✓ مصلحة الطعون؛

**مديرية إعادة التأمين:**

تتكون من 4 مديريات فرعية:

- مديرية فرعية للأخطار الجسمانية؛
- مديرية فرعية لتأمين نقل البضائع؛
- مديرية فرعية للهندسة؛
- مديرية فرعية للأخطار الصناعية؛

وكل هذه المديريات الفرعية تحتوي على مصلحتين:  
✓ مصلحة التنازل؛  
✓ مصلحة الحوادث؛

#### مديرية التخطيط والتنظيم ومراقبة التسيير:

- تتكون هذه المديرية من مديريتين فرعيتين:
- مديرية فرعية للتخطيط ومراقبة التسيير تحتوي على مصلحتين:  
✓ مصلحة التخطيط؛  
✓ مصلحة مراقبة التسيير؛
  - مديرية فرعية للتنظيم تحتوي على مصلحتين:  
✓ مصلحة الدراسات والمتابعة؛  
✓ مصلحة المناهج والتنمية؛

#### مديرية الإعلام الآلي:

تتكون هذه المديرية من 3 مديريات فرعية:

- مديرية فرعية لنظام المعلومات والتنمية، يقوم بالإشراف عليها مهندس رئيسي من أجل تطوير نظام المعلومات؛
- مديرية فرعية للشبكة والاستغلال، ويشرف عليها مهندسين رئيسيين، الأول من أجل استغلال الأنظمة الآلية والصيانة أما الثاني من أجل إدارة الشبكة؛
- مديرية فرعية لإدارة البرامج وقواعد البيانات، يقوم بالإشراف عليها مهندس مشروع الإعلام الآلي.

#### مديرية التسويق:

تتكون هذه المديرية من 3 مديريات فرعية:

- مديرية فرعية للاتصال تحتوي على مصلحتين:  
✓ مصلحة الدراسات والاتصال؛  
✓ مصلحة الإشهار؛
- مديرية فرعية للدراسات التجارية وتضم مصلحتين:  
✓ مصلحة الدراسات التجارية؛  
✓ مصلحة الزبائن؛
- مديرية فرعية للتنمية وتقوم بالتخطيط لأجل وظيفة التسويق.

#### مديرية الشبكة التجارية:

تتكون هذه المديرية من مديرية فرعية لمتابعة المبيعات والتنمية وتضم المصالح التالية:

- ✓ مصلحة تطوير المبيعات؛
- ✓ مصلحة متابعة الوثائق؛

#### مديرية المحاسبة والمالية:

تتكون من 3 مديريات فرعية:

- مديرية فرعية للمالية وتضم المصلحتين التاليتين:
  - ✓ مصلحة المالية؛
  - ✓ مصلحة الجباية؛
- مديرية فرعية للمحاسبة وتضم المصالح التالية:
  - ✓ مصلحة المحاسبة العامة؛
  - ✓ مصلحة المحاسبة التحليلية؛
  - ✓ مصلحة محاسبة المقر.
- مديرية فرعية لمصلحة إعادة التأمين وتحتوي على المصلحتين التاليتين:
  - ✓ مصلحة محاسبة إعادة تأمين النقل؛
  - ✓ مصلحة محاسبة إعادة تأمين الأخطار الصناعية والأشخاص.

#### مديرية الموارد البشرية:

تتكون هذه المديرية من مديريتين فرعيتين:

- مديرية فرعية للعمل و التنظيم وتضم مصلحتين:
  - ✓ مصلحة تسيير العمل؛
  - ✓ مصلحة التنظيم؛
- مديرية فرعية لتسيير شؤون الموظفين وتضم المصالح التالية:
  - ✓ مصلحة دفع الرواتب؛
  - ✓ مصلحة تسيير المهن؛
  - ✓ مصلحة العمل الاجتماعي؛

#### مديرية التكوين:

تتكون من 3 مديريات فرعية:

- مديرية فرعية للتخطيط والتعليم وتضم المصالح التالية:
  - ✓ مصلحة التخطيط ومتابعة مخططات التكوين؛
  - ✓ مصلحة هندسة التكوين؛
  - ✓ مصلحة مراقبة التعليم؛
- مديرية فرعية لإدارة التكوين وتضم مصلحتين:
  - ✓ مصلحة المراكز الإدارية؛
  - ✓ مصلحة التكوين الإداري؛
- مديرية فرعية لمراكز التكوين وتضم المصالح التالية:
  - ✓ مصلحة التكوين؛
  - ✓ مصلحة التوثيق؛

- ✓ مصلحة الإنتخابات والمسابقات؛
- ✓ مصلحة الإمدادات اللوجيستية.

#### مديرية الوسائل والممتلكات:

تتكون من 3 مديريات فرعية:

- مديرية فرعية للوسائل وتضم المصالح التالية:
  - ✓ مصلحة الوسائل العامة؛
  - ✓ مصلحة الصيانة؛
  - ✓ مصلحة النظام العام؛
  - ✓ مصلحة الجدولة والإنفاق؛
- مديرية فرعية للممتلكات وتضم مصلحتين:
  - ✓ مصلحة الاستثمار؛
  - ✓ مصلحة تسيير الممتلكات؛
- مديرية فرعية لتصميم الطباعة وتضم مصلحتين:
  - ✓ مصلحة التصنيع؛
  - ✓ مصلحة التموين والتخزين؛

#### مديرية الاستثمار والمشاركة:

تتكون من مديريتين فرعيتين:

- مديرية فرعية للاستثمار؛
  - مديرية فرعية للمشاركة؛
- ويقوم كل منهما بالمشاركة في الدراسات الاقتصادية والمالية.

#### ثانيا: الفروع

الفرع هو الكيان الذي يمثل المؤسسة في منطقة أو إقليم جغرافي محدد، يديره مدير الفرع ويكون متصلا بالمديرية العامة وتحت سلطتها. حيث يمثل المؤسسة في قطاع النشاطات المسؤول عليها، وينفذ برامج العمل الخاصة بالمؤسسة. يقوم بتسيير الفرع كل من مدير الفرع المساعد ويتبعه مساعد التسيير، كما أن الفرع يضم مجموعة من الدوائر والمصالح.

#### ثالثا: المفتشيات الجهوية

كل مفتشية جهوية مسيرة من طرف مفتش جهوي تابع للمفتش العام وهي مقسمة في مناطق محددة ولها مهمة تفتيشية.

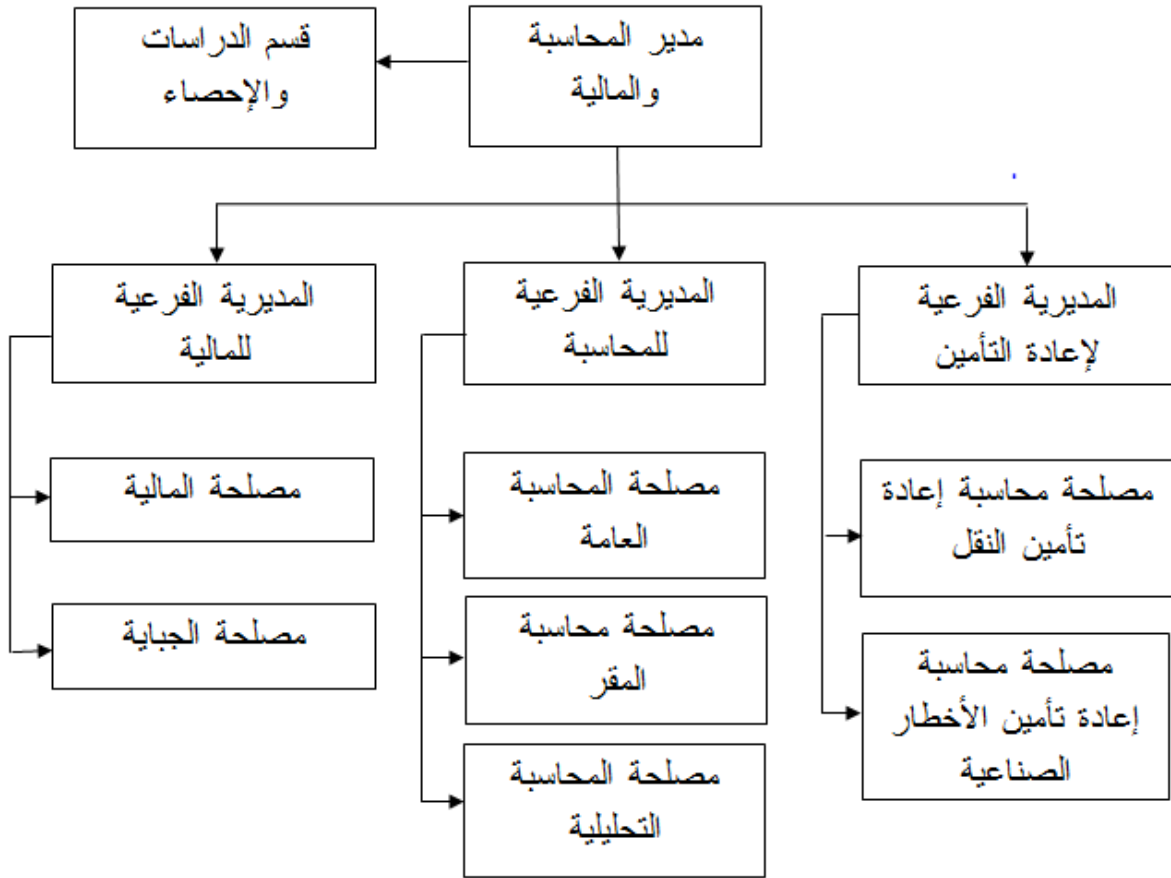
#### رابعا: الوكالات

تكون كل وكالة تحت سلطة مدير الفرع ويسيرها مدير الوكالة بمساعدة نائب المدير من خلال تنظيم، إدارة وتنمية عمل الوكالة، وتتكون كل وكالة من 4 مصالح:

- مصلحة المالية والمحاسبة؛

- مصلحة النقل؛
- مصلحة الأخطار الصناعية والهندسة؛
- مصلحة السيارات والمخاطر البسيطة.

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية



المصدر: وثائق الشركة

**1- المديرية الفرعية المالية:**

وتتمثل مهامها فيما يلي:

- متابعة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإشراف على إعداد حسابات توقعية ( المداخيل والإنفاقات).
- وضع وتنفيذ السياسة المالية والجبائية للمؤسسة.
- إدارة خزينة المؤسسة ومتابعة انتظام تدفقاتها بين الفروع والمراكز.
- ضمان الاستخدام الراشد للموارد المالية.
- إجراء مقاربات بنكية لمختلف حسابات المؤسسة.
- تقديم المساعدة التقنية للفروع في الجانب المالي والجبائي.
- إدارة الجبائية والتكفل بعمليات تحويل الأموال الجبائية.

**2- المديرية الفرعية للمحاسبة:**

و تقوم بالمهام التالية:

- التنسيق ومساعدة الفروع في الجوانب المحاسبية.
- التسجيل المحاسبي لعمليات إعادة التأمين.
- التوجيه في إعداد الميزانية.
- التكفل بمحاسبة مقر الشركة وتجميع محاسبة الفروع.
- القيام بعمليات الجرد بالتعاون مع إدارة الممتلكات.
- تطوير عمليات حساب التكاليف.
- تحضير وتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج.

**3- المديرية الفرعية لمحاسبة إعادة التأمين:**

- التسجيل المحاسبي لجداول التنازلات والحوادث من طرف إدارة إعادة التأمين.
- تسجيل كل العمليات المحاسبية المرتبطة بإعادة التأمين.
- إمساك اليومية والدفاتر المحاسبية المتعلقة بإعادة التأمين.
- متابعة وتحليل حسابات معيدي التأمين.
- إنجاز قوائم الميزانية المتعلقة بإعادة التأمين.

## المبحث الثاني: معالجة بعض العمليات المحاسبية التي تقوم بها الشركة

تتعدد نشاطات مصلحة المحاسبة في شركات التأمين ومن الملاحظ أنها تعمل جاهدة لمسك محاسبة تستجيب للشروط التنظيمية والقوانين والأعراف المعمول بها. ومن بين النشاطات التي تقوم مصلحة المحاسبة بإنجازها نذكر:

- تسجيل العمليات المحاسبية في البرنامج المعلوماتي.
- مسك السجلات المحاسبية والمالية.
- إعداد التقارير الدورية المحاسبية والمالية.
- تسديد مصاريف التسيير وأداءات الحوادث.
- متابعة الوضعية المالية للحسابات الجارية.
- إعداد جدول المقاربة البنكية دوريا.
- متابعة تحصيل ديون الزبائن.

## المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات مصلحة الإنتاج

## أولاً: إصدار عقود التأمين

مثال تطبيقي: تقدم احد الزبائن إلى الشركة الجزائرية للتأمينات caat من أجل تأمين سيارته، فكان قسط التأمين 120000.00 دج، حقوق الطابع (DT) 40.00 دج، مصاريف متعلقة بالعقد 160.00 دج، FGA 120.00 دج، طوابع جبائية (TF) 70.00 دج. مدة العقد سنة، من 2012/02/01 إلى 2013/01/31.

## 1- التسجيل المحاسبي حسب PCA:

نسجل القيد التالي:

|      |                             |          |         |
|------|-----------------------------|----------|---------|
| 4703 | المؤمن له                   | 140817.2 | 120160  |
| 700  | أقساط على العمليات المباشرة |          | 20427.2 |
| 547  | الرسم على القيمة المضافة    |          | 40      |
| 5481 | حقوق الطابع                 |          | 120     |
| 5483 | رسم صندوق ضمان السيارات     |          | 70      |
| 5485 | طابع جبائي                  |          |         |
|      | إثبات قيد التأمين           |          |         |

بعد 8 أشهر قام الزبون بإلغاء جزء العقد، فكانت حقوق الطابع: 40 دج.



القسط المستحق الاسترجاع:  $12/(4 \times 120000) = 40000$  دج.

ونقوم بتسجيل القيد التالي:

|       |         |                              |      |     |
|-------|---------|------------------------------|------|-----|
|       | 33372.8 | تخفيضات ممنوحة على الأقساط   |      | 707 |
|       | 6827.2  | الرسم على القيمة المضافة     |      | 547 |
| 40    |         | حقوق الطابع                  | 5481 |     |
| 40120 |         | تخفيضات ممنوحة وأقساط مردودة | 5771 |     |
|       |         | قيد إلغاء جزء من الأقساط     |      |     |

## 2- التسجيل المحاسبي حسب SCF:

نسجل القيد التالي:

|         |          |                               |        |        |
|---------|----------|-------------------------------|--------|--------|
|         | 140817.2 | المؤمن له                     |        | 411000 |
| 120000  |          | أقساط صادرة (تأمينات الأضرار) | 700001 |        |
| 160     |          | مصاريف متعلقة بالعقد          | 7003   |        |
| 20427.2 |          | الرسم على القيمة المضافة      | 4450   |        |
| 40      |          | <b>DTD</b>                    | 44271  |        |
| 70      |          | <b>DTG</b>                    | 44272  |        |
| 120     |          | رسم صندوق ضمان السيارات (FGA) | 44311  |        |

## حالة الإلغاء:

|       |         |                              |       |      |
|-------|---------|------------------------------|-------|------|
|       | 33372.8 | إلغاء الأقساط                |       | 7009 |
|       | 6827.2  | الرسم على القيمة المضافة     |       | 4450 |
| 40    |         | <b>DTD</b>                   | 44271 |      |
| 160   |         | مصاريف ملحقة بالعقد          | 7003  |      |
| 40000 |         | تخفيضات ممنوحة وأقساط مردودة | 41951 |      |

## ثانيا: تحصيل الأقساط

عند تحرير العقود يقوم الزبون بدفع مبلغ قسط التأمين لأمين الصندوق إما نقدا أو بشيك لفائدة الوكالة، هذا بالنسبة لحالة الدفع الفورية، أما بالنسبة لحالة الدفع لأجل فيحرر الإقرار بالدين، ومع التعهد بالدفع خلال أجل 03 أشهر يوقعه المؤمن، وتلخص هذه العمليات في نهاية كل يوم في حوافظ الإيداع التالية:

- حافطة الإيداع للأقساط المحصلة نقدا؛
- حافطة الإيداع للأقساط المحصلة بشيك؛
- حافطة الإيداع للأقساط الآجلة الدفع.

## 1- التسجيل المحاسبي حسب PCA:

نقوم بتسجيل القيود التالية حسب كل حالة دفع:

|          |          |                                                        |      |       |
|----------|----------|--------------------------------------------------------|------|-------|
| 140817.2 | 140817.2 | الصندوق<br>المؤمن له<br>حالة الدفع نقدا                | 4703 | 487   |
| 140817.2 | 140817.2 | شيكات للتحصيل<br>المؤمن له<br>حالة الدفع عن طريق البنك | 4703 | 4811  |
| 140817.2 | 140817.2 | مؤمنين الدفع لأجل<br>المؤمن له<br>حالة الدفع لأجل      | 4703 | 47031 |

## 2- التسجيل المحاسبي حسب SCF:

|          |          |                                         |        |    |
|----------|----------|-----------------------------------------|--------|----|
| 140817.2 | 140817.2 | الصندوق<br>المؤمن له<br>حالة الدفع نقدا | 411000 | 53 |
|----------|----------|-----------------------------------------|--------|----|

|          |          |                                                   |        |       |
|----------|----------|---------------------------------------------------|--------|-------|
| 140817.2 | 140817.2 | شيكات تحت التحصيل                                 | 411000 | 5112  |
| 140817.2 | 140817.2 | المؤمن له<br>حالة الدفع بال شيك                   | 411000 | 41114 |
| 140817.2 | 140817.2 | مؤمنين الدفع لأجل<br>المؤمن له<br>حالة الدفع لأجل | 411000 |       |

### ثالثا: تحويل الأموال من الصندوق إلى البنك

يقوم أمين الصندوق بالتنسيق مع رئيس الوكالة بإيداع جميع المبالغ الموجودة في الصندوق إلى الحساب البنكي للوكالة، حيث يسلم لهم البنك وصل إيداع يحول إلى مصلحة المحاسبة لإجراء العقود الضرورية:

#### 1- التسجيل المحاسبي حسب PCA:

|       |       |                      |     |     |
|-------|-------|----------------------|-----|-----|
| 10000 | 10000 | تحويلات مالية        | 487 | 489 |
| 10000 |       | الصندوق              |     |     |
| 10000 | 10000 | الحساب الجاري البنكي | 489 | 485 |
| 10000 |       | تحويلات مالية        |     |     |

#### 2- التسجيل المحاسبي حسب SCF:

|       |       |                      |     |     |
|-------|-------|----------------------|-----|-----|
| 10000 | 10000 | تحويلات مالية        | 53  | 581 |
| 10000 |       | الصندوق              |     |     |
| 10000 | 10000 | الحساب الجاري البنكي | 581 | 512 |
| 10000 |       | تحويلات مالية        |     |     |

بالنسبة للشيكات تحت التحصيل عندما يقوم البنك بتحصيلها يقوم بتسليم وثيقة تسمى "إعلان عن وضعية الدين" "AVIS DE CREDIT" تثبت تحصيل قيمة الشيك وتحول هذه الوثيقة الى مصلحة المحاسبة لتقوم بإجراء القيود التالية:

**1- التسجيل المحاسبي حسب PCA:**

|     |      |                      |          |          |
|-----|------|----------------------|----------|----------|
| 485 |      | الحساب الجاري البنكي | 140817.2 |          |
|     | 4811 | شيكات تحت التحصيل    |          | 140817.2 |

**2- التسجيل المحاسبي حسب SCF:**

|     |      |                      |          |          |
|-----|------|----------------------|----------|----------|
| 512 |      | الحساب الجاري البنكي | 140817.2 |          |
|     | 5112 | شيكات تحت التحصيل    |          | 140817.2 |

حالة خاصة: قد تكون الشيكات المقدمة للتحصيل بدون رصيد حيث يقوم البنك بإشعار الوكالة لإجراء القيود المحاسبية الضرورية واتخاذ الاجراءات القانونية لتسوية وضعية هذه الشيكات:

**1- التسجيل المحاسبي حسب PCA:**

|      |      |                    |          |          |
|------|------|--------------------|----------|----------|
| 4709 |      | مؤمنين ميوؤوس منهم | 140817.2 |          |
|      | 4811 | شيكات تحت التحصيل  |          | 140817.2 |

**2- التسجيل المحاسبي حسب SCF:**

|     |      |                    |          |          |
|-----|------|--------------------|----------|----------|
| 416 |      | مؤمنين ميوؤوس منهم | 140817.2 |          |
|     | 5112 | شيكات تحت التحصيل  |          | 140817.2 |

أما بالنسبة للمؤمنين الذين تم تحرير عقود التأمين لهم وفق صيغة الدفع لأجل، عند حلول أجل الاستحقاق يقومون بتسديد مبلغ قسط التأمين بإحدى الطرق التالية:

- يتقدمون للوكالة ويسددون ما عليهم نقدا؛
- يتقدمون للوكالة ويسددون ما عليهم بشيك؛
- يتقدمون للبنك ويقومون بإجراء تحويل بنكي للحساب البنكي للوكالة.

وحسب طريقة الدفع المتبعة تقوم مصلحة المحاسبة بإجراء التسجيلات المحاسبية التالية:

## 1- التسجيل المحاسبي حسب PCA:

|       |                   |          |  |
|-------|-------------------|----------|--|
| 487   | الصندوق           | 140817.2 |  |
|       | أو                | أو       |  |
| 485   | البنك             | 140817.2 |  |
|       | أو                | أو       |  |
| 4811  | شيكات تحت التحصيل | 140817.2 |  |
| 47031 | مؤمنين الدفع لأجل | 140817.2 |  |

## 2- التسجيل المحاسبي حسب SCF:

|       |                   |          |  |
|-------|-------------------|----------|--|
| 53    | الصندوق           | 140817.2 |  |
|       | أو                | أو       |  |
| 512   | البنك             | 140817.2 |  |
|       | أو                | أو       |  |
| 5112  | شيكات تحت التحصيل | 140817.2 |  |
| 41114 | مؤمنين الدفع لأجل | 140817.2 |  |

## المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لمصلحة الأضرار

مثال: في شهر جانفي 2013 تقدم العميل د.م بالتصريح لدى الوكالة بتعرضه لحادث سير بسيارته مع شاحنة الذي كان صاحبها مؤمنا لدى شركة CAAR، وكان صاحب الشاحنة هو المسؤول عن وقوع الحادث وقد تم التقييم الأولي ب 15000 د.ج.

## أولا: التصريح بالحادث

عند وقوع أي حادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث في اجل (48 ساعة من وقوع الحادث)، حيث تقوم مصلحة الاضرار بتسجيل التقييم الاولي للأضرار ويتم كالتالي:

|      |                                                  |       |  |
|------|--------------------------------------------------|-------|--|
| 6009 | أدعاءات وتعويضات واجبة الدفع " تأمينات الأضرار " | 15000 |  |
| 3060 | مؤونات تسوية التعويضات " تأمينات الأضرار "       | 15000 |  |

#### ثانيا: تقييم حجم الأضرار

بعد التصريح بالحادث تم تعيين خبير لتقييم الأضرار، فقام بتحرير محضر خبرة حدد فيه بدقة قيمة الأضرار وبشكل مفصل، فقدرها الخبير بقيمة 14000 دج، ومنه تم استرجاع مؤونة بقية 1000 دج. وكان التسجيل المحاسبي كما يلي:

|      |                                                  |      |  |
|------|--------------------------------------------------|------|--|
| 3060 | مؤونات تسوية التعويضات " تأمينات الأضرار "       | 1000 |  |
| 6009 | أدعاءات وتعويضات واجبة الدفع " تأمينات الأضرار " | 1000 |  |

#### ثالثا: مرحلة تسديد التعويضات

بعد استلام محضر الخبرة، والقيام بإجراءات المعالجة الإدارية للملف يتم إرسال الملف إلى مصلحة المحاسبة التي تقوم بإصدار شيك بنكي بقيمة 14000 دج. وتقوم بالتسجيل المحاسبي كما يلي:

#### 1- إصدار الشيكات:

|      |                                          |       |  |
|------|------------------------------------------|-------|--|
| 3060 | مؤونات تسوية التعويضات "تأمينات الأضرار" | 14000 |  |
| 4679 | حوادث تحت التسوية                        | 14000 |  |

#### 2- تحصيل قيمة الشيك:

|      |                   |       |  |
|------|-------------------|-------|--|
| 4679 | حوادث تحت التسوية | 14000 |  |
| 512  | البنك             | 14000 |  |

#### رابعا: تسديد أتعاب الخبير

قدرت أتعاب الخبير بـ 1500 دج، تقوم مصلحة المحاسبة بتسجيل هذه العملية في اليومية كالتالي:

|      |                          |        |
|------|--------------------------|--------|
| 1500 | أتعاب الخبير             | 600601 |
| 255  | الرسم على القيمة المضافة | 445    |
| 1755 | البنك                    | 512    |

**خامسا: إرسال الطعون**

قامت شركة CAAT بإرسال الطعن لشركة CAAR التي تؤمن صاحب الشاحنة، والطعن يتضمن معلومات متعلقة بالحادث ومبلغ التعويض.

**1- إرسال الطعن:**

|       |               |      |
|-------|---------------|------|
| 14000 | طعون للاستلام | 3069 |
| 14000 | طعون          | 6007 |

**2- استلام التعويض:**

|       |               |      |
|-------|---------------|------|
| 14000 | البنك         | 485  |
| 14000 | طعون للاستلام | 3069 |

**المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلقة بالرسوم والضرائب****أولا: الرسم على النشاط المهني**

تطبيقا للتنظيم الجبائي المتعلق بالضرائب المباشرة تنشأ ضريبة على شركات التأمين و إعادة التأمين تسمى الرسم على النشاط المهني بنسبة تقدر بـ 2 بالمئة من رقم الأعمال الصافي من الإلغاءات والتنازلات، تلتزم شركات التأمين بالتصريح لدى إدارة الضرائب خلال 20 يوم الموالية لكل شهر وتسديد قيمة الضرائب. من خلال ما سبق فإن مصلحة المحاسبة تقوم عند نهاية كل شهر وبعد إعداد تقرير الوضعية المالية والمحاسبية بملء تصريح الرسم على النشاط المهني وإجراء التسجيل المحاسبي لها في اليومية على الشكل التالي:

|      |                                    |       |
|------|------------------------------------|-------|
| 8000 | الرسم على النشاط المهني            | 6420  |
| 8000 | الرسم على النشاط المهني واجب الدفع | 44701 |

عند تحرير الشيك لتسديد قيمة الضريبة تسجل محاسبيا وفق القيد التالي:

|       |                                    |      |      |
|-------|------------------------------------|------|------|
| 44701 | الرسم على النشاط المهني واجب الدفع | 8000 | 8000 |
| 512   | البنك                              |      |      |

#### ثانيا: رسم صندوق ضمان السيارات

يحصل هذا الرسم من عقود تأمين السيارات على الأقساط الإلزامية والإضافات بنسبة تقدر بـ: 03 بالمئة لفائدة صندوق ضمان السيارات الذي يتولى تعويض ضحايا حوادث المرور الجسمانية التي يكون المتسبب فيها مجهولا أو معسرا أو سقط حقه في الضمان وفق المجالات التي حددها القانون لتدخل الصندوق، تقوم شركات التأمين بتسديد قيمة الرسم بعد التحصيل الفعلي لأقساط التأمين وفق 3 قيود محاسبية سبق وأن تطرقنا للقيد الأول عند تناولنا لعمليات الإنتاج، أما باقي القيود فتكون من الشكل التالي:

|        |                                        |        |        |
|--------|----------------------------------------|--------|--------|
| 443110 | رسم صندوق ضمان السيارات                | 120000 | 120000 |
| 443111 | الرسم المجمع لصالح صندوق ضمان السيارات | 120000 | 120000 |
| 443111 | الرسم المجمع لصالح صندوق ضمان السيارات | 120000 | 120000 |
| 181000 | حساب الارتباط بين الوحدات              |        |        |

بعد الانتهاء من تجميع رسم صندوق ضمان السيارات لمختلف الوكالات على مستوى المديرية العامة تقوم مديرية المحاسبة بتحرير شيك لفائدة الصندوق وتسجل محاسبيا وفق القيد التالي:

|        |                           |        |        |
|--------|---------------------------|--------|--------|
| 181000 | حساب الارتباط بين الوحدات | 120000 | 120000 |
| 512    | البنك                     |        |        |

#### ثالثا: الرسم على القيمة المضافة:

يقدر بـ 17 بالمئة من رقم الأعمال الخاضع لهذا الرسم وقد أقر المشرع الجزائري بعض الإعفاءات مثل تأمينات الأشخاص، التأمين على الكوارث الطبيعية، إعفاءات لفترات محددة لبعض الأنشطة المتعلقة بمشاريع وكالات دعم تشغيل الشباب، يسدد هذا الرسم دوريا نهاية كل شهر على مستوى المديرية العامة لدى مديرية المؤسسات الكبرى لمديرية الضرائب، يتحمل هذا الرسم مكتب عقد التأمين أي أن شركات التأمين هي وسيط



فقط في تحصيل هذه الرسوم، تعالج محاسبيا وفق 3 مراحل سبق وأن تناولنا المرحلة الأولى في المطلب الأول.

**المرحلة الثانية:** تحديد قيمة الرسم المجمعة والواجبة الدفع.

|       |  |                                  |        |  |
|-------|--|----------------------------------|--------|--|
| 44501 |  | الرسم المفوتر على القيمة المضافة | 150000 |  |
| 44511 |  | رسم على القيمة المضافة المجمع    | 150000 |  |

**المرحلة الثالثة:** تحويل قيمة الضرائب نحو المديرية العامة.

|        |  |                               |        |  |
|--------|--|-------------------------------|--------|--|
| 44511  |  | رسم على القيمة المضافة المجمع | 150000 |  |
| 44501  |  | رسوم مسترجعة                  | 100000 |  |
| 44566  |  | رسوم قابلة للاسترجاع          | 150000 |  |
| 181000 |  | حساب الارتباط بين الوحدات     | 100000 |  |

وفي الأخير وعندما تقوم المديرية العامة بتسديد هذه الرسوم تقيد محاسبيا كالتالي:

|        |  |                           |        |  |
|--------|--|---------------------------|--------|--|
| 181000 |  | حساب الارتباط بين الوحدات | 150000 |  |
| 512    |  | البنك                     | 150000 |  |

#### رابعا: الطوابع الضريبية

وفقا للتنظيم الجبائي تنشأ عن عقود التأمين عقود طوابع تفصيلية على كل ورقة من عقد التأمين وفقا لحجم هذه الأوراق بالإضافة إلى طابع تصاعدي على عقود تأمين السيارات حسب جدول تصاعدي لهذا الطابع، تختلف معالجة هذه الطوابع عن معالجة باقي الرسوم حيث أنها تصبح واجبة الأداء فور تحرير عقد التأمين سواء حصلت الأقساط أم لا، تعالج محاسبيا وفق 03 مراحل:

**المرحلة الأولى:** سبق وأن تناولناها عند دراسة عمليات مصلحة الإنتاج.

**المرحلة الثانية:** تحويل قيمة الطوابع نحو المديرية العامة

|        |        |                           |        |       |
|--------|--------|---------------------------|--------|-------|
|        | 120000 | DTD                       |        | 44271 |
|        | 140000 | DTG                       |        | 44272 |
| 260000 |        | حساب الارتباط بين الوحدات | 181000 |       |

**المرحلة الثالثة:** هي نفس المرحلة في عمليات تسديد باقي الضرائب على مستوى المديرية العامة.

#### خامسا: الضريبة على الدخل الإجمالي

تقوم شركات التأمين بتحصيل ضريبة على مداخيل مستخدميها لفائدة الدولة و تقتطع هذه الضريبة من رواتب وأجور المستخدمين، وفق لجدول تصاعدي خاص مع إعفاء مستويات معينة وفئات خاصة وعناصر أخرى مثل مصاريف التغذية، منحة المنطقة، المنح العائلية.... ، تتم المعالجة المحاسبية لعملية التسديد كالتالي:

|        |        |                            |     |       |
|--------|--------|----------------------------|-----|-------|
|        | 250000 | الضريبة على الدخل الإجمالي |     | 44210 |
| 250000 |        | البنك                      | 512 |       |

### المبحث الثالث: الاختلافات الموجودة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين

سنتناول في هذا المبحث دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 وسنتطرق إلى أهم التطورات التي طرأت على النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمخطط الوطني المحاسبي.

#### المطلب الأول: أهم التغيرات العامة التي طرأت على النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمخطط الوطني المحاسبي.

إن تبني النظام المحاسبي المالي لإطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغييرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات، ويمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي<sup>1</sup>:

- تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية؛
- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني والإداري على الواقع الاقتصادي؛
- يعتمد النظام المحاسبي المالي على القيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق، وبالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة؛
- في النظام المحاسبي المالي يسجل الديون والحقوق في الصنف الرابع "حسابات الغير" بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الحقوق في الصنف الرابع والديون في الصنف الخامس؛
- يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

#### المطلب الثاني: المقارنة بين الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني والميزانية في النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

توجد عدة اختلافات بين الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني والميزانية في النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين من حيث الشكل ومن حيث المضمون، كما يظهر في الملحقين رقم (01) ورقم (02)، حيث نستخلص منهما ما يلي<sup>2</sup>:

**حسب SCF:** يتكون جدول الميزانية في جانب الأصول من ست خانات عموديا (الأصول، ملاحظات، إجمالي N، اهتلاكات ومؤونات N، القيمة المحاسبية الصافية N، صافي N-1). أما في جانب الخصوم فيتكون من أربع خانات عموديا (الخصوم، ملاحظات، N، N-1).

<sup>1</sup> ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المالي الجديد "مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص 06.

<sup>2</sup> ربعة دربالي، الانتقال من PCN إلى SCF، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدية، 2010/2009، ص 45-47.

**حسب PCN:** يتكون جدول الميزانية في جانب الأصول من أربع خانات عمودية (أصول، إجمالي، اهتلاكات ومؤونات، الصافي)، أما جانب الخصوم يتكون من خانتين (خصوم، مبالغ).

**حسب SCF:** توزع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية وكذلك نفس الشيء بالنسبة للخصوم.

**حسب PCN:** تظهر في الميزانية أرصدة الحسابات وذلك بعد تجميع الحسابات الفرعية وصولاً بذلك إلى الحسابات الرئيسية.

**حسب SCF:** تقييم عناصر الأصول يعتمد على التقديرات وكذلك القيمة العادلة.

**حسب PCN:** تقيم عناصر الأصول وفق مبدأ التكلفة التاريخية.

**حسب SCF:** تضم الخزينة العناصر السائلة وغير السائلة.

**حسب PCN:** تضم الخزينة العناصر السائلة فقط.

**حسب SCF:** تتميز عناصر وبنود الميزانية بالديناميكية حيث يمكن لكل مؤسسة مهما كان نوعها تكييف العناصر الظاهرة حسب حاجتها للمعلومات.

**حسب PCN:** تتميز عناصر وبنود الميزانية بالجمود.

كما يظهر في الميزانية حسب النظام الجديد الأصول الغير مملوكة لدى المؤسسات ويخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة، من اهتلاك وغيره؛ أي يسقط مبدأ الملكية القانوني.

وهذا الجدول يظهر بعض الفروقات الأخرى بين النظامين بالنسبة للميزانية:

**الجدول رقم (3-1): الفرق بين الميزانية في SCF والميزانية في PCN.**

| حسب النظام المحاسبي المالي SCF                                                                                                                                                                                                              | حسب المخطط المحاسبي الوطني PCN                                                                                                                                                                                     |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تتكون الميزانية حسب SCF طبقاً للمعايير الدولية من 5 مجموعات:                                                                                                                                                                                | تتكون الميزانية حسب PCN من خمسة أصناف:                                                                                                                                                                             |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• في الأصول نجد:</li> <li>• الأصول غير الدورية.</li> <li>• الأصول الدورية.</li> <li>• في الخصوم نجد:</li> <li>• الأموال الخاصة.</li> <li>• الخصوم غير الدورية.</li> <li>• الخصوم الدورية.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>الصنف الأول: الأموال الخاصة؛</li> <li>الصنف الثاني: الاستثمارات؛</li> <li>الصنف الثالث: المخزونات؛</li> <li>الصنف الرابع: الحقوق؛</li> <li>الصنف الخامس: الديون.</li> </ul> |
| تعتمد الميزانية حسب SCF على معيارين                                                                                                                                                                                                         | تعتمد الميزانية حسب PCN على معيار درجة السيولة المتزايدة (تصاعدياً) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا                                                                     |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                  |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>مزدوجين للتصنيف:</p> <p><b>1- المعيار الوظيفي:</b> الذي يصنف عناصر الميزانية حسب الوظيفة كونها تنتمي إلى احد الدورات المالية التالية:</p> <p><b>1-1. دورة الاستثمار:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أصول غير دورية</li> <li>• أصول دورية</li> </ul> <p><b>2-1. دورة الاستغلال:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• خصوم دورية</li> <li>• أموال خاصة</li> </ul> <p><b>3-1. دورة التمويل:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• خصوم غير دورية</li> </ul> <p><b>2- معيار السيولة:</b> فكل ما هو قصير الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية، وكل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من 12 شهر توضع ضمن الخصوم الدورية.</p> | <p>المعيار ليس محترما تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم ارتباطها بدورة الاستغلال.</p> |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

**المصدر:** ربعة دربالي، الانتقال من PCN إلى SCF، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2010/2009، ص 47.

**المطلب الثالث: المقارنة بين جدول حساب النتيجة في المخطط المحاسبي الوطني والميزانية في النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.**

توجد بعض الاختلافات بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني وجدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين، كما يظهر في الملحقين رقم (03) ورقم (04)، حيث نستخلص منهما ما يلي<sup>1</sup>:

**حسب SCF:** يظهر جدول حساب النتيجة فيه وفق منظورين:

- حسب الطبيعة: وهو ما كان عليه في النظام السابق مع اختلاف في مستويات المعالجة؛
- حسب الوظيفة: ويعني التمييز بين مختلف التكاليف كتكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية، حيث يعتبر هذا المنظور (حسب الوظيفة) اختياريا وليس إجباريا؛

<sup>1</sup> ربعة دربالي، مرجع سلبق، ص 48-49.

**حسب PCN:** تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج، حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن؛

**حسب SCF:** من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج أكثر تفصيل من ما هو عليه في المخطط الوطني المحاسبي؛

**حسب PCN:** غير مفصل ويطرح إلا المصاريف المالية ويضيف الإيرادات المالية ويطرح كذلك مخصصات الاهتلاك؛

**حسب SCF:** نتيجة العمليات العادية هي نفسها نتيجة الاستغلال حساب 83 في المخطط المحاسبي الوطني وتساوي إلى: **نتيجة العمليات + نتيجة المالية.**

وهناك بعض الفروقات الأخرى نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): الفرق بين جدول حسابات النتائج في SCF و جدول حسابات النتائج في PCN.

| حسب النظام المحاسبي الجديد                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | حسب المخطط المحاسبي الوطني                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p><b>1-</b> تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها ( ج ح ن حسب الطبيعة ) وتصنف حسب وظيفتها ( ج ح ن حسن الوظيفة) والنتائج لا تمر على صنف خاص بها كما في « PCN » بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.</p> <p>بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان.</p> <p><b>2-</b> تحسب الضريبة على الأرباح على أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة.</p> | <p><b>1-</b> تصنيف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• نتيجة الاستغلال في ح/83؛</li> <li>• نتيجة خارج الاستغلال في ح/84</li> <li>• النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة في ح/880)؛</li> <li>• أما نتيجة الدورة (النتيجة الصافية) فتسجل في ح/88؛</li> </ul> <p><b>2-</b> إيرادات ونفقات خارج الاستغلال (69،79) تكون عنصر من عناصر النتائج.</p> <p><b>3-</b> تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.</p> |

**المصدر:** ربيعة دربالي، الانتقال من PCN إلى SCF، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في قسم علوم التدبير، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدية، 2010/2009، ص 49.

**خاتمة الفصل الثالث:**

لقد تبين لنا من خلال دراستنا الميدانية أن فعالية هذه المؤسسات ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى التحكم في التقنيات الحسابية التي تعتبر الوظيفة الإدارية المحورية لدى شركات التأمين وأي خلل في عملياتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة سواء على المؤسسة نفسها أو على ميزانية الدولة بكاملها، وما ينجر عن ذلك من تأخر في العملية التنموية كما نلاحظ أن شركات التأمين مثل أي شركة أخرى لها محاسبة تعالج جميع العمليات التي تقوم بها، المرتبطة بنشاطها.

كما أن الشركة الجزائرية للتأمينات مثلها مثل الشركات الأخرى تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي في عملياتها المحاسبية وهو نظام خاص بقطاع التأمين يختلف عن النظام المحاسبي للشركات الاقتصادية الأخرى، من حيث بعض الحسابات، وبعض الدفاتر والسجلات المحاسبية.

كما أنه يوجد إختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني في القوائم المالية وطرق تقييم الأصول.



الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

أحدثت الجزائر تغيرات جذرية على مستوى اقتصادها وذلك لمواكبة الاقتصاد الدولي، ومن أبرز هذه التغيرات اتباعها لسياسة اقتصاد السوق، وتخليها عن المخطط المحاسبي الوطني وتبنيها للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، والذي بدوره ساهم في توحيد قراءة القوائم المالية وتسهيل المبادلات الخارجية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، وقد تم إلزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسات التأمين.

وحتى تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها المرتبطة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين معها تقوم بالعديد من العمليات المحاسبية والمالية، والتي تفرض عليها وضع نظام محاسبي مالي محكم من أجل تسجيل ومعالجة وفحص هذه العمليات المتعددة والمعقدة، حيث يسمح لها هذا النظام بمعرفة وضعها المالي، والنتائج المحققة بعد مزاولة نشاطها.

ولقد اشتملت الدراسة التي قمنا بها على جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي. ففي الجانب النظري حاولنا الإلمام بالتعاريف والمفاهيم والنصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي ومحاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي.

أما في الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة التنظيم المحاسبي المالي للشركة الجزائرية للتأمينات، حيث قمنا بمعالجة بعض العمليات المحاسبية، إضافة إلى توضيح أهم الاختلافات بين النظامين (المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي للتأمينات).

ومن خلال فصول الدراسة النظرية والتطبيقية وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات والنتائج كما يلي:

## اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** النظام المحاسبي المالي نظام يهتم بجمع المعلومات المالية وتنظيمها حسب المبادئ المحاسبية المنصوص عليها.

النظام المحاسبي المالي يعتمد على مجموعة من المبادئ الأساسية، تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه في قياس وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية وعرضها وتبويبها في قوائم وتقارير مالية لإيصالها إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الثانية:** تبرز أهمية القوائم المالية في شركات التأمين في كونها أداة تساعد على تقييم أداء هذه الشركات.

إن مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها، فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء

الشركة ومركزها المالي، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** هناك توافق وانسجام بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل شركات التأمين له من الإيجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح والشفافية وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير، ومن أبرز هذه المعايير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الرابعة:** التنظيم المحاسبي يتلاءم مع طبيعة نشاط شركات التأمين.

لا يختلف النظام المحاسبي لشركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية في الشركات الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله هذه الأخيرة نظرا لوجود خصائص مميزة لنشاطها.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

#### النتائج:

- من خلال الدراسة تبين أن النظام المحاسبي المالي تم تكييفه تبعاً لأسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية.
- النظام المحاسبي المالي وضع مجموعة من الاستحداثات على القوائم المالية كما أتى بقوائم جديدة وعلى مستوى أرقام الحسابات وأسمائها وطرق تسجيلها.
- النظام المحاسبي المالي المستعمل في شركات التأمين، هو نظام خاص مستمد من النظام المحاسبي العام، إلا أنه تضاف له بعض الحسابات الخاصة حسب احتياجات نظام شركات التأمين.
- تتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات الشركة حيث تتماشى في تبويبها مع طبيعة نشاط الشركة.

#### التوصيات والإقتراحات:

- ضرورة مد جسور التعاون بين مؤسسات التأمين والجامعات من أجل توطيد العلاقة بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي في التعليم من خلال الملتقيات والندوات.
- ضرورة تأهيل العاملين بقطاع التأمين.
- الاستعانة ببرامج الإعلام الآلي للمساعدة على عملية التنظيم المحاسبي، بعد اختبارها وإخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها، لما توفرها هذه البرامج من اقتصاد للوقت والجهد.

- إنشاء مراكز خاصة وذلك قصد تكوين إطارات متخصصة في محاسبة التأمين.  
- تكييف التشريعات والقوانين بما يتوافق مع المتطلبات الدولية بحيث ينبغي إزالة أي تعارض أو عدم تطبيق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية لتسهيل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

- أهم ما يجب التكفل به هم العمال في مجال المحاسبة بمختلف مستوياتهم ومسؤولياتهم، كما يجب التركيز قدر الإمكان على النوعية مع اعتماد إستراتيجية التكوين طويل المدى لترسيخ الثقافات والممارسات المحاسبية الجديدة المسندة إلى الممارسات المحاسبية الدولية.

#### آفاق البحث في الموضوع:

تناولنا في هذه المذكرة أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على شركات التأمين، ونقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا و التي نراها مكملّة لهذا البحث:

- مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على القطاع التأمين بالجزائر.
- فاعلية النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين على ضوء المعايير المحاسبية الدولية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

### 1- الكتب:

- ابراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضته (الخطر والتأمين)، المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، مصر، 2010.
- أحمد أنور وأحمد بسيوني، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر و التأمين، دار حامد، الأردن عمان، 2010.
- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، التأمين و إدارة الخطر ، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
- حسام عبد الله أبوخضرة، حسن سمير عتيش، نظم المعلومات المحاسبية، المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.
- عاشور كتوش، المحاسبة العامة ( أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق scf)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
- عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزائر، 1998.
- عبد الغفار حنفي، "أسواق المال، بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين"، بيروت، 1986.
- عزالدين فلاح، التأمين "مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- على محمود بدوي، التأمين (دراسة تطبيقية)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
- علي المشابقة وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دارالصفاء، عمان- الأردن، 2003.
- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية، الأردن.
- فؤاد الفسفوس، محاسبة المنشآت المالية (البنوك. شركات التأمين)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009.
- لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية المحاسبية، الجزء الأول مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، 2006.

- لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012.
- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
- محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
- محمد جودة ناصر، إدارة عمليات التأمين، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 1998.
- محمد حسن قاسم، "محاضرات في عقد التأمين"، الدار الجامعية، بيروت، 1997.
- محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2007.
- مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 1992.
- مختار محمود الهانسي، عبد النبي حمودة ابراهيم، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- معراج جديدي، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- موسى بودهان، الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- نضال فارس العبيد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، عمان، 1999.

## 2- أطروحات التخرج:

- رببعة دربالي، **الانتقال من pcn إلى scf**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2010/2009.
- سعاد بورويصة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010.
- سليمة بوعمامة، مليكة بوركبة ، محاسبة التأمينات وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم المالية والتجارية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010.
- شهيرة عميمور، إعداد الكشوفات المالية لمؤسسة اقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011.
- عبد المالك قعسيس، عمار جديعي، المعالجة المحاسبية للمخزونات بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي دراسة حالة شركة الانجاز للشرق SORT، مذكرة ماستر في المحاسبة والمالية، جامعة منتوري قسنطينة.
- عمر علي عياشي، حمزة دردقة، محمد موساوي، مبدأ إدارة الخطر والتأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2008.

### 3- النصوص التشريعية والتنظيمية:

- الجريدة الرسمية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، المادة 06.
- القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، الجزائر.

### 4- التظاهرات العلمية ( المؤتمرات والملتقيات ):

- عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائريومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة.
- عبد الكريم مقراني، عمر قمان، مداخلة بعنوان: أهمية الاصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مقدمة في ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، يومي 14 و 15 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المالي الجديد " مداخلة في الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، مداخلة بعنوان "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 03-04 ديسمبر 2012.

### 5- المجلات:

- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 6 – 2009.
- محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 6، ديسمبر 2009.
- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيقه في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

### ثانيا: باللغة الفرنسية

#### 1- الكتب:

- Mustafa Touil – Nouveau Système de la comptabilité Financière En Algérie – Dar El-Hadith Lilkitab –Algérie – 2010 .
- Stephan brun, l’essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, gualino éditeur, 2006.



## 2- النصوص التشريعية والتنظيمية:

- Ministère de finances, CNC, Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances, Alger, 2011.

الملاحق

## الملحق رقم(01): جدول الميزانية حسب PCA

جانب الأصول:

| الأصول                                                                                                                                                                                     | إجمالي N | إهلاكات ومؤونات | صافي N |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|-----------------|--------|
| <b>الاستثمارات:</b><br>مصاريف إعدادية<br>قيم معنوية<br>أراضي<br>تجهيزات الإنتاج<br>تجهيزات اجتماعية<br>استثمارات قيد الانجاز<br>اهتلاك الاستثمارات                                         |          |                 |        |
| <b>المخزونات:</b><br>مواد ولوازم<br>مخزونات موجودة في الخارج                                                                                                                               |          |                 |        |
| <b>الحقوق:</b><br>حقوق تقنية<br>حقوق الاستثمار<br>حقوق المخزونات<br>حقوق على الشركاء<br>تسبيقات على الحساب<br>تسبيقات الاستغلال<br>حقوق على المؤمنين<br>قيم جاهزة<br>حسابات الخصوم المدينة |          |                 |        |
| المجموع العام                                                                                                                                                                              |          |                 |        |

المصدر: وثائق الشركة

جانب الخصوم:

| المبالغ | الخصوم                                                                                                                                                                                                                 |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|         | <p><b>الأموال الخاصة:</b><br/> أموال جماعية<br/> علاوات المساهمات<br/> احتياطات<br/> فارق إعادة التقدير<br/> الارتباط ما بين الوحدات<br/> نتيجة قيد التخصيص<br/> مؤونة للأعباء و الخسائر</p>                           |
|         | <p><b>الديون</b><br/> ديون تقنية<br/> ديون الاستثمار<br/> ديون المخزونات<br/> مبالغ محتفظ بها للحساب<br/> ديون اتجاه الشركاء<br/> ديون الاستغلال<br/> ديون على المؤمنين<br/> ديون مالية<br/> حسابات الأصول الدائنة</p> |
|         | المجموع العام                                                                                                                                                                                                          |

المصدر: وثائق الشركة

## الملحق رقم(02): جدول الميزانية الختامية حسب SCF

### جانب الأصول:

| الأصول                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | ملاحظة | إجمالي N | اهتلاك رصيد N | صافي N | صافي N-1 |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|----------|---------------|--------|----------|
| <p>أصول غير جارية</p> <p>فارق بين الاقتناء- المنتج</p> <p>الايجابي أو السلبي</p> <p>تثبيات معنوية</p> <p>تثبيات عينية</p> <p>أراضي</p> <p>مباني</p> <p>تثبيات عينية أخرى</p> <p>تثبيات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيات جاري انجازها</p> <p>تثبيات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع</p> <p>معادلة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات</p> <p>دائنة ملحق بها</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى</p> <p>غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصول</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصول</p> |        |          |               |        |          |
| <b>مجموع الأصول غير الجارية</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |        |          |               |        |          |
| <p><b>الأصول الجارية:</b></p> <p>مؤونات فنية لعمليات التأمين</p> <p>حصص التأمين المشترك</p> <p>المتنازل عنها</p> <p>حصص إعادة التأمين المتنازل عنها</p> <p>حسابات دائنة واستخدامات</p> <p>مماثلة</p> <p>المؤمنين، وسطاء التأمين</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب وما شابهها</p> <p>حسابات دائنة أخرى وما شابهها</p> <p>الموجودات وما شابهها</p> <p>الأموال الموظفة والأصول</p>                                                                                                |        |          |               |        |          |

|  |  |  |  |  |                                   |
|--|--|--|--|--|-----------------------------------|
|  |  |  |  |  | المالية الجارية الأخرى<br>الخزينة |
|  |  |  |  |  | مجموع الأصول الجارية              |
|  |  |  |  |  | المجموع العام للأصول              |

**Source :**ministère des finances. CNC ; avis n°89.ibèL, algérie,2011,p78.

## جانب الخصوم:

| الخصوم                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | ملاحظة | صافي<br>N | صافي N-1 |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|-----------|----------|
| <p>رؤوس الأموال الخاصة:</p> <p>رأس مال تم إصداره</p> <p>رأس مال غير مستدعى</p> <p>علاوات واحتياطات- (احتياطات مدمجة)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة</p> <p>نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع)</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى-الترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة</p> <p>حصة ذوي الأقلية</p> |        |           |          |
| <b>المجموع 1</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |        |           |          |
| <p>الخصوم غير الجارية:</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة ذات مؤونة)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات تقنية</p> <p>مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا</p>                                                                                                                                                 |        |           |          |
| <b>مجموع الخصوم غير الجارية 2</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                  |        |           |          |
| <p>الخصوم الجارية:</p> <p>أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين</p> <p>المؤونات التقنية لعمليات تأمين</p> <p>العمليات المباشرة</p> <p>الأرصدة المقبولة</p> <p>موردون وحسابات ملحقه</p> <p>حسابات معيدي التأمين والحسابات المرتبطة</p> <p>مؤمنين، وسطاء التأمين</p>                                                  |        |           |          |
| <p>الضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>                                                                                                                                                                                                                                                                 |        |           |          |

|  |  |  |                      |
|--|--|--|----------------------|
|  |  |  | مجموع الخصوم الجارية |
|  |  |  | المجموع العام للخصوم |

**Source :**ministère des finances. CNC ; avis n°89.ibèL, algérie,2011,p79.



**الملحق رقم(03): جدول حسابات النتائج حسب PCA**

| اسم الحساب                         | مدين | دائن |
|------------------------------------|------|------|
| أقساط صادرة                        |      | X    |
| أقساط محولة                        |      | X    |
| عمولات مقبوضة                      |      | X    |
| تحويل أعباء التأمين                |      | X    |
| الحوادث                            | X    |      |
| <b>هامش التأمين</b>                |      | X    |
| هامش التأمين و إعادة التأمين       |      | X    |
| إنتاج المؤسسة لنفسها               |      | X    |
| خدمات مقدمة                        |      | X    |
| إيرادات متنوعة                     |      | X    |
| تحويل أعباء الاستغلال              | X    |      |
| مواد و لوازم مستهلكة               | X    |      |
| خدمات                              | X    |      |
| مصاريف المستخدمين                  | X    |      |
| ضرائب و رسوم                       | X    |      |
| مصاريف مالية                       | X    |      |
| مصاريف متنوعة                      | X    |      |
| عمولات و مساهمات مدفوعة            | X    |      |
| مخصصات الاهتلاك                    | X    |      |
| <b>نتيجة الاستغلال</b>             | X    |      |
| إيرادات خارج الاستغلال             | X    | X    |
| مصاريف خارج الاستغلال              |      |      |
| <b>نتيجة خارج الاستغلال</b>        | X    |      |
| نتيجة الاستغلال                    | X    |      |
| نتيجة خارج الاستغلال               |      | X    |
| <b>النتيجة الخام للسنة المالية</b> |      | X    |
| مخصصات مؤونات الضمان               | X    |      |
| ضرائب على الأرباح                  |      | X    |
| <b>نتيجة السنة المالية</b>         |      | X    |

**المصدر: وثائق الشركة**

**الملحق رقم(04): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) وفق SCF**

| البيان                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | إجمالي | التنازل وإعادة التنازل | صافي N | صافي N-1 |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|------------------------|--------|----------|
| أقساط صادرة على العمليات المباشرة<br>أقساط مقبولة<br>أقساط صادرة مؤجلة<br>أقساط مقبولة مؤجلة<br><b>أقساط للحيازة متعلقة بالسنة المالية</b><br>أداءات على العمليات المباشرة<br>أداءات على الموافقة<br><b>أداءات متعلقة بالسنة المالية</b><br>عمولات مقبوضة لإعادة التأمين<br>عمولات مدفوعة لإعادة التأمين<br><b>عمولات إعادة التأمين</b><br><b>إعانات الاستغلال لنشاط التأمين</b><br><b>1-هامش التأمين الصافي</b><br>الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى<br>أعباء المستخدمين<br>الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة<br>الإنتاج المثبت<br>المنتجات العملياتية الأخرى<br>مخصصات الاهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة<br>الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات<br><b>2-النتيجة التقنية العملياتية</b><br>المنتجات المالية<br>الأعباء المالية<br><b>3-النتيجة المالية</b><br><b>4- النتيجة العادية قبل الضرائب (3+2)</b><br>الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية<br>مجموع منتجات الأنشطة العادية<br>مجموع أعباء الأنشطة العادية<br><b>5-النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b><br>(العناصر الغير عادية -المنتجات) يطلب بيانها |        |                        |        |          |

|  |  |  |  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|--|--|--|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  | <p>(العناصر الغير عادية – الأعباء) يطلب<br/>بيانها</p> <p><b>6- النتيجة الغير عادية</b></p> <p><b>7- النتيجة الصافية للسنة المالية</b></p> <p>حصة الشركات الموضوعة موضع<br/>المعادلة في النتيجة الصافية (1)</p> <p><b>8- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b></p> <p>منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة المجمع (1)</p> |
|--|--|--|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

**(1)** تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

**Source:** ministère des finances. CNC ; avis n°89.ibèL, algérie,2011,p80.

## الملحق رقم(5): شهادة تأمين السيارة

|                                                                                |                            |
|--------------------------------------------------------------------------------|----------------------------|
| الشركة الجزائرية للتأمينات                                                     | ختم و توقيع                |
| المقر الاجتماعي: 52 شارع الإخوي بوعديو<br>بئر مراد رابس الجزائر                | رقم 9498820                |
|                                                                                | سلسلة                      |
| شهادة تأمين السيارة                                                            |                            |
| الأمر رقم 15-74 المؤرخ في 1974/01/30<br>المرسوم رقم 34-80 المؤرخ في 1980/02/16 |                            |
| إسم و لقب و عنوان المؤمن له                                                    |                            |
| 754098 / 0                                                                     |                            |
| LAMRANI EPSE HABOUCHE Ibtis                                                    |                            |
| 214 RUE MOHAMED BELOUIZRAD ALGER CDZ                                           |                            |
| سارية المفعول                                                                  |                            |
| من                                                                             | إلى                        |
| 25/06/2015                                                                     | 25/06/2014                 |
| رقم العقد                                                                      | رقم                        |
| 25/06/2015                                                                     | 25/06/2014                 |
| الصف                                                                           |                            |
| Seat                                                                           | 2014/146VP/3.1.0.1/17524/0 |
| النوع                                                                          | مقطورة أو نصف مقطورة       |
| 00 - Véhicule Particuliers Sans                                                | النوع :                    |
| Remorque                                                                       | الصف :                     |
| رقم التسجيل                                                                    | الطراز :                   |
| 008507-113-16                                                                  | رقم التسجيل :              |
| إن إستهارة هذا المسند لا يشكل سوى قرينة على التأمين يقدمها المؤمن              |                            |
| (المادة 11 من المرسوم رقم 80 - 34 المؤرخ في 16 فيفري 1980)                     |                            |



# الملحق رقم (06): وثيقة إبرام عقد التأمين

CAAT

تأمين السيارات  
ASSURANCE AUTOMOBILE  
Rostom Hadj Naceur

شركة الجزائرية للتأمينات  
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES  
مقر الاجتماعي: 52 شارع الإخوة بوعدو بئر مراد رايس الجزائر  
Siège social : 52, Rue des Frères BOUADOU - BIR MOURAD RAIS ALGER  
Tél : 021 44 90 75 à 84

9498820

| الهوية<br>Identification   | السنة<br>Année  | وحدة<br>Succursale | وكالة<br>Agence  | م.ب.م.<br>B.S.D.              | فرع<br>Branche                | رقم التسلسل<br>Sequence | رقم الوثيقة<br>Numéro avenant |
|----------------------------|-----------------|--------------------|------------------|-------------------------------|-------------------------------|-------------------------|-------------------------------|
|                            | 2014            |                    | 146              | 0                             | VP-3.1.0.1-                   | 17524                   | 0                             |
| النوع<br>Genre             | المنطقة<br>Zone | استعمال<br>Usage   | قوة<br>Puissance | مدة العقد<br>Durée du contrat | السرطان<br>Effet              | الانقضاء<br>Expiration  | مدة<br>Durée                  |
|                            |                 |                    |                  |                               |                               |                         |                               |
| رمز التسعيرة<br>Code Tarif | النوع<br>Genre  | المنطقة<br>Zone    | استعمال<br>Usage | قوة<br>Puissance              | مدة العقد<br>Durée du contrat | السرطان<br>Effet        | الانقضاء<br>Expiration        |
|                            | 00              | 01                 | 00               | 02                            |                               |                         |                               |

## Déclaration du souscripteur

| الاسم<br>Nom | تاريخ الميلاد<br>Date de naissance | الاسم<br>Prénoms        | اللقب<br>Nom de famille | الجنسية<br>Nationalité | الرقم<br>Numéro | التاريخ<br>Date | المرحلة<br>Catégorie |
|--------------|------------------------------------|-------------------------|-------------------------|------------------------|-----------------|-----------------|----------------------|
| 754098 / 0   | 15/07/1980                         | LAMRANI EPSE HABOUCHE   | LAMRANI EPSE HABOUCHE   | الجزائري<br>Algérien   | HD/2003/005004  | 06/04/2003      | B                    |
| Adresse :    |                                    | lbtissam                |                         |                        |                 |                 |                      |
| Profession : |                                    | 214 RUE MOHAMED BELOUZD |                         |                        |                 |                 |                      |
| N/A          |                                    |                         |                         |                        |                 |                 |                      |

## Caractéristiques du véhicule assuré

| المقطورة<br>Remorque      | المقطورة<br>Remorque |
|---------------------------|----------------------|
| Marque :                  | Seat                 |
| Type :                    | IBIZA / VSSZZZ6JZD   |
| Série :                   | R147366              |
| C.U. :                    | 0                    |
| P.T.C. :                  | 0                    |
| Immat. :                  | 0                    |
| Année :                   | 008507.113.16        |
| Puiss. :                  | 2013                 |
| Place :                   | 5 A 6 CV             |
| Turbo :                   | 5                    |
| Non                       |                      |
| Valeur vénale du véhicule | 1.250.000,00         |
| Valeur à neuf du véhicule | 1.250.000,00         |
| Valeur Auto Radio         | 20.000,00            |

## Surprimes et réduction

|                 |           |
|-----------------|-----------|
| Prime R.C. :    | 1712,00   |
| Autre prime :   | 15230,50  |
| Réduction :     | 80,00     |
| Maj. P.C. :     | 0,00      |
| Maj. M. Inf. :  | 0,00      |
| Maj. -25 ans :  | 0,00      |
| Bonus :         | 0,00      |
| Prime nette Tie | 16.942,50 |

## Décompte de la prime

|              |           |
|--------------|-----------|
| Prime nette  | 16.942,50 |
| Accessoires  | 200,00    |
| F.S.I. 3 %   | 51,36     |
| Taxes        | 2.914,23  |
| Timbres      | 40,00     |
| Autres       | 0,00      |
| Prime totale | 20.148,09 |

## Garanties accordées et primes nettes

| المبلغ<br>Montant | المبلغ<br>Montant | المقطورة<br>Personnes transportées |
|-------------------|-------------------|------------------------------------|
| R.C. :            | 1.712,00          | Décès :                            |
| R.C.R. :          | 0,00              | I.P.P. :                           |
| Tièrce :          | 12.500,00         | Soins :                            |
| D.C. :            | 0,00              | Prime                              |
| V.I. :            | 2.700,00          |                                    |
| B.D.G. :          | 0,00              |                                    |
| D.R. :            | 0,00              |                                    |

D.C. à :  
Franchise TR à : 2500DA  
VI à : 2500DA  
VA à : 2500DA  
BDG à : 2500DA

1 - يستفيد من امتداد الضمان 7 الفقرة  
43 من الشروط العامة)  
المسيد :  
..... LAMRANI EPSE HABOUCHE  
في حالة وفاة الشخص المؤمن عليه  
يدفع التعويض  
.....

A.T.S. : 0,00  
F.M.P. : 0,00  
F.A.B. : 0,00  
Solde : 883,27  
Net à payer :  
A ristourner : 21.031,36  
Fait le : 24/06/2014

أشهد بصحة التصريحات الأتية الذكر وأوافق على هذه الشروط  
Je certifie sincères les déclarations ci-dessus

توقيع المكتب  
Le souscripteur

L'As





الملحق رقم (08): إشعار بالتحويل

CAAT

SERVICE FINANCIER ET COMPTABLE

Succursale ALGER 2

Agence : .....

Code : .....

AVIS DE VERSEMENT

par Control  
Assurance de  
personnes

Mode de règlement : .....

Référence : ..... Date : .....

Partie versante : .....

Objet : .....

DETAIL DE L ENCAISSEMENT

Réf. 321

| REFERENCE | MONTANT | OBSERVATIONS |
|-----------|---------|--------------|
| .....     | .....   | .....        |
| .....     | .....   | .....        |
| .....     | .....   | .....        |
| .....     | .....   | .....        |
| .....     | .....   | .....        |
| .....     | .....   | .....        |

A ....., le .....

Le Service Financier,



الملحق رقم (09): أمر بالدفع

**CAAT** **ORDRE DE PAIEMENT**

EXERCICE : ..... N° .....

Succursale : ..... Bénéficiaire : .....

Agence : ..... Domiciliation : .....

Code : .....

Objet du paiement : .....

Pièces jointes : .....

**BUDGET**

| Centre | Comptes | Libellé | Montants |
|--------|---------|---------|----------|
| .....  | .....   | .....   | .....    |
| .....  | .....   | .....   | .....    |
| .....  | .....   | .....   | .....    |
| .....  | .....   | .....   | .....    |
| .....  | .....   | .....   | .....    |

Vu, bon à payer la somme de : .....

DA .....

| Visa des sous-structures : Réception-service fait-Sinistres |       |       |       | Visa ordonnateur |       |
|-------------------------------------------------------------|-------|-------|-------|------------------|-------|
| .....                                                       | ..... | ..... | ..... | .....            | ..... |

**FINANCES**

|                            |                                  |
|----------------------------|----------------------------------|
| Payé par :                 | Partie prenante<br>Pour acquit : |
| Ecriture : ..... Signature | A ..... le .....<br>Signature    |

**COMPTABILITE**

Réf. : 312

| Comptes   |            | Montants |        |
|-----------|------------|----------|--------|
| à débiter | à créditer | débit    | crédit |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |
| .....     | .....      | .....    | .....  |

Visa imputation comptable

Exemplaire : ..... destiné à : .....



## الملخص:

إن نشاط شركات التأمين يعتبر من أصعب الأنشطة حيث أنه يحتوي على نوع من المخاطرة والمغامرة، فقد يمكن لشركة التأمين أن تخسر ما قد تربحه خلال عدة سنوات أو قد تصل حتى مرحلة الإفلاس وهذا جراء حدوث أضرار ضخمة.

بعد الدراسة والبحث في النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ، وجدنا أن هذا النظام له دور هام وخاص في معالجة جميع العمليات التي تقوم بها شركات التأمين وهو لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية التي تستعمل في الشركات الأخرى، إلا في بعض أرقام الحسابات.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في شركات التأمين، بالإضافة إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي المالي والتعرف على الحسابات الخاصة به حيث بدأنا بدراسة نظرية للنظام المحاسبي في شركات التأمين و القيام بتربص في شركة التأمين CAAT لجمع المعلومات والمعطيات محاولين بذلك الإجابة على إشكالية البحث. وخلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي ساعد على تسهيل عملية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين كما أن العمل بالنظام المحاسبي المالي ساهم في توحيد قراءة القوائم المالية حيث عرفت شركات التأمين في الجزائر تطور وتوسع بعدما طبقت النظام المحاسبي المالي رغم مواجهتها لبعض الصعوبات.

## المصطلحات الأساسية:

النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، شركات التأمين، مدونة الحسابات، المعايير المحاسبية الدولية.